الأمم المتحدة

EP

UNEP/EA.4/4

Distr.: General
11 October 2018

Arabic
Original: English

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الثالثة
نيروبي، ١١-١٥ كانون آذار/مارس ٢٠١٩
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*
برنامج العمل والميزانية، وغيرها من مسائل الإدارة والميزانية: برنامج العمل والميزانية المقترحان لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١

برنامج العمل والميزانية المقترحان لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١[(١)]

تقرير المدير التنفيذي

موجز

يتضمن هذا التقرير برنامج العمل والميزانية المقترحين لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ اللذين يعكسان نتيجة المشورات التي جرت مع لجنة الممثلين الدائمين في برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويُقدم برنامج العمل والميزانية المقترحان إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة للنظر فيهما، دون أن يخل ذلك بأي عمل إضافي يمكن أن تضطلع به لجنة الممثلين الدائمين بشأن هذه المسألة.

* UNEP/EA.4/1/Rev.1.

(١) جميع المبالغ المحسوبة بالدولارات تشير إلى دولارات الولايات المتحدة.

المحتويات

أولاً – مقدمة..... ٣
ألف – التوجه العام ٣
باء – الدروس المستفادة ٥
جيم – لمحة عامة عن الموارد..... ١١
ثانياً – أجهزة تقرير السياسات ومشاركة أصحاب المصلحة..... ٢٧
ثالثاً – التوجيه التنفيذي والإدارة ٣١
رابعاً – برنامج العمل ٣٨
تغيُّر المناخ ٤٠
الصمود أمام الكوارث والنزاعات ٥٤
النظم الإيكولوجية السليمة والمنتِجة ٦٥
الإدارة البيئية ٨٠
المواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء..... ٩٤
الكفاءة في استخدام الموارد ١١١
إبقاء البيئة قيد الاستعراض..... ١٢٨
خامساً – إدارة ودعم البرامج ٣٨

المرفقات

المرفق الأول مستوى التأثير النسبي ذي الصلة لمؤشرات الغايات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ١٤٣
المرفق الثاني القرارات والمقررات الصادرة عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة ١٥٠
المرفق الثالث وصيات مجلس مراجعي الحسابات ١٥٢
المرفق الرابع خطة التقييم للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ ..... ١٥٥
ألف النطاق والأهداف ١٥٦
باء- الأنشطة المقررة والنواتج ذات الصلة بها ١٥٦

أولاً – مقدمة

١- يحيل المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا التقرير برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ لإقراره من جانب جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الرابعة المقرر عقدها في آذار/مارس ٢٠١٩. ويسترشد برنامج العمل بالاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وفي حين توفر الاستراتيجية المتوسطة الأجل منظوراً طويل الأجل (من خلال تحديد نتائج يتواصل تنفيذها حتى عام ٢٠٣٠، ووجهة استراتيجية تركز على الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١)، فإن برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ يتضمن العناصر التفصيلية لما سينجزه برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال النصف الثاني من الفترة التي تغطيها الاستراتيجية المتوسطة الأجل، ويبين كيفية قياس الأداء.

ألف – التوجه العام

٢- برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو الهيئة البيئية العالمية الرائدة التي تضع جدول الأعمال البيئي العالمي، وتعزز التنفيذ المتسق للبعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة ضمن منظومة الأمم المتحدة، وتقوم بدور المناصر الرسمي للبيئة العالمية. وتنبثق ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة من قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧). وقد أضفى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة مزيداً من الوضوح على ولاية البرنامج في قراره ١/١٩ الذي تضمن إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهو الإعلان الذي أقرته الجمعية العامة لاحقاً في مرفق قراراها د.إ-٢/١٩ المتخذ في عام ١٩٩٧، وأكدت عليه مجدداً في قرارها ٢٤٢/٥٣ المتخذ في عام ١٩٩٩، وفي قراريها ٢٨٨/٦٦ و٢١٣/٦٧ المتخذين في عام ٢٠١٢.

٣- وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إطار ولايته، على تعزيز الاستدامة البيئية إلى جانب الإسهام في التكامل المتوازن للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اعتمدت الجمعية العامة بموجب قرارها ١/٧٠ الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المعنونة ''تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠''. والتقرير التجميعي للأمين العام للأمم المتحدة بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، المعنون ''الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض''[٢]، يشير إلى إحداث نقلة استراتيجية في مجال التنمية المستدامة نحو ''مسار عالمي وتحولي حقاً''. وتعترف هذه النقلة الاستراتيجية أيضاً بالطبيعة المتكاملة للتحديات التي تواجهها البلدان (على سبيل المثال، المساواة بين الجنسين والتفاوت في الدخل، وعدم كفاية البنى التحتية، وبطالة الشباب، والاقصاء الاجتماعي، وتدهور البيئة، واستنفاد الموارد الطبيعية، وهي تحديات تعوق النمو الاقتصادي الطويل الأجل وتؤدي في الوقت نفسه إلى تفاقم التفاوتات العالمية) وتحدد نموذجاً جديداً للتنمية المستدامة لا تعالج فيه البيئة بصورة منعزلة.

٤- وقد عقدت جمعية البيئة دورتها الثانية في أيار/مايو ٢٠١٦ واتخذت القرار ٥/٢ بشأن ''إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠''، الذي التزم فيه أعضاء جمعية البيئة، الذين يمثلون العالم بأسره، بالإسهام في التنفيذ الفعال للبعد البيئي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، على نحو متكامل، من خلال وضع جدول الأعمال البيئي العالمي، وتقديم التوجيه في مجال السياسات الشاملة، وتحديد استجابات سياساتية من أجل التصدي للتحديات البيئية الناشئة، وإجراء استعراض للسياسات العامة، وإجراء الحوار وتبادل الخبرات، وتعزيز الشراكات من أجل تحقيق الأهداف البيئية وتعبئة الموارد. وقامت جمعية البيئة أيضا، في دورتها الثانية، بإسداء التوجيه لبرنامج

(٢) A/69/700.

الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بمواءمة تخطيطه الاستراتيجي مع خطة عام ٢٠٣٠ وما تتضمنه من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، من خلال إقرار الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، التي تشكل إطارا لبرنامج العمل والميزانية هذين، مما يُسند إلى جمعية البيئة وإلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة دوراً حاسماً في دعم البلدان في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة.

٥- وتستند الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''[٣] وإلى خطة عام ٢٠٣٠ التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وتضع الاستراتيجية المتوسطة الأجل الإنسان في قلب التنمية المستدامة، مما يعزز رفاهية البشر ويلبي احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة دون الإضرار بالبيئة أو تجاوز قدرة كوكب الأرض على التجدد. ومن شأن إدماج الاعتبارات البيئية في نتائج تخطيط التنمية أن يسفر عن توزيع أكثر إنصافا للموارد، مما يتيح للناس أن يتمتعوا بصحة أفضل. ويؤدي العلم دوراً أساسياً في توفير حلول لبعض قضايا الاستدامة الأكثر إلحاحاً في القرن الحادي والعشرين. ولذلك فإن تعزيز أوجه التفاعل بين العلم والسياسات بطريقة متسقة على نطاق أهداف التنمية المستدامة، من أجل إطلاع المجتمع على ما تنطوي عليه التطورات الجديدة من مخاطر وفرص سواء بسواء، أمر يكمن في صميم عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ويُراعَى في كافة جوانب برنامج العمل هذا. وتوفر الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ نقطة انطلاق نحو تحقيق رؤية عام ٢٠٣٠ التي تستهدف أن يعيش الناس على كوكب أوفر صحة.

٦- ومن أجل تحقيق رؤية عام ٢٠٣٠ الطموحة هذه، سيعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه السلطة الرائدة العالمية في مجال البيئة، التنفيذ المتسق للبعد البيئي للتنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة، ويقوم بدور المناصر الرسمي في مجال البيئة. وسيلبي برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً الاحتياجات الخاصة للمناطق والبلدان من خلال مواءمة ما يقوم به من عمل مع مقتضيات التصدي لتحدياتها البيئية المختلفة، بدءاً بمعالجة أوجه ضعفها المتفاوتة أمام تغير المناخ[٤] والكوارث، وانتهاء بتحسين سلامة النظم الإيكولوجية، وكفاءة استخدام الموارد، ونوعية الهواء. وستساعد هذه الأنشطة أيضاً البلدان على تنفيذ البعد البيئي لخطة عام ٢٠٣٠ وقرارات جمعية البيئة، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وخطط وقرارات ومقررات مؤتمرات الأطراف المعنية بها، وكذلك الأهداف البيئية العالمية المتفق عليها دولياً[٥]. وتأخذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ بعين الاعتبار أيضا الأولويات الإقليمية والقضايا الناشئة المحددة من خلال المنتديات العالمية والإقليمية[٦]؛ وعملية توقعات البيئة العالمية والتقييمات الأخرى؛ وعملية برنامج الأمم المتحدة للبيئة للاستشراف البيئي؛ والمشاورات مع المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة. وتهدف الاستراتيجية إلى تحقيق أقصى استفادة من الميزة النسبية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المتمثلة في توفير عدسة بيئية يمكن من خلالها رؤية التنمية المستدامة وفهمها وإسداء المشورة بشأنها.

---

(٣) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٤) من المرجح أن تكون آثار تغير المناخ أشد وطأة على النساء بالقياس إلى الرجال، وخاصة في البلدان النامية، نظرا لأن النساء يمثلن أغلبية فقراء العالم، ولأنهن يتعرضن في أحيان كثيرة للإقصاء الاجتماعي.

(٥) تُعرَف هذه الأهداف أيضاً بالأهداف البيئية العالمية، ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي http://geg.informea.org، تحت عنوان ''الأهداف''، وتجميع هذه الأهداف عمل مستمر.

(٦) بما في ذلك خطة أديس أبابا المنبثقة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وبرنامج عمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

٧- وسينجز برنامج الأمم المتحدة للبيئة هذا العمل في إطار سبعة مجالات ذات أولوية، أو برامج فرعية، لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١، هي:

(أ) تغيُّر المناخ؛

(ب) القدرة على الصمود أمام الكوارث والنزاعات؛

(ج) النظم الإيكولوجية السليمة والمنتِجة؛

(د) الإدارة البيئية؛

(هـ) المواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء؛

(و) الكفاءة في استخدام الموارد؛

(ز) إبقاء البيئة قيد الاستعراض.

باء - الدروس المستفادة

٨- يغطي برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ فترة السنتين الثانية من الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، التي تحدد الاتجاه الاستراتيجي العام والإنجازات المتوقعة. ويتضمن برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ عدداً من التحسينات، تستند إلى المراحل المنجزة والدروس المستفادة خلال فترة السنتين الأولى. فبرنامج الأمم المتحدة للبيئة منظمة تسعى إلى التحسين المستمر. وبالإضافة إلى عمليات التعلم الداخلي المتواصل، يستعين برنامج الأمم المتحدة للبيئة بطائفة من الاستعراضات الناقدة الداخلية والخارجية للوقوف على الفرص المتاحة للتحسين. وقد أنتجت عمليات الرصد والتقييم والتفتيش والمراجعة عدة دروس استرشَد بها تصميم برنامج العمل الجديد. ومن الدروس الرئيسية المستفادة أن العمل يجب أن يكون متصلا بالولايات الأساسية، وأن صلة سببية يجب أن تتوافر بين العمل الأساسي، ونتائج البرامج الفرعية، وتحليل التمويل. ومن الدروس الأخرى أن مؤشرات الإنجاز يجب أن تقيس الإنجازات المتوقعة، لا بعض النتائج ذات الطابع الأعم التي لا تُعزى حصرا إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويُسَلَّط الضوء أدناه على بعض الدروس الرئيسية المستفادة بشأن الميزنة، والتمويل، والرصد/الإبلاغ، وتنفيذ العمليات، والاعتبارات الجنسانية. وتُورَد أيضا أمثلة للدروس المستفادة فيما يخص كل برنامج فرعي.

٩- ***الميزنة-*** تنبثق الميزانيات المقترحة من عملية داخلية تراعي الاتجاهات التاريخية السائدة على صعيد النفقات، والإيرادات، والنتائج. وتتجلى هذه العملية في المستويات الواقعية لاعتمادات الميزانية المتأتية من كل مصدر تمويل. وفيما يتعلق بصندوق البيئة، تتوخى ميزانيته الإجمالية البالغة ٢٠٠ مليون دولار مستوى من الطموح يعادل ٥٠ مليون دولار يتعين تنفيذه وفقا لاستراتيجية تعبئة الموارد المعتمدة لعام ٢٠١٧ التي ينتظر أن تكون قد دخلت حيز التنفيذ الكامل بحلول نهاية العام ٢٠١٩. وأسفرت الدروس المستفادة من تقييم التقارير السابقة المتعلقة بأداء البرنامج، ومن العملية الجديدة التي نفذت في عام ٢٠١٨ لتخصيص موارد الميزانية، عن رصد اعتمادات واقعية للاحتياجات المتعلقة بالموظفين وللاحتياجات غير المتعلقة بهم. فعدد الوظائف يمثل الوظائف الفعلية الممولة من كل مصدر تمويل فيما يخص مختلف البرامج الفرعية وعناصر الميزانية. وقد عُدلت أعداد هذه الوظائف بقدر إضافي كي تعبر عن التغيرات التي ينتظر أن يسفر عنها الإصلاح الداخلي الرامي إلى ترشيد المهام الإدارية والبرنامجية على جميع مستويات المنظمة، بما في ذلك العنصر المتعلق بالتوجيه التنفيذي والإدارة. وتُبَيِّنَّ، في

إطار كل برنامج فرعي، الميزانيات المرصودة من الأموال المخصصة والصناديق العالمية، بالإضافة إلى تكاليف دعم البرامج، وذلك بالاستناد إلى الاشتراكات المحددة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

١٠- ***الرصد والإبلاغ*** - عملاً على تحسين برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ والانتفاع بالدروس المستفادة، يُبين الآن كل قسم مخصص لبرنامج فرعي كيف تُدرَج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على كل من مستوى الأثر ومستوى المؤشر، وكيف يُراعَى التواؤم مع قرارات جمعية البيئة. وتدمج القرارات بالكامل في برنامج العمل. وبالإضافة إلى ذلك، تُدرج إشارات إلى الأهداف البيئية الأخرى المتفق عليها عالمياً. ولا يعني إدراج أي مؤشر أو قرار أو هدف في سياق برنامج فرعي ما أنه يقتصر عليه وحده؛ لأن معظم المؤشرات والقرارات والأهداف تنطبق على البرنامج بأسره. ومن ذلك مثلاً، أن قرار جمعية البيئة ٨/٣ المتعلق بمنع وتخفيض تلوث الهواء من أجل تحسين نوعية الهواء ''استقر'' في إطار البرنامج الفرعي ٥ المتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء، ولكنه يتصل بنفس القدر بكل البرامج الفرعية الأخرى. ويتضمن المرفقان الأول والثاني جميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المنطبقة على البرنامج بأسره، وقائمة بقرارات ومقررات جمعية البيئة.

١١- وتشكل المؤشرات ''إشارة'' إلى العمل ولا تمثل دوما الصورة الكاملة، ومن الأمثلة على ذلك مراعاة التوازن الملائم بين السببية والمساهمة. ويوفر الدأب على استخدام المؤشرات نفسها على مدى الزمن رؤية طولية للأداء تطالب بها الدول الأعضاء في أحيان كثيرة. ولما كان برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ يندرج في إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، فمن المهم التمسك بقدر من الاتساق في قياس الأداء ضمن الفترة التي تغطيها الخطة المتوسطة الأجل. وفي ضوء هذه الشواغل المتعلقة بقياس الأداء والمساءلة عنه، فإن مؤشرات برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ تطابق، حيثما كان ذلك ملائماً، المؤشرات التي أقرتها الدول الأعضاء في برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

١٢- وجميع مؤشرات الأداء المذكورة في البرامج الفرعية تشير إلى الإسهام أو الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفي الحالات المعينة التي يكون فيها مؤشر أهداف التنمية المستدامة المعتمد حديثا مماثلا للمؤشر الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، يُعتمد المؤشر المتصل بأهداف التنمية المستدامة. وفي تلك الحالات، يتعين إنجاز مؤشرات أهداف التنمية المستدامة من جانب الدول الأعضاء، حتى وإن تم ذلك بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفي حالات كثيرة، لا تتضمن المؤشرات البيئية التي يضمها الإطار العالمي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة مجموعة بيانات أو منهجية متفق عليها للتقدير الكمي (انظر مثلا مؤشرات المستوى الثالث)، وعندئذ لا يكون استخدامها ملائماً.

١٣- ***الرصد*** - في مجالات عمل معينة، يجب رصد التغير على مدى مدة أطول من فترة واحدة من فترات السنتين، أو أطول حتى من فترة السنوات الأربع التي تغطيها الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. ويجب على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يحدد معايير تخص كثيراً من مجالات العمل الرئيسية، ويجب أن تكون هذه المعايير متوائمة مع خطة عام ٢٠٣٠ ومع قرارات جمعية البيئة. وفي الوقت نفسه، يتعين أن تكون أدوات الرصد مرنة بقدر يكفي لإتاحة التكيف الإداري وسرعة اتخاذ القرار، بما يكفل تحسين التنفيذ.

١٤- ***تنفيذ العمليات*** - من أهم الدروس المستفادة أن النجاح في تنفيذ البرنامج يقتضي أن يُجري برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشاورات نشيطة مع الدول الأعضاء بشأن الشراكات وبشأن المبادرات الجديدة. وينبغي أن تُجرَى هذه المشاورات بوجه خاص عندما تتطلب المساعي الجديدة مواردَ جديدة كبيرة أو عندما تجور على موارد و/أو نتائج أساسية قائمة. وينبغي أن تُجرى المشاورات أيضا لضمان توافر فهم مشترك لدى الدول الأعضاء وبرنامج

الأمم المتحدة للبيئة لدور المنظمة في المبادرات الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، حُددت مجالات كثيرة يستطيع برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يستند فيها إلى الدروس المستفادة لتعزيز تنفيذه للعمليات. وتشمل هذه الدروس تعزيز التعاون (داخلياً وخارجياً)، وتحسين الإدارة القائمة على النتائج، وضمان التمويل، واستراتيجية الموارد البشرية، والتنفيذ الإقليمي.

١٥- ***تعزيز التعاون*** – تمثل التنمية المستدامة هدفا عالميا ومن غير المرجح أن يتسنى تحقيقه من جانب أي طرف يعمل منفردا. ولذا يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعزيز نهجه التعاوني داخليا وخارجيا على حد سواء. وثمة حاجة إلى قياس التقدم الذي يساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة على إحرازه من خلال كل شراكاته. ويتعين السعي إلى عقد اتفاقات مع الشركاء لضمان القياس الدقيق للنتائج التي تعزى إلى الأثر المضاعِف الناجم عن الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة.

١٦- ***الإدارة القائمة على النتائج*** – يشكل الانتقال المتواصل صوب الإدارة القائمة على النتائج تحولا في الثقافة المؤسسية الداخلية بقدر ما يشكل قضية إدارية. ويواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بناء قدراته في هذا المجال من خلال طائفة من المبادرات، منها تعلم أفضل الممارسات من المنظمات الأخرى. ويتخذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا عددا من الخطوات لزيادة قدرته على تنفيذ النتائج، تشمل قياس وتعزيز ما يُضيفه من قيمة لقاء المال وما يطبقه من نماذج العمل، وتدعيم سياسة الضمانات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وتقوية السياسة وخطة العمل المتصلتين بالاعتبارات الجنسانية، وزيادة قدرته على البرمجة والتنفيذ من خلال إجراءات موحدة، وتطوير نظام أوموجا، وتبسيط الصكوك القانونية، وتوفير التدريب وغيره من أشكال بناء القدرات على مستوى مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكاتبه الإقليمية سواء بسواء.

١٧- ***التمويل*** – يلزم مواصلة ما يبذله برنامج الأمم المتحدة للبيئة من جهود لتوسيع وضمان قاعدة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج العمل، وذلك من جانبه هو مباشرة ومن جانب شركائه على حد سواء. ويمثل ضمان المساهمات في صندوق البيئة أو الأموال المخصصة تخصيصا مرنا أمرا لا غنى عنه إذا ما أريد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يحافظ على قدرته على التنفيذ وفقا للأولويات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء فيه. وكان من أهم الدروس المستفادة أن تحدد المنظمة ميزتها النسبية واحتياجاتها التمويلية من الناحية الاستراتيجية، وذلك لكل من الأموال الأساسية والمخصصة، والنظر إلى المشهد بطريقة شاملة التماسا لمصادر تمويل محتملة. وتُوج ذلك بوضع استراتيجية جديدة لتعبئة الموارد استندت إلى خبرات جُمعت على نطاق المنظمة بأسرها.

١٨- ***الموارد البشرية*** – كان من الدروس الأخرى أن على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يولي مزيدا من الاهتمام لتطوير استراتيجيته المتعلقة بالموارد البشرية من أجل تحديد الكفاءات التقنية والإدارية المطلوبة لتنفيذ الخطة المتوسطة الأجل. وسيُعهد إلى مدير الخدمات المؤسسية المعين حديثا بمهمة تطوير هذا النهج من أجل تنفيذه بحلول فترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١.

١٩- ***التنفيذ على المستوى الإقليمي*** – يتمثل درس رئيسي آخر في ضرورة إضفاء مزيد من الوضوح فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل على المستوى الإقليمي وبالمساءلة عن هذا التنفيذ داخل المنظمة. ويتوخى هيكل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلحاق موظفين بالمكاتب الإقليمية لضمان تزويدها بما يكفي منهم. وهذا أمر يدعم الخدمات المطلوبة لكل برنامج فرعي، ويكفل في الوقت نفسه استعانة هؤلاء الموظفين بالشُعب والدوائر التقنية. وفي إطار إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، سيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتحليل الآثار المترتبة على النهج الذي يتبعه فيما يخص المشاركة الإقليمية والقطرية، وذلك من أجل وضع ترتيبات مؤسسية مثلى بين المكاتب الإقليمية

والشُعب، والمشاركة في المنظومة الإنمائية التي امتدت إليها يد الإصلاح من أجل تنفيذ برنامج العمل على المستوى الإقليمي.

٢٠- ***الاعتبارات الجنسانية*** – يظل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ملتزما بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مجال التنمية المستدامة. وقد استفيد عددٌ من الدروس منذ اعتماد سياسة المنظمة وسياستها بشأن المساواة بين الجنسين. ومن ذلك مثلاً أن من المهم فهم القضايا ذات الصلة في مجال المساواة بين الجنسين وعلاقتها بالبيئة، وتعزيز القدرة على توضيح المنظورات الجنسانية والبيئية لدى وضع السياسات وتنفيذها. وعليه، يهدف برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى ضمان الاهتداء بالتحليل الجنساني في كل ما يتعلق بالتخطيط وبتصميم المشاريع، وإلى مراعاة الاعتبارات الجنسانية بصورة كاملة في أطر الرصد. وبالمثل، تُصنَف حسب نوع الجنس جميع البيانات المستخدمة في تخطيط المشاريع وتحديد خطوط الأساس الخاصة بها ورصدها. وستعالج الفجوات في البيانات والإحصاءات التي يمكن الاستعانة بها في قياس هذه المسائل ذات الأولوية التي وقفت عليها التوقعات الجنسانية والبيئية العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين تلخيص وتبادل الممارسات السليمة والنماذج القطرية الجيدة.

٢١- ***تغير المناخ*** – يبين تقرير فجوة الانبعاثات لعام ٢٠١٨، في نسخته التي لم تنشر رسميا، أن مساهمة الجهات من غير الدول في التخفيضات الإضافية للانبعاثات لا تزال محدودة إلى حد كبير بالمقارنة مع ما تعهدت به البلدان بالفعل (حتى ٠,٢-٠,٧ جيغا طن من ثاني أكسيد الكربون في السنة بحلول عام ٢٠٣٠ بالقياس إلى التنفيذ الكامل للمساهمة المحددة وطنيا، و١,٥-٢,٢ جيغا طن من ثاني أكسيد الكربون في السنة بالقياس إلى السياسة الحالية). والرؤية الأوسع والأشمل لكل الإجراءات المناخية المتخذة من جانب الجهات من غير الدول وعلى المستوى دون الوطني، المنفذة على الصعيد العالمي، يحد منها انخفاض المستوى الحالي من البيانات المتاحة ونقص الإبلاغ المتسق عن تتبع أثر الإجراءات المناخية المتخذة من جانب الجهات من غير الدول وعلى المستوى دون الوطني. وعلى وجه الإجمال، سينطوي تغير المناخ، بالنسبة للقطاع الخاص، على طائفة من المخاطر والفرص الجديدة. وتتعلق استراتيجية هامة لإدارة المخاطر واغتنام الفرص بإشراك أصحاب المصلحة والتواصل معهم. واستنادا إلى الدروس المستفادة، سيعمل البرنامج الفرعي مع هذه الفئة لضمان وعيها بالمخاطر وقيامها بالتخفيف من وطأتها، وكفالة اغتنامها للفرص السانحة.

٢٢- وسيظل التكيف القائم على النظم الإيكولوجية بالغ الأهمية لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتعلق بالصمود أمام تغير المناخ، استرشادا بقرار جمعية البيئة ٨/١. ومع توجيه ما لا يتجاوز نحو ٥ في المائة من التمويل المرصود للمناخ العالمي صوب التكيف القائم على النظم الإيكولوجية، فإن التركيز سينصب على التعجيل بالحلول التكيفية، وقياس فعالية التكيف. وتحقيقا لهذه الغاية، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة مثلا، بالاشتراك مع حكومات الفلبين وهولندا واليابان، بإنشاء مركز التميز العالمي المعني بالتكيف مع المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، سيتوسع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عمله المتعلق بآليات التمويل المبتكرة، استنادا إلى ما سبق تحقيقه من نجاح.

٢٣- ويتمثل درس آخر يستفاد من البرنامج الفرعي المتعلق بتغير المناخ في أن المرأة لا تتأثر بتغير المناخ فحسب، بل هي أيضاً طرف أو عنصر فعال للتغيير فيما يخص تغير المناخ. فالمسؤولية التي تضطلع بها المرأة على صعيد الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية بوصفها مدبرة للموارد الطبيعية والأسرية، وحافظة للمعارف التقليدية، تمكنها من أن تسهم في تحسين الخيارات المعيشية بما يستجيب للحلول البديلة الرامية إلى مواجهة الآثار المناخية والتخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. واستناداً إلى هذه الدروس المستفادة، أُدرج المنظور الجنساني كمسألة شاملة تتخلل جميع البرامج، وعولج هذا المنظور أيضا من خلال مبادرة قائمة بذاتها لتمكين المرأة بوصفها عنصرا للتغيير فيما يخص تغير المناخ والطاقة المستدامة.

٢٤- وتنتج الأوساط العلمية المعنية بدراسة تغير المناخ بيانات وتقييمات علمية وتوصيات سياساتية ذات حجية تدعم الانتقال إلى التنمية القادرة على الصمود والمنخفضة الانبعاثات، ويشمل ذلك التحول إلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة وأكثر كفاءة في استخدام الموارد. واستنادا إلى هذا الدرس وتعزيزا لأوجه التآزر داخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، سيعمل البرنامج الفرعي مع البرنامجين الفرعيين المتعلقين بإبقاء البيئة قيد الاستعراض وبالكفاءة في استخدام الموارد على إيجاد جوانب ارتباط مشتركة بين العلم والسياسات عن طريق ربط مقرري السياسات بالنتائج والتقييمات العلمية التي سترشد عملية اتخاذ القرار.

٢٥- ***القدرة على الصمود أمام الكوارث والنزاعات*** – كان للبرنامج الفرعي، فيما سبق، مساران للعمل يتعلقان بالحد من المخاطر وبالتعافي منها. ويتمثل أحد الدروس المستفادة في ضرورة الاستجابة بقدر أكبر لاحتياجات البلدان المتصلة بتعزيز القدرة على التعافي ولطلبها المتزايد على تقييمات ما بعد الأزمات. وتوجد الآن ثلاثة مسارات عمل، إذ تم تقسيم المسار المتعلق بالتعافي إلى مسار يتصل بالتعافي في الأجل القصير، ومسار يتصل بالإنعاش في الأجل الطويل. وبالإضافة إلى ذلك، جرى التوسع في العنصر المتعلق بالحد من المخاطر لإيلاء عناية خاصة لمعالجة أسباب الأمن البيئي وآثاره، من خلال عمل موجه صوب تحديد وفهم التحديات البيئية الناشئة المحدقة بالأمن. واستنادا إلى هذه الدروس، اتخذ هذا البرنامج الفرعي الخطوات التالية:

- زيادة التركيز على القدرة على الصمود، وعلى سبل كسب العيش كهدف مميِّز للبرنامج الفرعي وكمبدأ موجه له؛
- تحسين الاستجابة لأولويات الدول الأعضاء، وذلك مثلا في العمل المتصل بالبيئة والأمن، وبالأسباب والآثار البيئية للنزوح والهجرة القسرية؛
- زيادة التركيز على مسائل مثل النفايات الناتجة عن الكوارث، وقطاع الاستخراج، والأسباب البيئية للنزوح، والأثر البيئي للعمليات الإنسانية؛
- الانتقال من اكتساب المعرفة والمشاريع الإيضاحية (التجريبية) إلى المبادرات الرامية إلى تحقيق أثر واسع النطاق.

٢٦- ***النظم الإيكولوجية السليمة والمنتجة*** – يتمثل الأثر المتوخى من البرنامج الفرعي بحلول عام ٢٠٣٠ في تعزيز النظم الإيكولوجية السليمة من أجل توفير إمدادات آمنة من خدمات النظم الإيكولوجية وسلعها التي تخدم الرفاه البشري. واستنادا إلى الدروس المستفادة من إدارة أداء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، سيتبع هذا البرنامج الفرعي نهجا أكثر تكاملا في إدارة النظم الإيكولوجية، مما سيضعه في وضع أفضل يؤهله لدعم البلدان في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقد انتقل البرنامج الفرعي من نهج قطاعي يركز على الإنتاج الأرضي والمائي والمسائل البحرية والبيئة التمكينية إلى مسارين يركزان على الأجلين القصير والطويل. وفي الفترة الممتدة من الأجل القصير إلى الطويل، سيعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة أدوات مثل مؤشر الثروة الشاملة من أجل دعم البلدان في تقدير قيمة رأسمالها الطبيعي. وفي الأجل الأطول، سيزود الجامعات بمقررات تتعلق برؤى إدارة النظم الإيكولوجية، بحيث يكون بوسع الخريجين المقبلين اتخاذ قرارات ترتكز على رؤى إدارة النظم الإيكولوجية الكفيلة بتحقيق الأثر المنشود بحلول عام ٢٠٣٠.

٢٧- ***الإدارة البيئية*** – لكي يكون البرنامج الفرعي مؤهلا بصورة أفضل لتيسير تنفيذ البعد البيئي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يتعين زيادة تركيز وتماسك العمل المنفذ على المستوى الوطني، المرتكز على أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وهيكل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيُكفل تكامل أقوى بين

البرامج في مرحلة التنفيذ، بما في ذلك في مجالات بيئة الفقر، والتعزيز المؤسسي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والقانون البيئي. وسيركز البرنامج الفرعي أيضا بشكل أوضح على تشجيع إعمال الحقوق البيئية وعلى تدعيم مشاركة المواطنين والمشاركة العامة من خلال مبادرة الحقوق البيئية، وفقا للطابع المتكامل لأهداف التنمية المستدامة، ولضرورة إدماج المسائل البيئية إدماجاً أقوى في الإدارة البيئية. وبالإضافة إلى ذلك، سيُتبع نهج أوسع نطاقا في إدارة المعارف يخدم الإدارة البيئية.

٢٨- وسيركز البرنامج الفرعي على كفالة الاستمرارية بين وضع القانون البيئي وتنفيذه، توخيا لزيادة الأثر المنشود، وسيستعين بجهات الاتصال الوطنية المعنية بالقانون البيئي التي عينتها الحكومات استجابة لقرار جمعية البيئة ١٩/٢ المتعلق باستعراض منتصف المدة للبرنامج الرابع لوضع القانون البيئي واستعراضه دوريا (برنامج مونتيفيديو الرابع)، الذي سيوفر وجهة استراتيجية بشأن الأولويات البيئية الناشئة في إطار برنامج القانون البيئي من الجيل الجديد المنشأ استجابة للقرار ١٩/٢.

٢٩- ***المواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء*** – صُمم البرنامج الفرعي استجابة لطلب الدول الأعضاء إدراج نوعية الهواء كمسألة رئيسية. وهو يتضمن أيضا عناصر رئيسية تتعلق بالتلوث أُخذت من الوثيقة الختامية للدورة الثالثة لجمعية البيئة. وعلاوة على ذلك، يُراعي البرنامج الفرعي لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ أيضا بدء نفاذ اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٧ وبدء نفاذ تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وهما خطوتان رئيسيتان صوب الإدارة السليمة للمواد الكيمائية والنفايات وتحسين نوعية الهواء.

٣٠- واستناداً إلى الدروس المستفادة مؤخرا وإلى التوصيات/الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء، تم تعزيز البرنامج الفرعي على النحو التالي:

(أ) جرى التوسع في العمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الصلة بين البيئة والصحة، وتحقيق تكامله والإسراع بوتيرته، بدرجة كبيرة، عن طريق تعظيم أوجه التآزر، وتوفير قائمة خدمات للبلدان المعنية وأصحاب المصلحة ذوي الصلة.

(ب) يعتبر وقف التلوث أحد العوامل الرئيسية للنجاح في تحسين صحة الإنسان وتطهير البيئة من السموم. وفي ضوء هذا الأمر وضمانا لزيادة الاهتمام بالمسألة على مستوى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أضيفت نوعية الهواء والماء إلى حافظة هذا البرنامج الفرعي. وتشمل هذه الحافظة مبادرة مبتكرة تتعلق بتلوث الهواء والصحة تكفل تنفيذا موسعا واستراتيجيا ومتكاملا ومرتبطا بآجال زمنية محددة ومستندا إلى معالجة مسائل بعينها، وتحقق في الوقت نفسه منافع اجتماعية واقتصادية وصحية.

(ج) جرى اتباع نهج أكثر شمولا وتكاملا إزاء أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمواد الكيميائية والنفايات، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ويتحقق هذا عن طريق كفالة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على مدى دورة حياتها، وذلك بحلول عام ٢٠٢٠، وإدراج غايات محددة في إطار أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمواد الكيميائية والنفايات وحماية صحة الإنسان.

٣١- ***الكفاءة في استخدام الموارد*** – تواصل تعزيز الاتساق مع أهداف التنمية المستدامة هبوطا حتى مستوى المؤشرات، لأن هذا البرنامج الفرعي تنفذ في إطاره أنشطة ترتبط مباشرة بطائفة من المؤشرات. وفي حين أن إطار النتائج العامة، الذي يصاغ من خلال الإنجازات المتوقعة والمؤشرات المتصلة بها، يظل دون تغيير إلى حد كبير، فقد أُدخلت عدة تعديلات على المؤشرات ووحدات القياس لتعزيز النتائج العامة ورصد الأثر. وأدمجت معا عدة

مؤشرات قطاعية في إطار الإنجاز المتوقع (ب) من أجل تبسيط الإبلاغ. غير أن التقدم المحرز بشأن قطاعات مختلفة سيجري تتبعه والإبلاغ عنه بطريقة تستند إلى تصنيف البيانات. وعُدلت عدة وحدات قياس لإدماج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بصورة أفضل.

٣٢- واستناداً إلى الدروس المستفادة، سيركز البرنامج الفرعي بقدر أكبر على الاستهلاك المستدام، وأنماط العيش المستدامة، والتعليم. وتستلزم أنماط العيش المستدامة (في مجالات أساسية مثل الأغذية، والإسكان، والتنقل، وقضية أوقات الفراغ) تركيزاً متجدداً من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة. ويتعلق العيش بطريقة مستدامة أيضاً بضمان قيام الحكومات والشركات بوضع السياسات اللازمة، وتوفير مزيد من السلع والخدمات المستدامة. وسيشغل إذكاء الوعي والنهوض بالتعليم وتوفير المعلومات مكانة مركزية في عملنا الرامي إلى الإسهام في الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط العيش المستدامة والتعليم؛ والنظم الغذائية المستدامة؛ والمباني والإنشاءات المستدامة؛ وإعلام المستهلك.

٣٣- ويعد توافر نظام مالي متوائم مع خطة التنمية المستدامة عنصرا جوهريا لكفالة ألا تسهم الاستثمارات في انبعاثات الكربون، ولتوجيه هذه الاستثمارات صوب الاقتصادات والصناعات وأنواع التكنولوجيا الخضراء. واستناداً إلى الدروس المستفادة من العمل الناجح القائم على إشراك المصرفيين والمستثمرين والمؤَمِّنين ودعمهم في اعتماد معايير مالية مستدامة وفي توجيه استثماراتهم صوب الاقتصادات الخضراء، سيعزز البرنامج الفرعي العمل المضطلع به في هذا المجال. وسيستند أيضاً إلى درس مستفاد يتمثل في تعزيز العمل المضطلع به مع الهيئات التنظيمية والبنوك المركزية من أجل إنشاء أطر تنظيمية مواتية لدعم التحول إلى الاستثمارات والاقتصادات الخضراء. وبالإضافة إلى ذلك، ستُعَزَز أوجه التآزر مع البرامج الفرعية الأخرى، بالنظر إلى ما تتسم به المسائل المالية من طابع شامل يتخلل برنامج العمل بأسره.

٣٤- ***إبقاء البيئة قيد الاستعراض–*** لكي يظل البعد البيئي للتنمية المستدامة حاضراً في التقييمات والتحليلات، يتعين على البرنامج الفرعي المتعلق بإبقاء البيئة قيد الاستعراض أن يدعم الدول والجهات من غير الدول فيما تبذله من جهود. واستنادا إلى الدروس المستفادة، سيعزز البرنامج الفرعي روابطه بشبكات الخبراء والمعاهد المعنية بالصلة بين العلم والسياسات داخل المناطق وعلى الصعيد العالمي، وكذلك بالشراكات الإضافية التي قد تلزم إقامتها. وبالإضافة إلى ذلك، سينصب التركيز بدرجة أقوى على المنافع التي يمكن أن يحققها البرنامج الفرعي للمناطق والبلدان والمدن فيما تبذله من جهود لإبقاء البيئة قيد الاستعراض وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٣٥- واستناداً إلى الدروس المستفادة، يُقَدَّم الآن على المستويين القطري والإقليمي دعم قائم على الطلب يشكل الركيزة الأساسية لتحسين نظم المعلومات البيئية المشتركة والإبلاغ عن المسائل البيئية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوصول إلى البيانات المصنفة والمؤشرات الجنسانية البيئية يتيح للحكومات وأصحاب المصلحة وضع تقييمات وسياسات واستراتيجيات تراعي الاعتبارات الجنسانية يُستعان بها في الإدارة البيئية السليمة. وسيقدم الدعم للمشاركة العادلة للمرأة والرجل في عمليات التقييم، ولمراعاة الاعتبارات الجنسانية في صنع القرارات والتنفيذ والرصد والإبلاغ.

جيم – لمحة عامة عن الموارد

٣٦- الميزانية الإجمالية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ تبلغ ٩١٠ ملايين دولار، وتتألف من صندوق البيئة، والأموال المخصصة، والصناديق العالمية، وتكاليف دعم البرامج، والميزانية العادية للأمم المتحدة. وتعكس ميزانية فترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ انخفاضاً قدرة ٦,٢ ملايين دولار في تكاليف الموظفين في إطار موارد صندوق

البيئة بالمقارنة مع ميزانية فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى تحقيق التواؤم بين الوظائف وأدوار الموظفين الفنية التنظيمية ومصادر التمويل ذات الصلة، وكذلك إلى التناقص في عدد الوظائف الشاغرة التي سبقت ميزنتها في إطار الاعتماد البالغ ٢٧١ مليون دولار الذي خصص لصندوق البيئة في برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

٣٧- وتتضمن الميزانية المقترحة زيادات قدرها ٧٧ مليون دولار في الأموال المخصصة، وزيادات أخرى قدرها ١١٠ ملايين دولار في أموال الصناديق العالمية[٧]. وتتمشى الزيادات المتوقعة مع الاتجاهات التاريخية السائدة على صعيدي الإيرادات والنفقات والتي مكنت برنامج الأمم المتحدة للبيئة من الوفاء بولايته، بل ومن تجاوز العديد من الأهداف في فترة السنتين السابقة. وهكذا فإن مستوى طموح برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ يمثل مواءمة أكثر واقعية بين الميزانية المتوقعة والإيرادات التي يتعين تحقيقها على مدى هاتين السنتين. وستتيح الزيادة المتوقعة في الأموال المخصصة توليد موارد إضافية لدعم البرامج قدرها ٥ ملايين دولار ستغطي التكاليف التشغيلية الإضافية المطلوبة لدعم إدارة هذه الأموال.

٣٨- ولا تؤخذ حالياً في الاعتبار في ميزانية برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ الاحتياجات والآليات التمويلية المتعلقة بالنموذج الجديد للمنسقين المقيمين، الذي أملته عملية إصلاح الأمم المتحدة. وتخضع هذه الاحتياجات والآليات التمويلية للاستعراض في الوقت الحاضر من جانب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ولكن لم يتم التوصل بعد إلى قرار بشأن كيفية اقتسام العبء المالي للنموذج المنقح للمنسقين المقيمين بين مختلف كيانات الأمم المتحدة. وقد أُقترح أن يُوَفَّر تمويل النظام الجديد للمنسقين المقيمين من خلال نموذج تمويلي مختلط يقوم على ثلاثة مصادر تمويل هي: (أ) فرض رسم تنسيق قدره ١ في المائة على ''المساهمات غير الأساسية المخصصة بشكل صارم لأغراض محددة من جانب أطراف ثالثة''؛ (ب) مضاعفة المساهمات المقدمة من جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في إطار تقاسم التكاليف؛ (ج) تقديم تبرعات متعددة السنوات ويمكن التنبؤ بها إلى صندوق استئماني. وينتظر أن يساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن طريق الأموال المخصصة، إلى جانب الوكالات الأخرى. ولكن، بالنظر إلى أن القرار النهائي لم يتخذ بعد، سيكون من السابق لأوانه تحديد اعتماد لهذا الأمر في عنصر الميزانية المعني من برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١.

٣٩- ويبين الجدول ١ (أ) الميزانية الرفيعة المستوى حسب مصدر التمويل. وقد نقح المبلغ الخاص باعتماد الميزانية العادية كي يتماشى مع قرار الجمعية العامة ٢٦٣/٧٢ الذي خَصص لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مبلغ ٣٩,٦ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. واستتبع هذا المستوى من الاعتماد إلغاء وظيفة ف-٢ كانت مدرجة في ميزانية فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

(٧) استناداً إلى الترتيبات القائمة مع مرفق البيئة العالمية.

الجدول ١ (أ)

إجمالي الاحتياجات من الموارد المالية حسب فئة التمويل في الفترتين ٢٠١٨-٢٠١٩ و٢٠٢٠-٢٠٢١

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الموارد المالية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
الفئة	*٢٠١٨-٢٠١٩*	*التغيُّرات*	*٢٠٢٠-٢٠٢١*
ألف - صندوق البيئة			
للوظائف	١١٨ ٢٠٠	(٦ ٢٠٠)	١١٢ ٠٠٠
لغير الوظائف	١٣٨ ٨٠٠	(٦٠ ٨٠٠)	٧٨ ٠٠٠
احتياطي برنامج الصندوق	١٤ ٠٠٠	(٤ ٠٠٠)	١٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي ألف	**٢٧١ ٠٠٠**	**(٧١ ٠٠٠)**	**٢٠٠ ٠٠٠**
باء - الأموال المخصصة			
للوظائف	٣٠٥ ٠٠٠	٧٧ ٠٠٠	٧٢ ٥٠٠
لغير الوظائف			٣٠٩ ٥٠٠
المجموع الفرعي باء	**٣٠٥ ٠٠٠**	**٧٧ ٠٠٠**	**٣٨٢ ٠٠٠**
جيم - الصناديق العالمية			
للوظائف	١٤٠ ٠٠٠	١١٠ ٠٠٠	٢٢ ٣٠٠
لغير الوظائف			٢٢٧ ٧٠٠
المجموع الفرعي جيم	**١٤٠ ٠٠٠**	**١١٠ ٠٠٠**	**٢٥٠ ٠٠٠**
دال - تكاليف دعم البرامج			
للوظائف			٩٠٠ ٢٠
لغير الوظائف	٣٣ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	١٧ ١٠٠
المجموع الفرعي دال	**٣٣ ٠٠٠**	**٥ ٠٠٠**	**٣٨ ٠٠٠**
هاء - الميزانية العادية			
للوظائف	٣٦ ١٧٠	-	٣٦ ١٧٠
لغير الوظائف	٣ ٤٣٤	-	٣ ٤٣٤
المجموع الفرعي هاء	**٣٩ ٦٠٤**	**-**	**٣٩ ٦٠٤**
المجموع (ألف + باء + جيم +دال + هاء)	**٧٨٨ ٦٠٤**	**١٢١ ٠٠٠**	**٩٠٩ ٦٠٤**

ملاحظات: في ميزانية فترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١، وزعت موارد جميع مصادر التمويل على فئتي الوظائف وغير الوظائف، في حين أن هذا التوزيع كان مقتصرا في ميزانية فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ على موارد صندوق البيئة والميزانية العادية.

٤٠- ويتضمن الجدول ١ (ب) معلومات عن الملاك الوظيفي المتوقع حسب مصدر التمويل. والمبالغ الخاصة بالفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ هي تلك التي وافقت عليها جمعية البيئة، باستثناء المبلغ المعتمد للميزانية العادية، الذي نُقح في ضوء قرار الجمعية العامة ٢٦٣/٧٢.

الجدول ١ (ب)

إجمالي الاحتياجات من الموارد البشرية حسب فئة التمويل للفترتين ٢٠١٨-٢٠١٩ و٢٠٢٠-٢٠٢١

	الموارد من الموظفين (عدد الوظائف)		
الفئة	٢٠١٨-٢٠١٩	*التغيُّرات*	٢٠٢٠-٢٠٢١
ألف - صندوق البيئة	٤٢٦	(٤)	٤٢٢
باء - الأموال المخصصة	١٩٥	٥٥	٢٥٠
جيم - الصناديق العالمية	٦٢	٢٦	٨٨
دال - تكاليف دعم البرامج	٧٦	١٤	٩٠
هاء - الميزانية العادية	١١٦	(٣)	١١٣
المجموع (ألف+ باء+ جيم+ دال+ هاء)	**٨٧٥**	**٨٨**	**٩٦٣**

٤١- وعلى وجه الإجمال، ستزيد ميزانية الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ بمقدار ١٢١ مليون دولار (١٥ في المائة) عن ميزانية الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وقد انخفضت ميزانية صندوق البيئة إلى ٢٠٠ مليون دولار، في حين ينتظر حدوث زيادات كبيرة في ميزانية الأموال المخصصة، التي ارتفعت من ٣٠٤,٦ ملايين دولار إلى ٣٨٢ مليون دولار، وفي ميزانية الصناديق العالمية التي ارتفعت من ١١٠ ملايين دولار إلى ما مجموعه ٢٥٠ مليون دولار في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

٤٢- وبوجه خاص، انخفضت ميزانية شعبة الخدمات المؤسسية بمقدار ٢,٨ مليون دولار في إطار صندوق البيئة. ويعزى هذا إلى تعديل تكاليف التشغيل والمعاملات، التي تتعلق أساسا بمقدميّ الخدمات إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهما مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، والتي تُحَمل على مَصدري التمويل الملائمين وهما تكاليف دعم البرامج والصناديق العالمية. وبالنظر من جهة أخرى إلى التوسع المتوقع في الدعم المطلوب للزيادة في مستوى الأنشطة، الناشئة عن النمو الحقيقي في إطار الأموال المخصصة والصناديق العالمية، فإن الميزانية الكلية لإدارة البرنامج ودعمه المحملة على مصادر التمويل المتبقية سترتفع بمقدار ٤,٨٨ ملايين دولار، مما يمثل زيادة صافية قدرها ٢,٠٨ مليون دولار. وأدرج الاعتماد المتعلق بدعم البرامج المخصص لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي ولمكتب الأمم المتحدة في جنيف في الميزانية بمستوى النفقات الفعلية لعام ٢٠١٨، بالنظر إلى أن الأثر التضخمي المتوقع ستعادله مكاسب مكافئة في الكفاءة.

٤٣- وانخفض احتياطي برنامج صندوق البيئة بمقدار ٤ ملايين دولار، تماشيا مع الانخفاض العام في ميزانية صندوق البيئة. وتم الإبقاء على الاعتماد المرصود وفقاً للقاعدة ٢٠٩-٣ من القواعد المالية لصندوق البيئة عملا بمقرري مجلس الإدارة ٢٥/١٩ و٧/٢٢[٨].

٤٤- ويتضمن الجدول ٢ الاحتياجات العامة من الموارد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والتغيرات حسب مصادر التمويل وعناصر الميزانية لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١، ومقارنات مع الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

(٨) تطلب القاعدة ٢٠٩-٣ من القواعد المالية لصندوق البيئة، عملاً بمقرري المجلس العام ٢٥/١٩ و٧/٢٢، المتخذين في شباط/فبراير ١٩٩٧، إنشاء ''احتياطي لبرنامج الصندوق لتلبية الاحتياجات غير المرتقبة، وتمويل المشاريع أو مراحل المشاريع غير المتوقعة، وتلبية أغراض أخرى قد يحددها مجلس الإدارة من حين لآخر''.

الجدول ٢

احتياجات برنامج الأمم المتحدة للبيئة من الموارد حسب مصادر التمويل وعناصر الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	صندوق البيئة		الأموال المخصصة		الصناديق العالمية	تكاليف دعم البرامج		الميزانية العادية		مجموع الميزانية	
	٢٠١٨-٢٠١٩	٢٠٢٠-٢٠٢١	٢٠١٨-٢٠١٩	٢٠٢٠-٢٠٢١	٢٠٢٠-٢٠٢١	٢٠١٨-٢٠١٩	٢٠٢٠-٢٠٢١	٢٠١٨-٢٠١٩	٢٠٢٠-٢٠٢١	٢٠١٨-٢٠١٩	٢٠٢٠-٢٠٢١
ألف- أجهزة تقرير السياسات	١ ٧٠٠	٤ ٠٠٠	–	٤٠٠	–	–	٢٠	٩٣	٩٣	١ ٧٩٣	٤ ٥١٣
باء-١- التوجيه التنفيذي والإدارة	٧ ٨٠٠	٧ ٢٠٠	٦٠٠	٣٠٠	–	٤٠٠	–	٥ ٧٢٢	٥ ٧٢٢	١٤ ٥٢٢	١٣ ٢٢٢
باء-٢- لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري	–	–	٤٠٠	–	–	–	–	١ ٥٢١	١ ٥٢١	١ ٩٢١	١ ٥٢١
المجموع الفرعي (ألف + باء)	**٩ ٥٠٠**	**١١ ٢٠٠**	**١ ٠٠٠**	**٧٠٠**	**–**	**٤٠٠**	**٢٠**	**٧ ٣٣٦**	**٧ ٣٣٦**	**١٨ ٢٣٦**	**١٩ ٢٥٦**
جيم – برنامج العمل											
١- تغيُّر المناخ	٣٢ ٣٠٠	٢٢ ٢٠٠	١١٢ ٦٠٠	١٤٤ ٨٠٠	٨٣ ٥٠٠	٢٩ ٥٠٠	٣ ٢٠٠	٣ ٧٢٢	٧ ٢٠٠	١٨١ ٣٢٢	٢٦١ ٤٢٢
٢- القدرة على الصمود أمام الكوارث والنزاعات	٢١ ٥٠٠	١٥ ٦٠٠	٢٤ ٦٠٠	٢٠ ٢٠٠	–	–	٢ ٤٠٠	٢ ٦١٩	١ ٠٠٠	٥١ ١١٩	٣٩ ٤١٩
٣- النظم الإيكولوجية السليمة والمنتِجة	٤١ ٨٠٠	٢٨ ٠٠٠	٣٩ ٦٠٠	٤٢ ٤٠٠	١١٢ ٥٠٠	٨٠ ٥٠٠	٣ ٤٠٠	٤ ٣٩٧	٢ ١٠٠	١٦٩ ٦٩٧	١٨٩ ٣٩٧
٤- الإدارة البيئية	٣٥ ٩٠٠	٢٦ ٢٠٠	٣٢ ٨٠٠	٤٢ ٠٠٠	٥٠٠	–	٢ ٤٠٠	٧ ٧٠٥	٢ ١٠٠	٧٨ ٨٠٥	٧٨ ٥٠٥
٥- المواد الكيميائية والنفايات ونوعيّة الهواء	٣٢ ٣٠٠	٢٣ ٤٠٠	٣٨ ٤٠٠	٦١ ١٠٠	٤٦ ٠٠٠	٢٤ ٣٠٠	٢ ٤٠٠	٣ ٠٤١	٣ ٠٠٠	١٠٠ ٤٤١	١٣٦ ٥٤١
٦- الكفاءة في استخدام الموارد	٣٩ ٦٠٠	٢٨ ٤٠٠	٤١ ٠٠٠	٦١ ١٠٠	–	–	٢ ٣٠٠	٣ ٣٥٧	٣ ٠٠٠	٨٦ ٢٥٧	٩٥ ٨٥٧
٧- إبقاء البيئة قيد الاستعراض	٢٩ ٣٠٠	٢٣ ٠٠٠	١٤ ١٠٠	٧ ٨٠٠	٣ ٣٠٠	٢ ٣٠٠	١ ٠٠٠	٥ ٥٢٣	٤٠٠	٥٢ ٢٢٣	٤٠ ٠٢٣
المجموع الفرعي جيم	**٢٣٢ ٧٠٠**	**١٦٦ ٨٠٠**	**٣٠٣ ١٠٠**	**٣٧٩ ٤٠٠**	**٢٤٥ ٨٠٠**	**١٣٦ ٦٠٠**	**١٧ ١٠٠**	**٣٠ ٣٦٣**	**١٨ ٨٠٠**	**٧١٩ ٨٦٣**	**٨٤١ ١٦٣**
دال – احتياطي برنامج الصندوق	**١٤ ٠٠٠**	**١٠ ٠٠٠**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١٤ ٠٠٠**	**١٠ ٠٠٠**
المجموع الفرعي لإجمالي برنامج العمل (جيم+ دال)	**٢٤٦ ٧٠٠**	**١٧٦ ٨٠٠**	**٣٠٣ ١٠٠**	**٣٧٩ ٤٠٠**	**٢٤٥ ٨٠٠**	**١٣٦ ٦٠٠**	**١٧ ١٠٠**	**٣٠ ٣٦٣**	**١٨ ٨٠٠**	**٧٣٣ ٨٦٣**	**٨٥١ ١٦٣**
هاء – إدارة البرنامج ونفقات أخرى											
الخدمات المؤسسية	٦ ٩٠٠	٧ ٩٨٠	٩٠٠	١ ٩٠٠	٤ ٢٠٠	٣ ٤٠٠	١٣ ٥٠٠	١ ٩٠٥	٩ ٣٣١	٢٦ ٦٠٥	٢٥ ٣١٦
نفقات مكتب الأمم المتحدة في نيروبي/مكتب الأمم المتحدة في جنيف	٦ ٦٥٠	٤ ٠٢٠	–	–	–	–	٢ ٠٠٠	–	٥ ١٨٠	٨ ٦٥٠	٩ ٢٠٠

	صندوق البيئة		الأموال المخصصة		الصناديق العالمية	تكاليف دعم البرامج		الميزانية العادية		مجموع الميزانية	
	٢٠١٩-٢٠١٨	٢٠٢١-٢٠٢٠	٢٠١٩-٢٠١٨	٢٠٢١-٢٠٢٠	٢٠٢١-٢٠٢٠	٢٠١٩-٢٠١٨	٢٠٢١-٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢١-٢٠٢٠	٢٠١٩-٢٠١٨	٢٠٢١-٢٠٢٠
تكاليف نظامأوموجا، ونموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي	–	–	–	–	–	–	٣ ٤٦٩	–	–	–	٣ ٤٦٩
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	١ ٢٥٠	–	–	–	–	–	٢٠٠١	–	–	١ ٢٥٠	١ ٢٠٠
المجموع الفرعي هاء	**١٤ ٨٠٠**	**١٢ ٠٠٠**	**٩٠٠**	**١ ٩٠٠**	**٤ ٢٠٠**	**١٥ ٥٠٠**	**١٩ ١٨٠**	**١ ٩٠٥**	**١ ٩٠٥**	**٣٦ ٥٠٥**	**٣٩ ١٨٥**
المجموع (ألف + باء + جيم + دال + هاء)	**٢٧١ ٠٠٠**	**٢٠٠ ٠٠٠**	**٣٠٥ ٠٠٠**	**٣٨٢ ٠٠٠**	**٢٥٠ ٠٠٠**	**٣٣ ٠٠٠**	**٣٨ ٠٠٠**	**٣٩ ٦٠٤**	**٣٩ ٦٠٤**	**٧٨٨ ٦٠٤**	**٩٠٩ ٦٠٤**
النسبة المئوية من المجموع	**٤,٣٤٪**	**٠,٢٢٪**	**٧,٣٨٪**	**٠,٤٢٪**	**٥,٢٧٪**	**٢,٤%**	**٢,٤٪**	**٤,٤٪**	**٠,٥٪**	**١٠٠٪**	**٠,١٠٠٪**

ملاحظة: قد تتباين الأرقام بشكل طفيف نظراً لتقريب الأعداد.

الميزنة القائمة على النتائج

٤٥- عملاً على تحديد وإنجاز غايات واقعية في إطار برنامج العمل، والتأكد من أن الموارد مناسبة لمستوى الطموح، طبَّق برنامج الأمم المتحدة للبيئة في صياغته لميزانية صندوق البيئة لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ نهج الميزنة القائمة على النتائج، على غرار ما فعله لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩[٩].

٤٦- ومن خلال تطبيق الميزنة القائمة على النتائج، يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إدخال التحسينات على عملياته الإدارية. فالميزانيات تتواءم تواؤما جليا مع نتائج واضحة للعيان على الصعيدين الداخلي والخارجي، مما يوفر مزيداً من المساءلة والشفافية بشأن كيفية صياغة الميزانيات وتنفيذها. وتطبيق الميزنة القائمة على النتائج يرتقي أيضا بمهارات المديرين المسؤولين المتصلة بإدارة المشاريع، مما يفضي إلى استخدام الموارد بمزيد من الكفاءة.

٤٧- وكانت نقطة الانطلاق في وضع الميزانية هي تحديد النتائج المطلوبة للوفاء بولايات برنامج الأمم المتحدة للبيئة. واشتمل هذا التخطيط على ما تم تعزيزه أو استحداثه من ولايات أو مجالات ذات أولوية أو مجالات تركيز متجدد، مثل نوعية الهواء، وذلك وفقا للقرارات التي اتخذتها جمعية البيئة في دورتها الثالثة المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ومن الأمثلة على المجالات التي تم فيها توسيع نطاق الولايات بدء نفاذ اتفاقية ميناماتا في آب/أغسطس ٢٠١٧، والقيام على المستوى الإقليمي باعتماد أول اتفاق إقليمي ملزم لحماية الحقوق المتعلقة بالوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية (المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية) من جانب بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٤٨- وتمثلت الخطوة التالية في تزويد الميزانية العادية بالموارد المطلوبة لتمويل الوظائف الأساسية التي تركز على المسائل الفنية، وفقاً لما تحدده الجمعية العامة وجمعية البيئة. وتشمل هذه المسائل: تنسيق البرامج البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة على المستويين العالمي والإقليمي؛ وإسداء المشورة حسب الاقتضاء إلى الهيئات الحكومية الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وكذلك إلى الدول الأعضاء (وخاصة البلدان النامية) بناء على طلبها؛ والتعاون الفعال مع الأوساط العلمية المختصة وغيرها من الدوائر المهنية ذات الصلة على الصعيد العالمي؛ والتخطيط لبرامج برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الأجلين المتوسط والطويل؛ وموافاة جمعية البيئة بتقارير عن المسائل البيئية. كما سمحت الموافقات السابقة الصادرة عن الجمعية العامة بتوفير جزء من الموارد المطلوبة لخدمة الهيئة الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وهيئاته المعنية بالتوجيه والتنظيم والإدارة، بما في ذلك التنسيق.

٤٩- وأتاحت البيانات التاريخية الاستعانة بما يُقرَّر من نِسب لترسيخ مصداقية الميزانية والتحقق من معقولية الاحتياجات. إذ تبين التقارير السابقة لأداء البرامج على نحو واضح أن كل برنامج فرعي يمثل نسبة مئوية من برنامج العمل بحسب مصدر التمويل. وعليه، تم الاستناد إلى هذه النسب المئوية لتحديد نسبة كل برنامج فرعي من الاعتماد الإجمالي بحسب مصدر التمويل. وعلاوة على ذلك، عُدلت هذه المبالغ وطوعت وفقا للنتائج المتوقعة وولايات برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١. ومن ذلك مثلاً، أن البرنامجين الفرعيين[١٠] اللذين لم يحتذبا، من الناحية التاريخية، أحجاما كبيرة من الأموال المخصصة قد روعيت أولويتهما من خلال تعريضهما لقدر أقل

(٩) الميزنة القائمة على النتائج عملية تتسم بما يلي: (أ) أن صياغة البرامج تدور حول مجموعة من الأهداف المحددة مسبقاً والنتائج المتوقعة؛ (ب) أن الاحتياجات من الموارد تبررها النتائج المتوقعة وتحدد بناء على النواتج المطلوبة لتحقيق هذه النتائج والمرتبطة بها؛ (ج) أن الأداء الفعلي في تحقيق النتائج يقاس بمؤشرات أداء موضوعية. انظر: *استعراض الإدارة القائمة على النتائج في الأمم المتحدة: تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية*، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، صفحة ٥.

(١٠) هذان البرنامجان الفرعيان هما إبقاء البيئة قيد الاستعراض، والإدارة البيئية.

من التخفيض في إطار صندوق البيئة بالقياس إلى البرامج الفرعية الأخرى. وشكلت جداول الموظفين التي وُضعت حديثا وأُقرت في عام ٢٠١٨ الأساس الذي تم الاستناد إليه في مواءمة الوظائف مع البرامج الفرعية وتحديد التكاليف المرتبطة بها، بحسب مصدر التمويل، وذلك من حيث المرتبات والاحتياجات التشغيلية. وتعبر الاعتمادات المرصودة لميزانيات البنود غير المتصلة بالموظفين بحسب مصدر التمويل والبرنامج الفرعي عن اتجاهات الإنفاق التاريخية وتراعي في الوقت نفسه الولايات الجديدة والجهود المبذولة لتعبئة الموارد في ضوء الاستراتيجية الجديدة لتعبئة الموارد التي اعتمدت في عام ٢٠١٧. وعليه، أتاح هذا النهج تحديد اعتمادات شفافة ودقيقة بدءا من مخصصات الميزانية وانتهاء بكل برنامج فرعي، ومصدر تمويل، وفئة من فئات الميزانية.

صياغة ميزانية الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١

٥٠- تتوخى استراتيجية تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يمول صندوق البيئة والميزانية العادية القدرة الأساسية لأمانة البرنامج كي يؤدي وظائفه الأساسية وينفذ استراتيجيته المتوسطة الأجل من خلال برامج عمله، وأن تركز الأموال المخصصة على تعزيز الأنشطة التي تدعم تلك الوظائف الأساسية.

صندوق البيئة

٥١- يحشد صندوق البيئة استثمارات الدول الأعضاء في مجمع موارد ضمانا لتحقيق النتائج المنشودة من المبادرات البيئية في برنامج العمل. ويدرك برنامج الأمم المتحدة للبيئة الخطوات التي اتخذتها الدول الأعضاء لتعزيز التمويل الأساسي في ظل مناخ اقتصادي تكتنفه التحديات، غير أن الإيرادات التي تسنى جمعها كانت أقل من الميزانية المتوخاة. وبالتالي، عَدَّل برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأنشطة المخططة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ بنهج واقعي، واقترح تخفيض الميزانية بمقدار ٧١ مليون دولار لتهبط من ٢٧١ مليون دولار في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ إلى ٢٠٠ مليون دولار في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١[(١١)].

٥٢- ولدى إعداد ميزانية صندوق البيئة، أخذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة في حسبانه قرار جمعية البيئة ١/١٥، الذي يُلزم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن يُبقي تكاليف الموظفين في فترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ ضمن مبلغ أقصاه ١٢٢ مليون دولار. وفي هذا الصدد، يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتتبع المبلغ الذي ينفقه على الوظائف بالقياس إلى التكاليف غير المتصلة بالوظائف. والهدف المتوخى من ذلك هو ضمان أن تُخصص لتنفيذ البرامج (التكاليف غير المتصلة بالوظائف) أموالٌ أكثر نسبيا من الأموال التي تغطي التكاليف المتصلة بالوظائف. وينبغي أن ينظر إلى التخفيض في تكاليف الموظفين لا من حيث العدد المطلق للوظائف فحسب، بل أيضا من حيث القيمة النقدية العامة، مع مراعاة رتب الموظفين وجداول المرتبات الخاصة بهم.

٥٣- وعلاوة على ذلك، يستعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتطبيق نموذج جديد لأساليب العمل ضمن نظام أوموجا مع بداية برنامج العمل للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. وسيشمل هذا النموذج أداة جديدة تساعد على صياغة الميزانيات وتخصيص الأموال على نطاق المنظمة. وينتظر أن يعزز النظام الجديد قدرات مديري البرامج، في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على إدارة الحافظة المالية بمزيد من الكفاءة والفعالية، مما يقلل من الجهد ويزيل العمليات

(١١) وفقاً لمبادئ الجدول الإرشادي للمساهمات للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، التي تتسق مع مقرر مجلس الإدارة القاضي بوضع الجدول المذكور، يُطلب إلى الدول الأعضاء ألا تقل مساهماتها عن المستوى المنصوص عليه في جدول الأمم المتحدة للأنصبة المقررة و/أو أن تبقي على مستوى مساهماتها المرتفع السابق. ويعني هذا أن الجدول الإرشادي للمساهمات سيظل، في سيناريو الميزانية المخفضة، هو نفسه لأي دولة كانت قد ساهمت في الماضي بأكثر من المنصوص عليه في جدول الأنصبة المقررة المطبق على الميزانية الجديدة. أما الدول الأعضاء التي كانت تساهم بأقل من المقترح في جدول الأمم المتحدة للأنصبة المقررة المطبق على الميزانية الجديدة فستكون مساهمتها أقل حجماً، وفقاً للجدول الإرشادي للمساهمات. ومن شأن هذا الأمر أن يزيد من اختلال التوازن بين أعلى الدول إسهاما والدول التي ينبغي أن تسهم عادة بأكثر من المستوى الحالي لمساهماتها.

المتكررة التي كان تُؤدَّى في السابق خارج نظام أوموجا. والهدف المتوخى من ذلك هو أن تفضي هذه الصلة المتماسكة بين كل من إدارة المشاريع وماليتها إلى زيادة الشفافية وتحسين الإبلاغ بالنسبة لإدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والجهات المانحة على حد سواء. ويتيح هذا النموذج نفسه توسيع نطاق اختيار الشركاء المنفذين وإدارة شؤونهم. وينتظر أن يؤدي هذا إلى الإسراع بعملية الاختيار، وتوفير سجل مراجعة كامل للعملية، مما يكفل مستويات عالية من الشفافية. وعلاوة على ذلك، يرصد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصفة مستمرة التقدم المحرز والنتيجة المتوقعة فيما يخص كلاً من نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مع مراعاة ما لذلك من أثر على العمليات الإدارية المتصلة بالمعاملات مثل إدارة الموارد البشرية، والحسابات المستحقة الدفع، وكشوف المرتبات.

الأموال المخصصة

٥٤- تشير ''الأموال المخصصة'' إلى جميع مصادر الأموال، عدا الميزانية العادية للأمم المتحدة وصندوق البيئة، التي تدعم برنامج العمل بصورة مباشرة. وتستند الميزانية الإجمالية المتوقعة للأموال المخصصة، التي ينتظر أن تصل إلى ٣٨٢ مليون دولار في الفترة ٢٠٢٠–٢٠٢١، إلى الاتجاهات التاريخية، وتعد هذه الأموال ضرورية لتمكين برنامج الأمم المتحدة للبيئة من الوفاء بولاياته على مستوى الطموح الذي يتناسب مع الغايات المتوخاة من برنامج العمل المقبل. ولا تتوافر بيانات عن الإيرادات السنوية لأن قدراً كبيراً من الموارد المخصصة المقدرة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ لا تغطيها اتفاقات طويلة الأجل أو تبرعات مؤكدة، مما يجعل من الصعب تقدير حجم المساهمات المخصصة وقت صياغة الميزانية. وعوضا عن ذلك، أخذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الحسبان الإيرادات التاريخية، واستخدم النفقات السنوية بديلا عن المبالغ السنوية.

٥٥- ويجوز للجهات المانحة والشريكة أن تقدم إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة مساهمات مخصصة إن شاءت، وذلك إما باستكمال مساهماتها في صندوق البيئة بموارد أوضح هدفا، وإما بتمويل عمل معين إذا كانت سياساتها لا تسمح لها بدعم صندوق البيئة على نحو مباشر. ويؤدي هذا في بعض الحالات إلى اختلال التوازن في توزيع الموارد بين البرامج الفرعية بالقياس إلى برنامج العمل المعتمد. ويُقَدَّم الدعم المخصص أيضاً إلى مجالات عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة المصنفة باعتبارها عالية الأولوية والمتفقة مع الأولويات السياساتية لحكومة معينة أو لشريك محدد. وضمانا لقيام الأموال المخصصة باستكمال المخصصات المرصودة لتنفيذ برنامج العمل من الميزانية العادية للأمم المتحدة وصندوق البيئة، تُشَجَّع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة والشريكة على توفير التمويل على مستوى البرامج بدلاً من تخصيصه بصورة صارمة على مستوى المشاريع. ويعكف برنامج الأمم المتحدة للبيئة على استحداث أدوات وسبل أكثر مرونة[١٢] لتحقيق هذا الهدف، ويقوم أيضا بتحسين تحليله للفجوة التمويلية كي يتمكن من إسداء مشورة أفضل للجهات المانحة والشريكة بشأن الاحتياجات التمويلية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٥٦- وعلاوة على ذلك تسعى الأمانة، تمشياً مع استراتيجية تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة واجتذاب الدعم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من مصادر غير تقليدية مثل القطاع الخاص ومصادر غير حكومية أخرى. غير أن هذه المصادر تعتبر مصادر تكميلية للتمويل، ولا يمكن أن تحل محل الدعم المقدم من الدول الأعضاء.

(١٢) ما زال هذا العمل في مرحلة مبكرة للغاية. والهدف المتوخى هو تحديد المجالات البرامجية و/أو المناطق الجغرافية التي يمكن أن يدعمها شركاء تمويل متعددون. وستنشأ صناديق استئمانية، وربما أدوات أخرى، لإتاحة تنفيذ نتائج محددة، وذلك مثلا على مستوى الإنجاز المتوقع، من أجل تلبية احتياجات شركاء التمويل، إلى جانب تزويد المنظمة بقدر كاف من المرونة يكفل كفاءة التنفيذ وفعاليته وتوازنه.

مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ

٥٧- تستند المبالغ المقدرة في الميزانية لتمويل مرفق البيئة العالمية، في إطار برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١، إلى متوسط النفقات السنوية في الماضي. ولا تتوافر بيانات عن الإيرادات السنوية لأن تمويل مرفق البيئة العالمية يُقدَّم لمشاريع متعددة السنوات ويُسجل بالكامل وقت اعتماد المشروع المعني، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولا يتسنى في الوقت الحاضر توزيع هذه الإيرادات على سنوات متعددة من خلال نظام أوموجا. وعليه، تستخدم البيانات المتعلقة بالنفقات السنوية بديلا عن الإيرادات.

٥٨- واستناداً إلى الاتجاهات التاريخية والمشاريع التي أُعتمدت مفاهيمها، تقدر قيمة المشاريع المتوخى تنفيذها من جانب مرفق البيئة العالمية في إطار برنامج العمل للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ بمبلغ ١٧٢ مليون دولار. وتصل قيمة الحافظة المالية الفعلية لمرفق البيئة العالمية إلى ٩٦٩ مليون دولار. وتصل قيمة المشاريع المتعددة السنوات التي أُعتمدت مفاهيمها وتنتظر التنفيذ إلى ٣٠٠ مليون دولار. وقد بدأت الدورة السابعة لمرفق البيئة العالمية في ١ تموز/يوليه ٢٠١٨، وستتواصل عملية تقديم المشاريع.

٥٩- ووفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن قيمة مشاريع الصندوق الأخضر للمناخ تُسجل أيضاً بالكامل وقت توقيع اتفاقات التمويل. وتصل الحافظة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التي تخص مشاريع الصندوق الأخضر للمناخ التي يجري تنفيذها إلى ٤٨ مليون دولار، ومشاريعه التي تنتظر التنفيذ إلى ١٠٨ ملايين دولار[١٣]. ومع مراعاة الآجال الزمنية لاعتماد مشاريع مرفق البيئة العالمية وافتراض النجاح في تجديد موارد الصندوق الأخضر للمناخ، تصل ميزانية تنفيذ المشاريع المقترحة في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ إلى ٧٨ مليون دولار.

الميزانية العادية

٦٠- في إطار عملية الإصلاح التي يجريها الأمين العام، ستُعد الميزانية العادية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ على أساس سنوي[١٤]. وعلى الرغم من هذه التغييرات، سيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم ميزانيات لفترات سنتين متعاقبة تدرج في برنامج العمل هذا.

٦١- ووفقاً لمشروع القرار A/C.2/73/L.36، الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يراعي، في مقترحاته لميزانية المخصصات المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، الآثار المترتبة من حيث التكاليف على فتح باب العضوية في الهيئة الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بحيث تضم جميع بلدان العالم، تعمل الأمانة في ارتباط وثيق مع مقر الأمم المتحدة من أجل موافاة الهيئات التشريعية بالآثار المترتبة على ذلك في الميزانية البرنامجية. ولكن من السابق لأوانه، بحكم الافتقار إلى قرار تفصيلي، إدراج اعتماد ميزانية مناظر في برنامج العمل للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

---

(١٣) حافظة المشاريع قيد النظر الفعلي (٢٣٦ مليون دولار) من جانب مجلس الصندوق الأخضر للمناخ في نهاية عام ٢٠١٩.

(١٤) في إطار الإصلاحات التي يجريها الأمين العام، اتخذت الجمعية العامة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ القرار ٢٦٦/٧٢، ''تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة''. وقد استند هذا القرار إلى تقرير الأمين العام وإلى استعراضه من جانب الهيئات المعنية، ومن بينها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/72/7/Add.50) واللجنة الخامسة (A/72/682). وبناء على ذلك، لم يعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة مطالبا بأن يعد وثيقة إطارية استراتيجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. ويستعاض عن هذه الوثيقة الآن بميزانية سنوية ووثيقة أداء تتضمن الفروع التالية لكل برنامج فرعي: ميزانية لعام ٢٠٢٠، وتقرير أداء لعام ٢٠١٨، وخط أساس لعام ٢٠١٩.

تعبئة الموارد

٦٢- يظل بلوغ الهدف المتوخى لميزانية صندوق البيئة أمرا تكتنفه التحديات. وفي فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وصلت الفجوة بين الميزانية (٢٤٥ مليون دولار) والإيرادات (١٦٦ مليون دولار) إلى ٧٩ مليون دولار، مما يمثل ٣٢ في المائة من الميزانية ككل. وشهدت فترة السنتين زيادة قدرها ١١ مليون دولار (٧ في المائة) في المبلغ الوارد بالمقارنة مع فترة السنتين السابقة. وفي فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، زادت الميزانية بمقدار ٢٦ مليون دولار (١١ في المائة) لتصل إلى ٢٧١ مليون دولار، في حين وصلت الإيرادات إلى ١٣٥ مليون دولار، مما ترك فجوة قدرها ١٣٦ مليون دولار (٥٠ في المائة من الميزانية). وفي الوقت نفسه، زادت الأموال المخصصة. ولئن كانت هذه الأموال قد مكنت المنظمة من إحراز نتائج قوية ضمن مجالات الأولوية لشركاء التمويل، فإنها قد تركت مجالات أساسية أخرى من برنامج العمل تعاني من نقص التمويل فلم تنفذ إلا بصورة جزئية.

٦٣- وعملاً على معالجة مواطن النقص وتحسين التوازن بين الإيرادات الأساسية وغير الأساسية، تم الانتهاء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ من وضع استراتيجية جديدة لتعبئة الموارد للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وذلك وفقا لقرار جمعية البيئة ٢٠/٢ المتعلق بالاستراتيجية المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وتستند الاستراتيجية إلى تعريف واضح للميزة النسبية للمنظمة، وتركز على فهم أغراض مصادر التمويل المختلفة واحتياجاتها، والتوجه بروح استباقية واستهدافية أوضح صوب شركاء التمويل المحتملين، وإقامة تواصل قوي. وتظل الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، التي تعهدت فيها الدول الأعضاء بتزويد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بموارد مالية مأمونة ومستقرة وكافية وأكبر حجما، هي المبدأ الذي ترتكز عليه الاستراتيجية، مع توقع قيام تعاون وثيق بين الدول الأعضاء والأمانة في تنفيذ الاستراتيجية.

٦٤- وما زال تنفيذ الاستراتيجية الجديدة لتعبئة الموارد في مراحله الأولية، ومن المبكر للغاية الموافاة بالنتائج. ولكن لما كانت الاستراتيجية تتسم بتركيز أكبر مما كانت عليه في السنوات السابقة، وبأهداف أكثر وضوحاً، فمن المنتظر أن يكون تنفيذها أكثر كفاءة وفعالية. وعلاوة على ذلك، تلتزم الإدارة العليا التزاماً قوياً بتوجيه وقيادة عمل المنظمة في مجال تعبئة الموارد. وينتظر تحقق نتائج ملموسة بحلول نهاية عام ٢٠١٩.

٦٥- وفي أعقاب المناقشات التي دارت مع الدول الأعضاء، أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ميزانية صندوق البيئة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، وهي ميزانية تعتبرها الأمانة طموحة ولكن واقعية. ومن المتوقع، مع الإشراف بصورة أدق على تخصيص موارد صندوق البيئة للوظائف الأساسية، أن تكون الميزانية كافية لتنفيذ جوهر برنامج العمل للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، وتوفير توجيه كاف وإدارة عامة للمنظمة. وستعتمد قدرة المنظمة على تنفيذ برنامج العمل على ما إذا كانت الدول الأعضاء ستفي بالتزاماتها تجاه صندوق البيئة.

تحديد أولويات الأموال

٦٦- لما كان من المتعذر التنبؤ بإيرادات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، سواء من حيث التوقيت أو القيمة، فإن الميزانية القائمة على النتائج قد أعدت في سياق بيئة مالية ملتبسة إلى حد ما. وبالإضافة إلى ذلك، يتعلق أكثر من ٥٠ في المائة من الميزانية المتوقعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بتمويل المشاريع من خلال الأموال المخصصة والصناديق العالمية، وهو أمر يمكن أن يؤدي إلى اختلالٍ على نطاق البرامج الفرعية قد لا يظهر للعيان إلا بعد الشروع في تنفيذ برنامج العمل. ولدرء هذا الخطر أثناء التنفيذ وتعيين الأولويات في مجال تخصيص الموارد، حدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة المبادئ التالية كي يُهتدى بها في اتخاذ القرار:

(أ) تُعطى الأولوية للأعمال الأساسية والخدمات الأساسية المتعلقة بالولاية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مثل الجوانب المشتركة بين العلم والسياسات، والإدارة البيئية؛

(ب) تُعطى الأولوية للعناصر الإقليمية، بالنظر إلى أن استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة تتوخى تحسين تخصيص الموارد للمكاتب الإقليمية والشراكات الإقليمية لاتباع نهج إقليمي يتيح تقديم مساعدة أفضل إلى الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة عند الطلب؛

(ج) فيما يتعلق بتوافر مصادر تمويل بديلة، لا تُعطى أولوية للمجالات التي تسنى فيها بالفعل تدبير تمويل للمشاريع.

العمل المتعلق بالولايات الأساسية

٦٧- يسلط التحليل التالي الضوء على النتائج التي يتوخى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحقيقها من خلال كل برنامج فرعي، وكذلك على الأعمال الأساسية والخدمات الأساسية المطلوبة لتنفيذ هذه النتائج. ويوفر تحليل التمويل لمحة عامة عن كيفية استخدام الموارد لإحراز النتائج.

٦٨- ***تغير المناخ.*** تتمثل **النتائج** التي يتوخى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحقيقها ضمن إطار هذا البرنامج الفرعي في العمل مع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين من أجل: (أ) بناء قدرة البلدان على الصمود لتغير المناخ من خلال نُهج قائمة على النظم الإيكولوجية وغيرها من نهج التكيف المسانِدة؛ (ب) تشجيع نقل واستخدام أنواع التكنولوجيا التي تتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة وتعتمد على الطاقة المتجددة من أجل تخفيض الانبعاثات؛ (ج) دعم تخطيط وتنفيذ المبادرات التي تهدف إلى تخفيض الانبعاثات الناشئة عن إزالة الغابات وتدهورها. وتشمل **الأعمال الأساسية:** تنفيذ سياسات تتصل بالطاقة المنخفضة الكربون، والتكيف مع تغير المناخ، بالإضافة إلى دعم التنمية المنخفضة الانبعاثات، وصون الغابات، وأنواع التكنولوجيا ذات الطاقة النظيفة، ونظم النقل الجماعي العامة، وأنواع الوقود والمركبات النظيفة. وتشمل الخدمات الأساسية التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتحقيق هذا الأثر إجراء تقييمات علمية موثوق بها؛ وإسداء مشورة سياساتية وتخطيطية وتشريعية؛ وتيسير الوصول إلى الأموال؛ والاضطلاع بأنشطة تجريبية وتعزيز التكامل بين هذه النهج من خلال التنمية الوطنية؛ وتشجيع التوعية وإذكاء الوعي بشأن تغير المناخ؛ وتبادل المعارف من خلال الشبكات المعنية بتغير المناخ.

٦٩- ***تحليل التمويل:*** يظل التمويل المقدم لتغير المناخ سليماً بفضل الزيادات في الإيرادات من الموارد الخارجة عن الميزانية التي تحققت في السنوات الماضية. ويعبر هذا عن الثقة القوية للدول الأعضاء والجهات المانحة بقدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على إحداث تغيير في هذا المجال، وفقا للمسار الذي رسمه اتفاق باريس واهتداء بسلسلة التقييمات المنفذة بقيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مثل تقارير فجوة الانبعاثات، وتقارير فجوة التكيف. وفي الوقت نفسه، يمر التمويل المرصود لبرنامج تغير المناخ في برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمرحلة انتقالية، ومن المرجح أن تُخصص لتغير المناخ اعتمادات أقل حجما في إطار التجديد السابع لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية. ويحتفظ برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعدد متنام من المشاريع المقترحة في إطار الصندوق الأخضر للمناخ التي تنتظر التنفيذ، وهي مشاريع تبلغ قيمتها ٢٣٦ مليون دولار أقر منها مجلس الصندوق الأخضر للمناخ ٤٨ مليون دولار. وعلى غرار فترة السنتين السابقة، حشد برنامج الأمم المتحدة للبيئة موارد أساسية، مثل موارد صندوق البيئة، بالتحفيز على رصد ١٢,٥ دولارا إضافيا من الأموال المخصصة لكل دولار يرصد من التمويل الأساسي. ولئن كان من المنتظر أن يستمر هذا الأثر المضاعِف، فقد واجه برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحديات في كفالة إنجاز مؤشرات برنامج العمل اعتمادا على حافظة المشاريع الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية. وسيعالج برنامج الأمم المتحدة للبيئة المخاطر والشكوك المرتبطة بهذه المسألة في إطار نهجه العام للإدارة المركزية للمخاطر.

٧٠- ***الصمود أمام الكوارث والنزاعات***. تتمثل **النتائج** التي يتوخى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحقيقها في هذا المجال في بناء قدرة الدول الأعضاء والشركاء الدوليين على تطبيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والبيئة بطرق تقلل من المخاطر البيئية ومن آثار الكوارث الطبيعية، والحوادث الصناعية، والنزاعات المسلحة. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بذلك من خلال: (أ) تشجيع اتباع النُهج البيئية التي تمثل أفضل الممارسات فيما يتعلق بالحد من مخاطر الأزمات؛ (ب) التمكين من سرعة تقييم الآثار البيئية لهذه الأزمات والتخفيف منها؛ (ج) دعم البلدان في الأخذ بأفضل ممارسات الإدارة البيئية في إطار عملية التعافي بعد الكوارث الطبيعية والحوادث الصناعية والنزاعات المسلحة. وتشمل **الأعمال الأساسية**: بناء القدرة على اتباع نُهج النظم الإيكولوجية في الحد من مخاطر الكوارث، وتخفيض أثر التلوث الناشئ عن الأزمات، والعمل مع العمليات الإنسانية وعمليات حفظ السلام من أجل تخفيض بصمتها البيئية، والتمكين من اتباع نهج ملائمة في إدارة الموارد الطبيعية في المناطق الهشة والضعيفة. وتشمل الخدمات الأساسية الرامية إلى تحقيق هذا الأثر توفير تقييمات للمخاطر والآثار البيئية، وتوفير التدريب والخدمات للبلدان من أجل زيادة التعاون بشأن المسائل البيئية، والتوجيه السياساتي، والدعم المؤسسي.

٧١- ***تحليل التمويل***: ناضل البرنامج الفرعي تاريخياً من أجل تدبير تمويل كاف من الموارد الخارجة عن الميزانية لأعماله المتصلة بالحد من المخاطر. وفي ضوء اعتماد إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث، الذي يتسق معه البرنامج الفرعي اتساقا وثيقا، ستُمَوَّل بعض القدرات الأساسية اللازمة لهذه الأعمال من صندوق البيئة. وبناء على ذلك، وضعت الأولوية لهذا البرنامج الفرعي من خلال تقليل نسبة التخفيض في موارده بالقياس إلى البرامج الفرعية الأخرى. وبالمثل، لما كان من المتعذر تخطيط الاستجابة لحالات الطوارئ وبالنظر إلى الأثر الحاسم للعناية المبكرة بالمسائل البيئية فور وقوع الأزمات، فإن هذه الأعمال ستمول جزئياً عن طريق صندوق البيئة. وقد اعتمد هذا البرنامج الفرعي في الماضي اعتمادا شديدا على الموارد الخارجة عن الميزانية في أعماله المنفذة بعد الأزمات، مما يعبر عن قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على جمع الأموال من خلال مساهمات مخصصة في أعقاب حالات الطوارئ. ولم يقم البرنامج الفرعي من الناحية التقليدية بتدبير قدر كبير من التمويل من مرفق البيئة العالمية أو من الصندوق الأخضر للمناخ، بحكم ما يطبقانه من معايير الأهلية، ولأن الكوارث ليست من مجالات تركيز مرفق البيئة العالمية أو الصندوق الأخضر للمناخ.

٧٢- ***النظم الإيكولوجية السليمة والمنتجة***. تتمثل **النتيجتان** اللتان يتوخى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحقيقهما في إطار هذا البرنامج الفرعي في: (أ) إضفاء الطابع المؤسسي على نُهج النظم الإيكولوجية فيما يخص أطر التعاون التثقيفي والرصدي والمشترك بين القطاعات والعابر للحدود؛ (ب) العمل مع القطاعين العام والخاص للنظر في إدماج النظم الإيكولوجية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية. والهدف المنشود هو تمكين البلدان من دعم خدمات النظم الإيكولوجية بما يكفل الرفاه البشري والتنوع البيولوجي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة، مع مراعاة ضرورة إدماج المنظورات الجنسانية، وتقدير واحترام المعارف التقليدية وابتكارات وممارسات المجتمعات الأصلية والمحلية؛ وتعزيز التنمية والإدماج الاجتماعيين المنصفين. وتشمل **الأعمال الأساسية**: العمل مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتنوع البيولوجي لدعم البلدان في تنفيذ تلك الاتفاقات؛ ودعم مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع وتنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠، وفي الأعمال التحضيرية التي سترتب لتنفيذه لاحقاً؛ وتشجيع البلدان على إدماج قيم التنوع البيولوجي في الاستراتيجيات وعمليات التخطيط الوطنية المتصلة بتخطيط التنمية والحد من الفقر؛ وتحفيز صون رأس المال الطبيعي وحماية النظم الإيكولوجية واستخدامها على نحو مستدام، بهدف تعزيز النهج المتكاملة والمشتركة بين القطاعات الكفيلة بزيادة صمود وإنتاجية المساحات الطبيعية والنظم الإيكولوجية والأنواع الحية المترابطة فيما بينها. وتشمل الخدمات الأساسية إسداء المشورة

السياساتية وبناء القدرات على عكس مسار تدهور النظم الإيكولوجية وفقدان التنوع البيولوجي، ومواجهة التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي ونوعية المياه، وتعزيز الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي.

٧٣- *تحليل التمويل*: اجتذب البرنامج الفرعي، من الناحية التقليدية، قدرا كبيرا من التمويل من مرفق البيئة العالمية ومن الموارد الخارجة عن الميزانية. وتتسق ميزانية الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، شأنها شأن ميزانية فترة السنتين السابقة، مع هذه الاتجاهات التاريخية في الإيرادات والنفقات من هذين المصدرين. ولما كانت النظم الإيكولوجية السلمية والمنتجة تشغل مكانة مركزية في خطة عام ٢٠٣٠، فإن النتائج المنشودة تبرر زيادة متوقعة في الموارد. ويعكس ذلك نهجا قصير الأجل يستهدف تقدير قيمة النظم الإيكولوجية بصورة أفضل، ونهجا طويل الأجل للبرنامج الفرعي يستهدف نقل الاعتبارات المتعلقة بسلامة النظم الإيكولوجية وإنتاجيتها من مكانة هامشية إلى مكانة مركزية في تخطيط الاقتصاد وإدارته.

٧٤- ***الإدارة البيئية***. تتمثل **النتيجتان** اللتان يتوخى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحقيقهما في إطار هذا البرنامج الفرعي في: (أ) تشجيع اتباع نُهج مشتركة ومتكاملة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛ (ب) تحسين القدرات المؤسسية على بلوغ الأهداف البيئية المتفق عليها دوليا. وتشمل **الأعمال الأساسية:** توفير الدعم للآليات المشتركة بين الوكالات والمحافل الحكومية الدولية، بما فيها المحافل الوزارية الإقليمية، وتشجيع التطوير التدريجي للقانون البيئي، بما في ذلك من خلال تدعيم الأطر والقدرات القانونية الوطنية، وتعزيز التنفيذ المتماسك للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وللبعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة. وتشمل الخدمات الأساسية إسداء المشورة السياساتية والقانونية، وبناء القدرات، وعقد المحافل المشتركة بين الوكالات والمحافل الحكومية الدولية.

٧٥- ***تحليل التمويل***: اعتمد البرنامج الفرعي من الناحية التقليدية في تنفيذ أنشطته الأساسية على خليط من التمويل الخارج عن الميزانية والتمويل المقدم من صندوق البيئة. ولأن التمويل المتوخى من صندوق البيئة لم يتوافر بالكامل فقد استكمل بموارد خارجة عن الميزانية قدمتها دول أعضاء لدعم البرنامج الفرعي المتعلق بالإدارة البيئية على مستوى أولويات عريضة أو أولويات محددة متوخاة في إطاره. وتظل الإدارة البيئية تشغل مكانة مركزية في تنفيذ الولاية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وعدد متزايد من قرارات جمعية البيئة. وعليه، يجب أن يكون بمقدور البرنامج الفرعي أن يعتمد، إضافة إلى ميزانيته العادية، على موارد تتسم بالاستقرار ويمكن التنبؤ بها تأتي من صندوق البيئة، وعلى زيادة الميزانية العامة كي يتمكن من دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ويعالج مجالات محددة تثير انشغالا عالميا. وبناء على ذلك، خضع هذا البرنامج الفرعي لنسبة أقل من التخفيض الذي استدعاه الانخفاض العام في اعتمادات صندوق البيئة التي هبطت من ٢٧١ مليون دولار في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ إلى ٢٠٠ مليون دولار في برنامج العمل للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

٧٦- ***المواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء***. تتمثل **النتائج** التي يتوخى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحقيقها في إطار هذا البرنامج الفرعي في: تقليل الآثار الضارة المترتبة على الصحة البيئية والبشرية من المواد الكيميائية والنفايات وسوء نوعية الهواء، وذلك عن طريق مساندة الحكومات والشركاء على جميع المستويات في وضع وتنفيذ سياسات أو استراتيجيات أو تشريعات أو خطط عمل تعزز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وتمنع النفايات، وتحسن نوعية الهواء. ويُضطلع بهذا العمل في إطار الجهود المبذولة على نطاق المنظومة من جانب الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع الكيانات المعنية بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، وأمانات الاتفاقات البيئية الأخرى المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات. وتشمل **الأعمال الأساسية:** استضافة وتقوية عملية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، التي اعتمدت بدبي في عام ٢٠٠٦؛ ومساندة تطور وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات (ولا سيما

اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق التي يُعنى بها في إطار البرنامج الفرعي)؛ ومواصلة الجهود الرامية إلى زيادة التعاون والتنسيق في إطار المجموعة المعنية على المستوى الوطني بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات؛ وإبقاء الاتجاهات السائدة في مجال إنتاج المواد الكيميائية والنفايات واستخدامها وإطلاقها قيد الاستعراض من أجل الوقوف على المسائل التي تستدعي الاهتمام وتحفيز إجراءات الإدارة السليمة، بما في ذلك من خلال الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين. وتشمل الخدمات الأساسية المتصلة بتحقيق هذا الأثر إسداء المشورة التقنية، وتقديم الدعم السياساتي، وبناء القدرات لتمكين البلدان من تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بما فيها النفايات الإلكترونية، على مدى دورة حياتها.

٧٧- *تحليل التمويل*: كان هذا البرنامج الفرعي ناجحا من الناحية التقليدية في تدبير التمويل من الموارد الخارجة عن الميزانية ومن موارد مرفق البيئة العالمية. ولذلك تظل الميزانية الممولة من مصدري التمويل هذين عالية، على غرار مستواها في فترات السنتين السابقة. وكانت الموارد المستمدة من مصدري التمويل هذين تخصص في كثير من الأحيان لمجالات معينة، مثل الزئبق، والعمليات الحكومية الدولية والعمليات التي يشارك فيها أصحاب مصلحة متعددون، وتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وهذا المحور المعني بالتلوث سيُمّوَّل أيضا من خلال موارد مخصصة في إطار هذا البرنامج الفرعي. وتلقت مجالات أخرى من البرنامج الفرعي قدرا أقل من الموارد بالقياس إلى هذا التمويل الجيد، ولا سيما المجالات الجديدة الناشئة عن القرارات التي اتخذتها جمعية البيئة في دورتها الثالثة.

٧٨- ***الكفاءة في استخدام الموارد***. تتمثل **النتائج** التي يتوخى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحقيقها في هذا المجال في: تعزيز بيئة سياساتية تمكينية تتيح للحكومات اعتماد سياسات للاقتصاد الأخضر، ودعم القطاع الخاص في اعتماد ممارسات للإدارة المستدامة، وزيادة وعي المستهلكين كوسيلة للحد من أثر النمو الاقتصادي على استنفاد الموارد وتدهور البيئة. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع شبكة شركائه من أجل: (أ) تقوية القاعدة العلمية لاتخاذ القرارات، ومساندة الحكومات والمدن والهيئات المحلية الأخرى في تصميم وتنفيذ أدوات وسياسات لزيادة الكفاءة في استخدام الموارد، بما في ذلك الاستهلاك والإنتاج المستدامان، والنُهج الدائرية، وممارسات الاقتصاد الأخضر، في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛ (ب) تشجيع تطبيق النُهج المتصلة بدورات الحياة والإدارة البيئية، من أجل تحسين كفاءة استخدام الموارد في رسم السياسات القطاعية، وفي العمليات التجارية والمالية ضمن سلاسل القيمة العالمية، مع الاستعانة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص كآلية تنفيذ رئيسية؛ (ج) تشجيع المؤسسات العامة والمنظمات الخاصة على اعتماد سياسات وأدوات تروج لأنماط العيش والاستهلاك المستدامة. وتشمل **الأعمال الأساسية**: الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والشراكة للعمل من أجل اقتصاد أخضر، وعددا كبيرا من الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مثل المبادرة التمويلية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتشمل الخدمات الأساسية الرامية إلى تحقيق الأثر المتوخى من البرنامج الفرعي مساندة البلدان المستعدة للمشاركة في هذا الانتقال فيما يخص تصميم توليفة السياسات الملائمة، وتبادل الخبرات والممارسات الفضلى والمعارف؛ وتوفير التوجيه والدعم للجهات صاحبة المصلحة المهتمة، بما في ذلك الشركات التجارية والمؤسسات الصناعية والمجموعات الرئيسية الأخرى، في جهودها الرامية إلى وضع سياسات تدعم الأولويات الوطنية والقطاعية المتعلقة بكفاءة استخدام الموارد في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

٧٩- *تحليل التمويل*: حظي هذا البرنامج الفرعي من الناحية التقليدية بإيرادات تزيد على الميزانية المقررة للموارد المخصصة. فالجزء الأكبر من خطة عام ٢٠٣٠ يركز على قدرة البلدان على الانتقال صوب أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وعلى فصل النمو الاقتصادي عن الاستخدام غير المستدام للموارد وعن الآثار البيئية السلبية،

مع تحسين رفاهية الإنسان في الوقت نفسه. ولذا تعد المساهمات المخصصة أكبر حجما مما كان مقرراً في السابق. ولئن كانت موارد صندوق البيئة تبدو آخذة في التناقص، فإن الزيادات في الموارد الخارجة عن الميزانية تعوض هذا التناقص، بما يعكس الاتجاهات العامة في الإيرادات.

٨٠- ***إبقاء البيئة قيد الاستعراض.*** تتمثل النتائج التي يتوخى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحقيقها في هذا المجال في: إبقاء الحالة البيئية العالمية قيد الاستعراض بطريقة منهجية ومنسقة، وتوفير إنذار مبكر بالمسائل الناشئة كي يسترشد بها مقررو السياسات والجمهور لدى اتخاذ القرارات. ويهدف برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في قيامه بذلك، إلى تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في عمليات اتخاذ القرارات البيئية، بما في ذلك إنتاج المعلومات البيئية التكاملية وتحليلها وتجهيزها وإتاحتها ونشرها. وتشمل الأعمال الأساسية: سلسلة توقعات البيئة العالمية التي تحدد الأهداف البيئية العالمية وتشكل أساسا لتقييم حالة البيئة، وكذلك سلسلة التوقعات الجنسانية والبيئية العالمية التي توفر بيانات ومؤشرات جنسانية ذات صلة. وتشمل الخدمات الأساسية الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف تعزيز تقييم المعلومات البيئية والاقتصادية والاجتماعية وتفسيرها وتماسكها بغية تقييم حالة البيئة، والوقوف على القضايا الناشئة، وإسهام البيانات في تتبع التقدم المحرز صوب بلوغ أهداف التنمية المستدامة من خلال الموقع التفاعلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (Environment Live)[١٥] وهي تشمل أيضا مساندة جهود بناء القدرات في البلدان النامية التي التزمت برصد البيئة وبنشر البيانات والمعلومات البيئية عن طريق منصات عامة، وفقا للمبدأ ١٠ من إعلان ريو، وجدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية.

٨١- *تحليل التمويل*: لما كان إبقاء البيئة العالمية قيد الاستعراض يمثل خدمة أساسية وولاية مركزية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن هذا البرنامج الفرعي ينتفع من أساس قوي من موارد صندوق البيئة. ولم يجتذب البرنامج الفرعي من الناحية التقليدية أحجاما كبيرة من الموارد الخارجة عن الميزانية، ولذا كانت حصته من أموال صندوق البيئة والميزانية العادية أعلى نسبيا بالمقارنة مع البرامج الفرعية الأخرى.

٨٢- ***أوجه التآزر بين البرامج الفرعية.*** على الرغم من عرض كل برنامج فرعي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بصورة منفصلة، فإن أهداف المنظمة ستتحقق تحققاً كاملاً بكفالة تعزيز أوجه التآزر بين البرامج الفرعية بطريقة تحقق أقصى تأثير ممكن. ومن ذلك مثلاً، أن الخبرات والشبكات والنُهج التي يرتكز عليها البرنامج الفرعي المتعلق بالنظم الإيكولوجية السليمة والمنتجة والبرنامج الفرعي المتعلق بتغير المناخ يُسترشَد بها في العمل المضطلع به في إطار البرنامج الفرعي المتعلق بالصمود أمام الكوارث والنزاعات، مما يكفل تطبيق الأدوات والنهج ذات الصلة التي استُحدثت في إطار تلك البرامج الفرعية في البلدان المعرضة للكوارث والنزاعات أو المتأثرة بها. وبالمثل، سيلتمس برنامج الأمم المتحدة للبيئة أوجه تآزر بين عمله المتصل بالنظم البحرية في إطار البرنامج المتعلق بالنظم الإيكولوجية السليمة والمنتجة، وعمله المتصل بمصادر التلوث البرية، المنفذ في إطار البرنامج الفرعي المتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء. وسيسهم العمل المنفذ في إطار البرنامج الفرعي المتعلق بالكفاءة في استخدام الموارد في العمل المتصل بالكفاءة في استخدام الطاقة المضطلع به في إطار البرنامج الفرعي المتعلق بتغير المناخ، وفي البرنامج الفرعي المتعلق بالنظم الإيكولوجية السليمة والمنتجة، عن طريق تخفيض استخدام الموارد الطبيعية، وفي البرنامج الفرعي المتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء من خلال النهج والسياسات والقدرات المتصلة بالإنتاج المسؤول وتقليل النفايات إلى أدنى حد ممكن. وسيقوم أيضا تعاون وثيق في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتصل ببدائل بعض المواد المستنفدة لطبقة الأوزون وبالكفاءة في استخدام الطاقة، مما يتطلب اتباع نهج منسق إزاء هذه

(١٥) environmentlive.unep.org.

الجهود في إطار البرنامج الفرعي المتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء، والبرنامج الفرعي المتعلق بتغير المناخ. وبالمثل، فإن العمل المنفذ في إطار البرنامجين الفرعيين المتعلقين بالإدارة البيئية وبإبقاء البيئة قيد الاستعراض سيُكمِل ويدعم العمل المضطلع به في إطار كل البرامج الفرعية الأخرى.

دال – الاعتبارات الجنسانية

٨٣- تحدد خطة عام ٢٠٣٠ وما يرتبط بها من أهداف التنمية المستدامة رؤية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات بحلول عام ٢٠٣٠. وتحقيق المساواة بين الجنسين لا يقتصر على الهدف ٥ (المتعلق بالمساواة بين الجنسين) من أهداف التنمية المستدامة. فهو عنصر جوهري في خطة عام ٢٠٣٠ وعامل تمكيني ومعجل لبلوغ أهداف التنمية المستدامة جميعا. وفي فترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١، سيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة – في إطار كافة برامجه ومشاريعه جمعاء – تصميم وتنفيذ تدخلات ملموسة تراعي الاعتبارات الجنسانية من أجل تحقيق نتائج تحولية ومستدامة على صعيد المساواة بين الجنسين تسهم في بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

٨٤- ومن المعترف به أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أولوية شاملة تنطبق على كل جوانب عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتسترشد بسياسة واستراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن المساواة بين الجنسين والبيئة. وتشدد السياسة والاستراتيجية على أن المساواة بين الجنسين شاغل شامل هام يسري على أهداف التنمية المستدامة جميعا، بما في ذلك ما يتعلق منها بالبيئة. ويستلزم هذا الأمر تشجيع مشاركة الرجل والمرأة في جميع الأنشطة المتعلقة بحماية البيئة وبالتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن تمكين المرأة من أن تكون لها كلمة ودور يمكن أن يكون عنصرا تحويليا على كل مستويات الإدارة البيئية.

ثانياً – أجهزة تقرير السياسات ومشاركة أصحاب المصلحة

٨٥- جمعية الأمم المتحدة للبيئة هي الهيئة الرئاسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتجتمع الجمعية مرة كل سنتين وتتمتع، على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بولاية اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتوفير التوجيه السياسي بشأن عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة، وتعزيز التفاعل القوي بين العلم والسياسات.

٨٦- وتقوم لجنة الممثلين الدائمين، بوصفها هيئة فرعية تابعة لجمعية للبيئة، بإسداء المشورة إلى الجمعية، والإسهام في إعداد جداول أعمال دورات الجمعية ومشاريع المقررات التي ستنظر فيها، والإشراف على تنفيذ القرارات وبرنامج العمل بعد اعتمادها، وإعداد برنامج العمل المقبل لكي تعتمده الجمعية. وتعقد اللجنة، على أساس فصلي، اجتماعاتها العادية التي تستغرق يوما واحدا، وتعقد اجتماعات مفتوحة العضوية كل سنتين قبل دورة جمعية البيئة. وهذه الاجتماعات المفتوحة العضوية التي تستمر لمدة خمسة أيام تعقد في نيروبي ويشارك فيها أعضاء اللجنة الذين توجد مراكز عملهم في نيروبي وخارجها، وكذلك ممثلون من عواصم البلدان. ويشمل هيكل إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً اللجنة الفرعية التابعة للجنة الممثلين الدائمين التي تجتمع لمدة خمسة أيام سنوياً لاستعراض الاستراتيجية المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية، وإعداد برنامج العمل المقبل لكي تعتمده جمعية البيئة. وبالإضافة إلى ذلك تعقد اللجنة الفرعية، عند اللزوم وحسب الطلب، اجتماعات تستغرق يوما أو نصف يوم، مرة أو مرتين شهرياً، لتدارس قضايا محددة بصورة معمقة.

٨٧- وجمعية البيئة مكلفة بضمان المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، ويشمل ذلك مشاركة مؤسسات الأمم المتحدة في القضايا البيئية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وييسر برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشاركة المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة على مستوى البرامج والسياسات، وذلك مثلا بتبادل المعلومات، والتماس الإسهامات، وبناء القدرات، والتواصل المنتظم من خلال لجنة التيسير للمجموعات الرئيسية. وعملا على

زيادة مشاركة المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة وإسهامهم في عملية اتخاذ القرارات الحكومية الدولية، يُنظَم خلال الجزء الرفيع المستوى من جمعية البيئة حوارٌ بين أصحاب المصلحة المتعددين. ويشكل هذا الحوار استكمالا لمنتدى المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الذي يعقد قبل كل دورة من دورات جمعية البيئة. وتسبق المنتدى اجتماعات تشاورية إقليمية مع ممثلي المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، الذين تقدم مدخلاتهم ومنظوراتهم إلى لجنة الممثلين الدائمين والجمعية من خلال بيانات كتابية وشفهية ووثيقة اجتماع رسمية.

٨٨- ويقدم مكتب شؤون الحوكمة الدعم إلى جمعية البيئة وهيئاتها الفرعية، وإلى لجنة الممثلين الدائمين، ولجنة الممثلين الدائمين المفتوحة العضوية. وتقوم الأمانة أيضا بدور حلقة الوصل الرئيسية للعلاقات الخارجية مع ممثلي هيئات إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وممثلي المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، وتنهض بالمسؤولية عن تعزيز التكافؤ بين الجنسين فيما يخص الاجتماعات والأنشطة التي تدعمها الأمانة.

٨٩- وتوفر جمعية البيئة محفلا فريدا يستطيع من خلاله شتى أصحاب المصلحة، بما فيهم المجموعات المعنية بالاعتبارات الجنسانية، العمل معا لتحقيق حلول للتحديات البيئية العالمية والمترابطة. وبمقدور التواصل الفعال بشأن القرارات الجامعة المتصلة بتقرير السياسات، والموضوع المختار لجمعية البيئة، والمسائل البيئية الأخرى أن تحفز الاهتمام العالمي وتدفع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص إلى العمل معا بصورة أوثق من أجل تحقيق خطة عمل عام ٢٠٣٠. وبوسع الشراكات بين القطاعين العام والخاص والأشكال الأخرى من الشراكات أن تشجع وتحفز الابتكار وتعزز أنواع التكنولوجيا الجديدة التي يمكن التوسع فيها أو استنساخها لاحقا توخيا لتأثير أوسع نطاقاً.

٩٠- وتواصل الأمانة تشجيع الشراكات ودعمها والإشراف عليها من أجل الإسهام في تنفيذ قرارات جمعية البيئة وبرنامج العمل. (ويسلط الضوء أدناه على الشراكات ذات الصلة بكل برنامج فرعي). وبالإضافة إلى ذلك، ستخضع جميع الشراكات الجديدة لتقييم للمخاطر، وذلك من خلال عملية بذل العناية الواجبة التي يطبقها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما يتسق مع مبادئ بناء الشراكات التي حُددت في مناقشة الإدارة التنفيذية.

الجدول ٣

هدف فترة السنتين، والإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز، ومقاييس الأداء: أجهزة تقرير السياسات

الهدف: توفير القيادة في إعداد جدول الأعمال البيئي العالمي وتنسيق السياسات في عمل منظومة الأمم المتحدة ودعم تنفيذ برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الإنجازات المتوقعة للأمانة	*مؤشرات الإنجاز*	*الأهداف*
(أ) اجتذاب جمعية البيئة لاهتمام كبير من جانب صانعي القرار وأصحاب المصلحة الرئيسيين	'١' الاهتمام بتناول القضايا البيئية في وسائط الإعلام (الإنترنت والطباعة والبث) وتغطيتها في وسائل التواصل الاجتماعي، أثناء جمعية البيئة وبعدها **وحدات القياس:** (أ) عدد المنافذ الإعلامية التي تغطي جمعية البيئة وموضوعها (ب) عدد الإشارات الإعلامية	'١' كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): (أ) التغطية في ٣ ٨٠٠ منفذ إعلامي (ب) ١١ ١٦٠ إشارة إعلامية (ج) وسائل التواصل الاجتماعي، يُقرر القياس لاحقاً (د) ٧ افتتاحيات في منافذ إعلامية كبرى (هـ) كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): +١٠ في المائة (أ-د) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +١٠ في المائة

الهدف: توفير القيادة في إعداد جدول الأعمال البيئي العالمي وتنسيق السياسات في عمل منظومة الأمم المتحدة ودعم تنفيذ برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الإنجازات المتوقعة للأمانة	*مؤشرات الإنجاز*	*الأهداف*
	(ج) مقاييس وسائل التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بقضايا جمعية البيئة (د) الافتتاحيات في المنافذ الإعلامية الكبرى	**مصادر البيانات وخطة التحليل:** مقاييس الرصد الخاصة بشعبة الاتصالات، ومقاييس الرصد المستقل لوسائط الإعلام، وتقييم الحملات
	'٢' مشاركة ممثلي الدول الأعضاء والأمم المتحدة، وخاصة من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، في جمعية البيئة **وحدات القياس:** (أ) عدد مندوبي الحكومات وممثلي الأمم المتحدة، وخاصة من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، المشاركين في جمعية البيئة	'٢' كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ١ ١٨٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): + ١١٤ (١ ٣٠٠) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: + ١٠٠ (١ ٤٠٠) **مصادر البيانات وخطة التحليل:** سجل المشاركين في جمعية البيئة
	'٣' مشاركة ممثلي المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة في جمعية البيئة **وحدات القياس:** عدد ممثلي المجتمع المدني المشاركين في جمعية البيئة	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ٧١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): + ٣٩ (٧٥٠) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١:+٢٠ (٧٧٠) **مصادر البيانات وخطة التحليل:** سجل المشاركين في جمعية البيئة
(ب) وضع جمعية البيئة لجدول أعمال السياسات البيئية العالمية للسنوات المقبلة	'١' النسبة المئوية لشركاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة المشمولين بالاستقصاء الذين اعتبروا أن جمعية البيئة مفيدة في توفير توجيه سياساتي بشأن القضايا البيئية العالمية الهامة **وحدة القياس:** النسبة المئوية لمسؤولي الحكومات وشركاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، المشمولين بالاستقصاء الذين اعتبروا أن جمعية البيئة مفيدة في لفت الانتباه إلى القضايا البيئية العالمية	'١' كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): + ١ (٥) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: + ١ (٦) **مصادر البيانات وخطة التحليل:** الأدوات الإدارية لمكتب شؤون الحوكمة '٢' كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): + ١ (٥) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: XX كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: + ٢٠ (٦) **مصادر البيانات وخطة التحليل:** استقصاء الحكومات والشركاء

الاحتياجات من الموارد: أجهزة تقرير السياسات ومشاركة أصحاب المصلحة

٩١- تصل الموارد المالية والبشرية المخصصة لأجهزة تقرير السياسات في ميزانية الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ إلى ٤,٥ ملايين دولار وتغطي تكاليف ١٦ وظيفة، وذلك بالقياس إلى ١,٧ مليون دولار و٧ وظائف في ميزانية الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وزيادة هذه الموارد بمقدار ٢,٧ مليون دولار و٩ وظائف تعزى أساسا إلى مواءمة الوظائف الملحقة بمكتب شؤون الحوكمة مع العنصر المتعلق بأجهزة تقرير السياسات. وكانت المنهجية المستخدمة في برنامج العمل والميزانية السابقين تَنسب الوظائف نفسها بصورة جزئية إلى عدة برامج فرعية. أما المنهجية الجديدة فتنسب الآن كل الوظائف القائمة الملحقة بالمكتب إلى أجهزة تقرير السياسات.

الجدول ٤ (أ)

الاحتياجات من الموارد المالية حسب فئة التمويل: أجهزة تقرير السياسات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الموارد المالية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
الفئة	٢٠١٨-٢٠١٩	*التغيُّر*	٢٠٢٠-٢٠٢١
ألف - صندوق البيئة			
للوظائف	٨٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٨٠٠
لغير الوظائف	٩٠٠	٣٠٠	١ ٢٠٠
المجموع الفرعي ألف	**١ ٧٠٠**	**٢ ٣٠٠**	**٤ ٠٠٠**
باء - الأموال المخصصة			
للوظائف		٢٠٠	٢٠٠
لغير الوظائف		٢٠٠	٢٠٠
المجموع الفرعي باء		**٤٠٠**	**٤٠٠**
جيم - الصناديق العالمية			
للوظائف			
لغير الوظائف			
المجموع الفرعي جيم			
دال - تكاليف دعم البرامج			
للوظائف			
لغير الوظائف		٢٠	٢٠
المجموع الفرعي دال		**٢٠**	**٢٠**
هاء - الميزانية العادية			
للوظائف	٧٣	—	٧٣
لغير الوظائف	٢٠	—	٢٠
المجموع الفرعي هاء	**٩٣**	**—**	**٩٣**
المجموع (ألف + باء + جيم + دال + هاء)	**١ ٧٩٣**	**٢ ٧٢٠**	**٤ ٥١٣**

ملاحظة: قد تتباين الأرقام بشكل طفيف نظراً لتقريب الأعداد.

الجدول ٤ (ب)

الاحتياجات من الموارد البشرية حسب فئة التمويل: أجهزة تقرير السياسات

الفئة	*الموارد من الموظفين (عدد الوظائف)*		
	٢٠١٨-٢٠١٩	*التغيُّر*	*٢٠٢٠-٢٠٢١*
ألف - صندوق البيئة	٤	٨	١٢
باء – الأموال المخصصة	–	١	١
جيم – الصناديق العالمية	–	–	–
دال – تكاليف دعم البرامج	–	–	–
هاء - الميزانية العادية	٣		٣
المجموع (الف + باء + جيم + دال + هاء)	**٧**	**٩**	**١٦**

ثالثاً – التوجيه التنفيذي والإدارة

٩٢- يحدد التوجيه التنفيذي والإدارة كيف سيمارس برنامج الأمم المتحدة للبيئة القيادة والإدارة والإشراف على صعيد تنفيذ النتائج. وخلال فترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ والفترة المفضية إليها، سينصب التركيز على تعزيز الكفاءة، وزيادة الحرص على إحراز النتائج، وإدارة المخاطر، وتشجيع الابتكار، وإدارة المواهب، والتواصل بمزيد من الوضوح.

٩٣- ويقدم المكتب التنفيذي التوجيه التنفيذي والإدارة، وذلك بدعم من مكتب التقييم وشعبة السياسات والبرامج. ويُوفِر المكتب التنفيذي القيادة العامة بشأن المسائل البرامجية والإدارية. وتشمل هذه القيادة وضع وتنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل وبرنامجي العمل المتصلين بها، بناء على تكليف جمعية البيئة ووفقا للعقد المبرم بين المدير التنفيذي والأمين العام. وبالإضافة إلى ذلك، يكفل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إيلاء الاهتمام لعمليات المراجعة والتفتيش ورصد الإداء والتقييم، واستعراض الاتجاهات المتعلقة بحالة البيئة وكذلك التقدم المحرز في تحقيق أهداف برنامج العمل.

٩٤- ويُعَد المكتب التنفيذي وحدة مستقلة تتبع المدير التنفيذي مباشرة. وهو مسؤول عن تنفيذ خطة عمل التقييم عن طريق إجراء وإدارة تقييمات مستقلة. ويجري المكتب أيضا تحليلا للنتائج والدروس لصالح الإدارة[١٦].

٩٥- ويستهدف برنامج الأمم المتحدة للبيئة بناء شراكات طويلة الأجل على المستويين الاستراتيجي والتقني. وستستند الشراكات التحويلية والشفافة إلى مبدأ بذل العناية الواجبة، والتشاور مع الدول الأعضاء عند الاقتضاء. وستستند الشراكات أيضا إلى مبادئ وقيم مشتركة ورؤية متشاطرة وأهداف متقاسمة، تضع الناس والكوكب في مركز التنمية المستدامة. ومن ذلك مثلا أن البنوك الإنمائية والمنظمات الصحية وغيرها يصبح بمقدورها أن ترتكز على العمل الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل تحسين الاستدامة البيئية، وتحقيق منافع تتصل بالبعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة.

٩٦- وسيضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأولوية لنهج موجه صوب إحراز النتائج ومستند إلى الدروس المستفادة، وسينتفع من نتائج إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وسيحسن المكتب التنفيذي النظم والعمليات والمساءلة على المستوى الداخلي بما يكفل تواؤم موارد برنامج الأمم المتحدة للبيئة البشرية والمالية تواؤما كاملا مع

(١٦) يمكن الاطلاع على خطة التقييم الكاملة في المرفق الرابع لهذه الوثيقة.

تنفيذ النتائج المحددة في برنامج العمل والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. وبالإضافة إلى ذلك، ستُعزَّز الآليات الكفيلة بإشاعة ثقافة موجهة إلى تحقيق النتائج، وتشجيع التمكين، وتنفيذ الإدارة القائمة على النتائج.

٩٧- ومع ظهور تساؤلات معلقة جديدة لا تبرح الأفق، يتعرض برنامج الأمم المتحدة للبيئة لا لمخاطر مادية ومالية وسياسية فحسب، بل أيضا لمخاطر كبيرة تتعلق بسمعته. وسيكفل المكتب التنفيذي، بدعم من شعبة السياسات والبرامج، وضع ضوابط ملائمة لتحديد المخاطر وتقليلها وإدارتها من خلال إطار مؤسسي فعال لإدارة المخاطر. لكن عالماً لا يفتأ يتغير تغيراً سريعاً ينطوي على فرص للتغيير والتحسين. وسيعمل المكتب التنفيذي، في ارتباط وثيق مع فريق الإدارة العليا، على توفير القيادة في تحديد الابتكارات والتعجيل بها على نطاق المنظمة، باستخدام التكنولوجيا والأفكار الجديدة من أجل تحقيق أثر أكبر فيما نفعله إلى جانب زيادة كفاءة طرق عملنا. وفي السياق المالي العالمي الراهن، من الصائب لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يبرهن على أنه يلائم الغرض المتوخى منه. وسيحدد المكتب التنفيذي، بدعم من فريق الإدارة العليا، تدابير الكفاءة الداخلية الرامية إلى جعل برنامج الأمم المتحدة للبيئة منظمة أكثر مرونة وكفاءة وفعالية.

٩٨- ويتولى المكتب التنفيذي أيضا المسؤولية العامة عن توفير التوجيه بشأن القضايا البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة. وسيراعي هذا التوجيه عمليات التقييم لأسباب وآثار التحديات البيئية، وكذلك القضايا الناشئة ذات الأهمية العالمية والإقليمية. وسيحفز المكتب التنفيذي العمل الدولي الرامي إلى القيام باستجابة منسقة داخل منظومة الأمم المتحدة وبين الأمم المتحدة وشركائها سواء بسواء. وسينفذ هذا من خلال آليات مشتركة بين الوكالات مثل فريق الإدارة البيئية ومجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وهيئاته الفرعية. ويجوز للمدير التنفيذي أيضا أن يحدد، من واقع برنامج العمل ومقررات جمعية البيئة، مجالات اهتمام تتطلب توعية وتواصلا سياسيا لدى جميع أصحاب المصلحة المعنيين، مثل المسائل المتعلقة بالقمامة البحرية، والتلوث، والتمويل الأخضر. وترتكز مجالات التوعية والتواصل السياسي هذه على عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأساسي المتعلق بالسياسات العلمية، وتندرج ضمن اختصاصات برنامج العمل. وبالإضافة إلى ذلك، سيدمج برنامج الأمم المتحدة للبيئة أولويات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في هذه العمليات لتمكين منظومة الأمم المتحدة من الاستجابة للقضايا البيئية بطريقة منسقة.

٩٩- ويتضمن الجدول ٥ الأهداف العامة والإنجازات المتوقعة للقيادة التي يوفرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

الجدول ٥

أهداف فترة السنتين، والإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز، ومقاييس الأداء: التوجيه التنفيذي والإدارة

هدف المنظمة: توفير القيادة بشأن البعد البيئي للتنمية المستدامة وتحقيق التكامل والاتساق المتوازنين للقضايا البيئية في منظومة الأمم المتحدة وفي تنفيذ برنامج العمل

الإنجازات المتوقعة للأمانة	*مؤشرات الإنجاز*	*الأهداف*
(أ) إدماج القضايا البيئية التي تُعنى بها منظومة الأمم المتحدة في تنفيذها للأهداف المتفق عليها دولياً، وخطة عام ٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة	كيانات الأمم المتحدة التي أدمجت الأهداف والمؤشرات البيئية في سياستها وخططها واستراتيجياتها	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): صفر التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩: +٢ (يُقرر لاحقاً) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +٢ (يُقرر لاحقاً)

هدف المنظمة: توفير القيادة بشأن البعد البيئي للتنمية المستدامة وتحقيق التكامل والاتساق المتوازنين للقضايا البيئية في منظومة الأمم المتحدة وفي تنفيذ برنامج العمل		
	وحدة القياس: عدد هيئات منظومة الأمم المتحدة التي أدمجت الأهداف والمؤشرات البيئية في سياساتها وخططها واستراتيجياتها	التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: (يُقرر لاحقاً) **مصادر البيانات وخطة التحليل:** تقرير خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء فيما يتعلق بإدراج الاعتبارات البيئية في السياسات والخطط المؤسسية. ويستكمل، عند الاقتضاء، باستقصاء لكيانات الأمم المتحدة من خلال مكتب الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات في نيويورك
(ب) اعتبار برامج ومنتجات برنامج الأمم المتحدة للبيئة مفيدة من جانب الحكومات والشركاء في منظومة الأمم المتحدة	النسبة المئوية لشركاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة المشمولين بالاستقصاء الذين اعتبروا أن جدوى منتجات وبرامج برنامج الأمم المتحدة للبيئة (بما في ذلك عمل فريق الإدارة البيئية، والأمم المتحدة المستدامة) ذات مستوى مُرض. **وحدة القياس:** النسبة المئوية للشركاء في الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة الذين اعتبروا أن جدوى منتجات وبرامج برنامج الأمم المتحدة للبيئة (بما في ذلك عمل فريق الإدارة البيئية، والأمم المتحدة المستدامة) ذات مستوى مُرض	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ٨٥ التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩: + ٢ (٨٧ في المائة) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: + ٢ (٨٩ في المائة) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: + ٢ (٩١ في المائة) **مصادر البيانات وخطة التحليل:** استقصاء الحكومات والشركاء
(ج) تعزيز الحضور الإقليمي الاستراتيجي والتنفيذ المتسق لبرنامج العمل، مع مساهمة الشركاء في التنفيذ المتكامل للسياسات والأولويات البيئية في كل منطقة	'١' النسبة المئوية للحكومات في كل منطقة التي تقيِّم أن الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى البلدان متسق وذو نوعية جيدة **وحدة القياس:** النسبة المئوية للحكومات (المجيبة على الاستقصاء) في كل منطقة التي تعتبر أن نوعية واتساق الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة ذوا مستوى مرض	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): + ٥ (١٩ في المائة) التقدم المتوقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: + ٥ في المائة (٢٤ في المائة) التقدم المتوقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: يتقرر لاحقا **مصادر البيانات وخطة التحليل:** استقصاء الحكومات

هدف المنظمة: توفير القيادة بشأن البعد البيئي للتنمية المستدامة وتحقيق التكامل والاتساق المتوازنين للقضايا البيئية في منظومة الأمم المتحدة وفي تنفيذ برنامج العمل			
	'٢' عدد الشراكات على كل من المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي التي تساند اتباع نهج متكامل في تنفيذ برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب **وحدة القياس:** عدد الشراكات على كل من المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي المشاركة في تنفيذ نهج متكامل ذي صلة ببرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): +١٢ (٤٢) التقدم المتوقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +١٢ (٥٤) التقدم المتوقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: + ١٢ (٦٤) **مصادر البيانات وخطة التحليل:** استقصاء الشراكات	
(د) تعزيز شفافية ومساءلة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه برنامجاً قائماً على النتائج	'١' تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات والتحقيق **وحدة القياس:** النسبة المئوية لتوصيات مراجعة الحسابات والتحقيق التي تُتخذ إجراءات بشأنها	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ٨٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): +٢ (٨٨ في المائة) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +١ (٨٩ في المائة) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +١ في المائة (٩٠ في المائة) **مصادر البيانات وخطة التحليل:** استعراض التوصيات مع هيئات مراجعة الحسابات والتحقيق ذات الصلة	
	'٢' قرارات الإدارة العليا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التي تستند إلى معلومات الإدارة والأداء **وحدة القياس:** عدد المسائل التي يبت فيها فريق الإدارة العليا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بناء على تحليل البيانات المتصلة بالأعمال أو المعلومات المتصلة بالأداء	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): + ١ (٢) التقدّم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: + ٢ (٤) التقدّم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: + ٢ (٦) **مصادر البيانات وخطة التحليل:** محاضر اجتماعات فريق الإدارة العليا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	

هدف المنظمة: توفير القيادة بشأن البعد البيئي للتنمية المستدامة وتحقيق التكامل والاتساق المتوازنين للقضايا البيئية في منظومة الأمم المتحدة وفي تنفيذ برنامج العمل

	’٣‘ عمليات التقييم تعتبر أن أداء المشاريع ذو مستوى ’’مُرضٍ‘‘ أو أعلى **وحدة القياس:** النسبة المئوية لعمليات التقييم التي تعتبر أن أداء المشاريع ذو مستوى ’’مُرضٍ‘‘ أو أعلى	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس):٦٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): +٢ (٧١ في المائة) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠:+٢ (٧٣ في المائة) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +٢ (٧٥ في المائة) **مصادر البيانات وخطة التحليل:** تقارير تقييم المشاريع، تقارير تقييم البرامج الفرعية، التقرير التجميعي نصف السنوي
	’٤‘ تنفيذ توصيات التقييم ضمن الإطار الزمني المحدد في خطة التنفيذ **وحدة القياس:** النسبة المئوية لتوصيات التقييم المنفذة ضمن الإطار الزمني المحدد في خطة التنفيذ	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ٨٠ في المائة[١٧] كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع):+٣ (٨٣ في المائة) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: + ١ (٨٤ في المائة) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: + ٢ (٨٦ في المائة) **مصادر البيانات وخطة التحليل:** التقرير المرحلي بشأن التقييم المقدم إلى المدير التنفيذي ونائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
	’٥‘ تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن عمليات برنامج الأمم المتحدة للبيئة وسفر الموظفين **وحدة القياس:** التخفيض في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن عمليات برنامج الأمم المتحدة للبيئة وسفر الموظفين،	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): يتقرر لاحقاً[١٨] كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): – ٣ في المائة التقدم المتوقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: – ٣ في المائة

(١٧) عدد التوصيات المقبولة التي أُقفلت باعتبار أنها ’’ممتثل لها‘‘ أو التي أقفلت بوصفها ’’لا تتطلب اتخاذ إجراءات إضافية‘‘، وذلك كنسبة مئوية من العدد الكلي للتوصيات التي حل الموعد النهائي لتنفيذها.

(١٨) سيكون خط الأساس متاحا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

هدف المنظمة: توفير القيادة بشأن البعد البيئي للتنمية المستدامة وتحقيق التكامل والاتساق المتوازنين للقضايا البيئية في منظومة الأمم المتحدة وفي تنفيذ برنامج العمل		
	بالأطنان المترية لمكافئ ثاني أكسيد الكربون (أطنان مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	التقدم المتوقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: - ٣ في المائة (- ٦ في المائة) **مصادر البيانات وخطة التحليل:** البيانات المتعلقة بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي تُرصَد بصورة منتظمة في إطار خطة الإدارة البيئية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويبلغ عنها في إطار التقرير المرحلي السنوي لنظام الإدارة البيئية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وتقرير جمعية البيئة
	'٦' مكاتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي تنفذ نظما للإدارة البيئية ملائمة للسياقات المحددة أو تدابير ملموسة للإدارة البيئية **وحدة القياس:** عدد مكاتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة (بما في ذلك المكاتب الإقليمية والمكاتب الخارجية الأخرى[١٩] التي تتخذ تدابير للإدارة البيئية عملا بنظمها المتعلقة بالإدارة البيئية	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ١ التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩: +١ (٢) التقدم المتوقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +١ (٣) التقدم المتوقع في حزيران/يونيه ٢٠٢١: + صفر (٣) التقدم المتوقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: + ١ (٤)
	'٧' تحقيق الحياد المناخي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال شراء تخفيضات معتمَدة للانبعاثات **وحدة القياس:** سنوات الحياد المناخي لكل الانبعاثات المناخية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): + ٢ (١١) التقدم المتوقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: + ١ (١٢) التقدم المتوقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: + ١ (١٣)

(١٩) المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب الخارجية الأخرى.

الاحتياجات من الموارد: التوجيه التنفيذي والإدارة

١٠٠- يمثل عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة وظيفة ينفذها أساساً المكتب التنفيذي. غير أن مكتب التقييم وشعبة السياسات والبرامج سيقومان هما أيضا بدعم هذا العنصر والإسهام فيه.

١٠١- وتصل الموارد المالية والبشرية المخصصة للتوجيه التنفيذي والإدارة في ميزانية الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ إلى ١٣,٢ مليون دولار وتغطي تكاليف ٣٩ وظيفة، بالقياس إلى ١٤,٥ مليون دولار و٣٣ وظيفة في ميزانية الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. ويعزى الانخفاض العام في الموارد المالية أساسا إلى تخفيض الأموال المخصصة، بسبب مواءمة هذه الموارد مع البرامج الفرعية المناظرة. وفي صندوق البيئة، خفضت الموارد المالية غير المتعلقة بالوظائف بمقدار ١,٥ مليون دولار تماشياً مع الانخفاض العام في الاعتمادات، ومراعاةً لتدابير الكفاءة المتوقعة التي تستهدف زيادة الفعالية في إدارة الموارد على نطاق فئات الميزانية جميعا. وهذا الانخفاض يعادله جزئيا ارتفاع في ميزانية سبع وظائف إضافية ستخصص للمهام المتعلقة بالتوجيه التنفيذي والإدارة. وكان هذا الإنفاق يندرج، في برنامج العمل السابق، ضمن برامج فرعية شتى، وهو لا يمثل طلبا بالحصول على موارد إضافية.

الجدول ٦ (أ)

الاحتياجات من الموارد المالية حسب فئة التمويل: التوجيه التنفيذي والإدارة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الموارد المالية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
الفئة	٢٠١٨-٢٠١٩	*التغيُّر*	٢٠٢٠-٢٠٢١
ألف - صندوق البيئة			
للوظائف	٣ ٧٠٠	٩٠٠	٤ ٦٠٠
لغير الوظائف	٤ ١٠٠	(١ ٥٠٠)	٢ ٦٠٠
المجموع الفرعي ألف	**٧ ٨٠٠**	**(٦٠٠)**	**٧ ٢٠٠**
باء - الأموال المخصصة			
للوظائف			٢٠٠
لغير الوظائف	٦٠٠	(٣٠٠)	١٠٠
المجموع الفرعي باء	**٦٠٠**	**٣٠٠**	**٣٠٠**
جيم - الصناديق العالمية			
للوظائف			
لغير الوظائف			
المجموع الفرعي جيم			
دال - تكاليف دعم البرامج			
للوظائف			
لغير الوظائف	٤٠٠	(٤٠٠)	-
المجموع الفرعي دال	**٤٠٠**	**(٤٠٠)**	**-**
هاء - الميزانية العادية			
للوظائف	٥ ٦٤٣	-	٥ ٦٤٣
لغير الوظائف	٨٠	-	٨٠
المجموع الفرعي هاء	**٥ ٧٢٢**	**-**	**٥ ٧٢٢**
المجموع (ألف + باء + جيم + دال + هاء)	**١٤ ٥٢٢**	**(١ ٣٠٠)**	**١٣ ٢٢٢**

ملاحظة: قد تتباين الأرقام بشكل طفيف نظراً لتقريب الأعداد.

الجدول ٦ (ب)

الاحتياجات من الموارد البشرية حسب فئة التمويل: التوجيه التنفيذي والإدارة

	الموارد من الموظفين (عدد الوظائف)		
الفئة	٢٠١٨-٢٠١٩	*التغيُّر*	٢٠٢٠-٢٠٢١
ألف - صندوق البيئة	١٦	٧	٢٣
باء - الأموال المخصصة	-	١	١
جيم - الصناديق العالمية	-	-	-
دال - تكاليف دعم البرامج	١	(١)	_
هاء - الميزانية العادية	١٦	(١)	١٥
المجموع (الف + باء + جيم + دال + هاء)	**٣٣**	**٦**	**٣٩**

رابعاً - برنامج العمل

١٠٢- تصل ميزانية العمل المقترح الاضطلاع به في إطار البرامج الفرعية السبعة خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ إلى ٨٤١,١٦٣ مليون دولار. وتشمل هذه الميزانية احتياجات صندوق البيئة البالغة ١٦٦,٨ مليون دولار (باستثناء صندوق احتياطي البرنامج)، والأموال المخصصة الإجمالية البالغة ٣٧٩,٤ مليون دولار، وتكاليف دعم البرنامج البالغة ١٨,٨ مليون دولار، ومبلغ ٣٠,٣٦ مليون دولار من الميزانية العادية للأمم المتحدة، ومبلغ ٢٤٥,٨ مليون دولار من الصناديق العالمية.

١٠٣- وسينجز برنامج الأمم المتحدة للبيئة النتائج المتوخاة في خطة عام ٢٠٣٠ بطريقة كلية ومتماسكة. وتُعرض أدناه الروابط بين كل برنامج فرعي ومؤشرات وغايات أهداف التنمية المستدامة، على كل من مستوى الأثر ومستوى المؤشر. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن المرفق الأول قائمة بمؤشرات وغايات أهداف التنمية المستدامة على مستوى الأثر التي سيسهم فيها ككل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

الاعتبارات الجنسانية

١٠٤- من المعترف به أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أولوية شاملة تنطبق على كل جوانب عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ويُهتدى فيها بسياسة واستراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن المساواة بين الجنسين والبيئة. وتشدد السياسة والاستراتيجية على أن المساواة بين الجنسين شاغل شامل هام يسري على أهداف التنمية المستدامة جميعا، بما في ذلك ما يتعلق منها بالبيئة. ويستلزم هذا الأمر تشجيع مشاركة الرجل والمرأة في جميع الأنشطة المتعلقة بحماية البيئة وبالتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن تمكين المرأة من أن تكون لها كلمة ودور يمكن أن يكون عنصرا تحويليا على كل مستويات الإدارة البيئية.

١٠٥- وتحدد خطة عام ٢٠٣٠ وما يرتبط بها من أهداف التنمية المستدامة رؤية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات بحلول عام ٢٠٣٠. وتحقيق المساواة بين الجنسين لا يقتصر على الهدف ٥ (المتعلق بالمساواة بين الجنسين) من أهداف التنمية المستدامة. فهو عنصر جوهري في خطة عام ٢٠٣٠ وعامل تمكيني ومعجل لبلوغ أهداف التنمية المستدامة جميعا. وفي فترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١، سيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة - في إطار برامجه ومشاريعه جمعاء - تصميم وتنفيذ تدخلات ملموسة تراعي الاعتبارات الجنسانية من أجل تحقيق نتائج تحولية ومستدامة على صعيد المساواة بين الجنسين تسهم في بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

التعاون بين بلدان الجنوب

١٠٦- في عام ٢٠٠٥، اعتمد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الثالثة والعشرين خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات. وبموجب هذه الخطة، طُلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعزز استراتيجيته المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب كوسيلة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية.

١٠٧- وبعد صدور هذا التوجيه، اتخذ مجلس الإدارة في عام ٢٠٠٧ المقرر ١٢/٢٤ بشأن ''التعاون بين بلدان الجنوب في تحقيق التنمية المستدامة'' الذي أفضى في عام ٢٠١١ إلى صياغة مذكرة توجيه سياساتي بشأن إدماج التعاون بين بلدان الجنوب في برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة السنتين تلك.

١٠٨- وحدد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢ (ريو + ٢٠) التعاون بين بلدان الجنوب بوصفه أداة رئيسية لتمكين البلدان النامية من التقدم صوب تحقيق التنمية المستدامة. وأفضى هذا بدوره إلى تنفيذ مسار ساموا (إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية) في عام ٢٠١٧، استجابة لقرار جمعية البيئة ٤/٢، الذي ذكر أن العمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعما لمسار ساموا سينفذ من خلال شراكات يقيمها أو يدعمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما يتيح للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تنتفع من أطر التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب ومن أنشطة بناء القدرات التي تنطوي عليها هذه الشراكات. وعليه، يتمثل دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نشر المعارف وتيسير تبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات فيما بين البلدان لمساندتها في تحقيق البعد البيئي لخطة عام ٢٠٣٠، بالتشاور مع الدول الأعضاء. وضمن هذا الإطار، سيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما يلي:

(أ) تشجيع المضي في إدماج التعاون بين بلدان الجنوب في جميع أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المؤسسية المتعلقة بالسياسات والبرامج والشراكات؛

(ب) تعزيز الجهود التي تبذلها المنظمة على جميع المستويات فيما يخص العمل المتصل بالتعاون بين بلدان الجنوب، وكذلك بالقدرات المؤسسية؛

(ج) توثيق الروابط بين وكالات منظومة الأمم المتحدة، إلى جانب رصد ومتابعة القضايا الاستراتيجية والسياسية المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

(د) الاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب وغيره من الكيانات المتعددة الأطراف في المنظومة، بما في ذلك المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والجهات الأخرى، في دعم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

(هـ) مساندة نقل الحلول والتوصيات الإنمائية التي تبتكرها بلدان الجنوب إلى شركاء التنمية من أجل دعم تنفيذ خطة عمل بيونس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٠٩- ويشمل برنامج العمل المقترح للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ النتائج المتوقعة من البرامج الفرعية السبعة التالية:

البرنامج الفرعي ١
تغيُّر المناخ

الجدول ٧

أهداف فترة السنتين، والإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز، ومقاييس الأداء: تغير المناخ

هدف المنظمة: انتقال البلدان بصورة متزايدة نحو مسارات التنمية الاقتصادية المنخفضة الانبعاثات، وتعزيز قدرتها على التكيف مع تغير المناخ وعلى الصمود أمامه

مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة على مستوى الأثر[٢٠]

التكيف:

الغاية ١٣-١ من أهداف التنمية المستدامة: تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف معها. *المؤشر: ١٣-١-١ عدد الوفيات، والأشخاص المفقودين، والأشخاص المتضررين مباشرة بسبب الكوارث، لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة (المستوى الثاني، الوكالة الراعية: مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث)*

الغاية ١٥ -٣ من أهداف التنمية المستدامة: مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام ٢٠٣٠. *المؤشر: ١٥-٣-١ نسبة الأراضي المتدهورة إلى إجمالي مساحة اليابسة (المستوى الثالث، الوكالة الراعية: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر)*

التخفيف:

الغاية ٧-١ من أهداف التنمية المستدامة: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠. *المؤشران: ٧-١-١ نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء (المستوى الأول، الوكالة الراعية: البنك الدولي)؛ ٧-١-٢ نسبة السكان الذين يعتمدون أساسا على الوقود والتكنولوجيا النظيفين (المستوى الأول، الوكالة الراعية: منظمة الصحة العالمية)*

الغاية ٧-٢ من أهداف التنمية المستدامة: تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية، بحلول عام ٢٠٣٠. *المؤشر: ٧-٢-١ حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة (المستوى الأول، الوكالات الراعية: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة)*

(٢٠) اتفاق باريس هو الوثيقة التوجيهية الرئيسية للبرنامج الفرعي المتعلق بتغير المناخ، لكن لما كان اتفاق باريس لا يتضمن مؤشرات متفقاً عليها، فلن يتسنى إدراج إشارة محددة إليه في هذا الفرع. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة متابعة المداولات بشأن المادة ١٣ (إطار الشفافية) والمادة ١٤ (التقييم) من اتفاق باريس عن كثب، وعندما يتم الاتفاق على مؤشرات واضحة في سياق عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ يمكن إدراجها آنذاك في إطار النتائج الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة وتقديم تقارير بشأنها إلى الدول الأعضاء.

هدف المنظمة: انتقال البلدان بصورة متزايدة نحو مسارات التنمية الاقتصادية المنخفضة الانبعاثات، وتعزيز قدرتها على التكيف مع تغير المناخ وعلى الصمود أمامه

الغاية ٧-٣ من أهداف التنمية المستدامة: مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة، بحلول عام ٢٠٣٠. *المؤشر: ٧-٣-١ كثافة الطاقة التي تقاس من حيث الطاقة الأولية والناتج المحلي الإجمالي (المستوى الأول، الوكالتان الراعيتان: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة)*

الغاية ٩-٤ من أهداف التنمية المستدامة: تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام ٢٠٣٠ من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد أنواع التكنولوجيا والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيا، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقا لقدراتها. *المؤشر: ٩-٤-١ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة (المستوى الأول، الوكالتان الراعيتان: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والوكالة الدولية للطاقة)*

الغاية ١٤-٣ من أهداف التنمية المستدامة: تقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات. *المؤشر: ١٤-٣-١ قياس متوسط الحموضة البحرية في مجموعة متفق عليها من محطات تمثيلية لأخذ العينات (المستوى الثالث، الوكالة الراعية: اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات – اليونسكو)*

المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية:

الغاية ١٥-١ من أهداف التنمية المستدامة: ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وضمان استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقا للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية، بحلول عام ٢٠٢٠. *المؤشر: ١٥-١-١ نسبة مساحة الغابات إلى إجمالي مساحة اليابسة (المستوى الأول، الوكالة الراعية: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة)*

الغاية ١٥-٢ من أهداف التنمية المستدامة: تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي، بحلول عام ٢٠٢٠. *المؤشر: ١٥-٢-١ التقدم صوب الإدارة المستدامة للغابات (المستوى الثاني، الوكالة الراعية: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة)*

قرارات جمعية البيئة ذات الصلة

قرار جمعية البيئة ١/٨ – التكيف القائم على النظم الإيكولوجية

قرار جمعية البيئة ٢/٦ – دعم اتفاق باريس

قرار جمعية البيئة ٣/٥ – الاستثمار في الحلول البيئية المبتكرة للتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

هدف المنظمة: انتقال البلدان بصورة متزايدة نحو مسارات التنمية الاقتصادية المنخفضة الانبعاثات، وتعزيز قدرتها على التكيف مع تغير المناخ وعلى الصمود أمامه

الإنجازات المتوقعة للأمانة	*مؤشرات الإنجاز*	*الأهداف*	*المؤشرات ذات الصلة لأهداف التنمية المستدامة*
(أ) نهوض البلدان على نحو متزايد بخططها الوطنية للتكيف التي تدمج التكيف القائم على النظم الإيكولوجية	'١' عدد البلدان التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولديها ترتيبات مؤسسية لتنسيق خطط التكيّف الوطنية **وحدة القياس:** عدد البلدان التي حسنت الترتيبات المؤسسية القائمة	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): صفر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): +١٠ (١٠)[٢١] التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: + ٥ (١٥) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +صفر (١٥) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +٥ (٢٠) **مصادر البيانات وخطة التحليل:** الوثائق الوطنية المقدمة إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتقارير المرحلية عن المشاريع بما في ذلك الخطط الوطنية للتكيف وبلاغات التكيف المقدمة إلى أمانة الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، والتي ينبغي أن تتضمن أدلة على درجة التقدم في وضع الترتيبات المؤسسية	المؤشر ١٣-٢-١: عدد البلدان التي أبلغت رسمياً أنها وضعت سياسة/استراتيجية/خطة متكاملة تزيد من قدرتها على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ، وتعزز الصمود أمام تغيرات المناخ وتقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بطريقة لا تهدد الإنتاج الغذائي (بما في ذلك الخطة الوطنية للتكيف، والمساهمة المحددة وطنياً، والبلاغات الوطنية، والتقرير التحديثي الذي يعد كل سنتين، والوثائق الأخرى) *(المستوى الثالث، الوكالة الراعية: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ)*
	'٢' عدد البلدان التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتمتعة بقدرة تقنية على دمج الإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية في خططها الوطنية للتكيّف **وحدة القياس:** عدد البلدان التي زادت قدرتها التقنية على تنفيذ التكيف القائم على النظم الإيكولوجية[٢٢]	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): صفر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): +١٠ (١٠) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +١٠ (٢٠) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +٥ (٢٥) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +٥ (٣٠)	المؤشر ١٣-٣-١: عدد البلدان التي أدمجت في مناهجها الدراسية في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي مواضيع التخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به *(المستوى الثالث، الوكالات الراعية: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، معهد اليونسكو للإحصاء- اليونسكو)*

(٢١) ستعدل خطوط الأساس بناء على التقدم المحرز في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

(٢٢) ستقيم القدرة استنادا إلى المعايير الرئيسية الثلاثة التالية: '١' توافر خيارات للتكيف تشمل التكيف القائم على النظم الإيكولوجية، '٢' إيلاء الأولوية لخيارات التكيف، بما فيها التكيف القائم على النظم الإيكولوجية، '٣' تنفيذ خيارات للتكيف تشمل التكيف القائم على النظم الإيكولوجية. ويتعلق هذا الهدف بالغاية ١٣-٣ من أهداف التنمية المستدامة: تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به.

هدف المنظمة: انتقال البلدان بصورة متزايدة نحو مسارات التنمية الاقتصادية المنخفضة الانبعاثات، وتعزيز قدرتها على التكيف مع تغير المناخ وعلى الصمود أمامه

’٣‘ عدد البلدان التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة المهيأة لتلقي التمويل الموجه للتكيف مع تغير المناخ أو التي تلقته بالفعل لتنفيذ خطط التكيف[٢٣] **وحدة القياس:** (أ) عدد البلدان التي تلقت دعما يهيئها لتلقي التمويل (ب) عدد البلدان التي لديها مشاريع معتمدة في إطار صناديق مختلفة معنية بالتكيف	**مصادر البيانات وخطة التحليل:** الوثائق الوطنية المقدمة إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتقارير المرحلية التي تتضمن أدلة على درجة التقدم في تعزيز القدرات التقنية، والبلاغات المتعلقة بالتكيف وخطط التكيف الوطنية المقدمة إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): (أ) صفر (ب) صفر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): (أ) ٦ + (٦) (ب) ٤ + (٤) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: (أ) ٥ + (١١) (ب) ٥ + (٩) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: (أ) ٥ + (١٦) (ب) ٥ + (١٤) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: (أ) ٥ + (٢١) (ب) ٥ + (١٩) مصادر البيانات وخطة التحليل: رسائل اعتماد المشاريع الواردة من البلدان المانحة، ومجالس إدارة صناديق تغير المناخ القائمة أو مجالسها (صندوق أقل البلدان نمواً، الصندوق الخاص بتغير المناخ، صندوق التكيف، الصندوق الأخضر للمناخ)	المؤشر ١٣-٣-٢: عدد البلدان التي أبلغت رسميا عن تعزيز بناء القدرات المؤسسية والنظمية والفردية على تنفيذ إجراءات التكيف، والتخفيف، ونقل التكنولوجيا، والتنمية *(المستوى الثالث، الوكالات الراعية: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، معهد اليونسكو للإحصاء – اليونسكو)* ١٣-أ-١ المبلغ الذي يجمع سنويا مقيما بدولار الولايات المتحدة بين عام ٢٠٢٠ وعام ٢٠٢٥ بالقياس إلى الالتزام بتعبئة مبلغ قدره ١٠٠ بليون دولار *(المستوى الثالث، الوكالات الراعية: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)* ١٣ -ب-١ عدد أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتلقى دعما متخصصا، ومقدار الدعم، بما في ذلك التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات، لصالح آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ، بما يشمله ذلك من تركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة *(المستوى الثالث، الوكالات الراعية: مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، واللجان الإقليمية، وتحالف الدول الجزرية الصغيرة، ومسار ساموا)*

(٢٣) التهيؤ لتلقي التمويل الموجه للتكيف مع تغير المناخ يعني أن البلدان قد تلقت دعما يهيئها للتلقي المباشر للتمويل ولإعداد المشاريع المتوخى تمويلها. وينطبق ذلك أساسا على التمويل الذي يوفره صندوق التكيف والصندوق الأخضر للمناخ.

هدف المنظمة: انتقال البلدان بصورة متزايدة نحو مسارات التنمية الاقتصادية المنخفضة الانبعاثات، وتعزيز قدرتها على التكيف مع تغير المناخ وعلى الصمود أمامه

(ب) تزايد اعتماد البلدان و/أو تنفيذها لاستراتيجيات إنمائية تقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، واستثمارها في أنواع التكنولوجيا النظيفة	'١' عدد البلدان التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتحقق تقدماً في اعتماد و/أو تنفيذ خطط واستراتيجيات وسياسات إنمائية تقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري[٢٤] **وحدة القياس:** عدد البلدان التي اعتمدت أو التي تنفذ خططاً أو استراتيجيات أو سياسات تتعلق بالكفاءة في استخدام الطاقة، و/أو بمصادر الطاقة المتجددة، و/أو بالتكنولوجيا الأنظف	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): صفر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): +٣٥ (٣٥) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: + ٥ (٤٠) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: + ٥ (٤٥) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: + ١٠ (٥٥) **مصادر البيانات وخطة التحليل:** التقارير المرحلية عن المشاريع والبلاغات الوطنية والمساهمات المحددة وطنيا المقدمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ والتقارير التجميعية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي تتناول البلاغات الوطنية والمساهمات المحددة وطنيا	المؤشر ١٣-٢-١: عدد البلدان التي أبلغت رسميا أنها وضعت سياسة/استراتيجية/خطة متكاملة تزيد من قدرتها على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ، وتعزز الصمود أمام تغيرات المناخ وتقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بطريقة لا تهدد الإنتاج الغذائي (بما في ذلك الخطة الوطنية للتكيف، المساهمة المحددة وطنياً، والبلاغات الوطنية، والتقرير التحديثي الذي يعد كل سنتين، أو وثائق أخرى) *(المستوى الثالث، الوكالة الراعية: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ)*
	'٢'التمويل المناخي المستَمر من جانب البلدان أو المؤسسات، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في الطاقة النظيفة وكفاءة استخدام الطاقة، و/أو حجم الأصول الخالية من الكربون **وحدة القياس:** (أ) المبالغ التي تستثمرها البلدان أو المؤسسات في مجال الطاقة النظيفة و/أو كفاءة استخدام الطاقة، مقيَّمة بالدولار (ب) قيمة الأصول الخالية من الكربون، مقيَّمة بالدولار	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): (أ) (٥٢٦ مليون دولار) (ب) (صفر بليون دولار) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩: (أ) + ١٠٠ مليون دولار (٦٢٦ مليون دولار) (ب) + ١٠٠ بليون دولار (١٠٠ بليون دولار) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: (أ) + ٥٠ مليون دولار (٦٧٦ مليون دولار) (ب) +١٠٠ بليون دولار (١٥٠ بليون دولار) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: (أ) +صفر مليون دولار (٦٧٦ مليون دولار) (ب) + صفر بليون دولار (١٥٠ بليون دولار) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: (أ) +٥٠ مليون دولار (٧٢٦ مليون دولار) (ب) + ٥٠ بليون دولار (٢٠٠ بليون دولار)	المؤشر ١٣-أ-١: المبلغ الذي يجمع سنويا مقيما بدولار الولايات المتحدة بين عام ٢٠٢٠ وعام ٢٠٢٥ بالقياس إلى الالتزام بتعبئة مبلغ قدره ١٠٠ بليون دولار *(المستوى الثالث، الوكالات الراعية: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)*

(٢٤) يتعلق هذا الهدف بالغاية ٧-٢ من أهداف التنمية المستدامة: مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠؛ والغاية ٧-٣ من أهداف التنمية المستدامة: تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام ٢٠٣٠.

هدف المنظمة: انتقال البلدان بصورة متزايدة نحو مسارات التنمية الاقتصادية المنخفضة الانبعاثات، وتعزيز قدرتها على التكيف مع تغير المناخ وعلى الصمود أمامه

		مصادر البيانات وخطة التحليل: التقارير السنوية التي تقدمها المؤسسات عن قياس حجم الممتلكات الخالية من الكربون والإفصاح عنه	
(ج) تزايد اعتماد البلدان وتنفيذها لسياسات وإجراءات مراعية للغابات تحقق انخفاضا قابلا للقياس في الانبعاثات بالإضافة إلى منافع اجتماعية وبيئية	'١' تدبير البلدان للتمويل، بما فيه التمويل القائم على الأداء، لتنفيذ سياسات المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها[٢٥] والتدابير المتعلقة بها[٢٦] **وحدة القياس:** عدد البلدان التي دبرت تمويلاً قائماً على الأداء لتنفيذ المبادرة المعززة على نحو يتسق مع التوجيهات المنهجية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المتعلقة بالمبادرة المعززة (مثل الصندوق الأخضر للمناخ)	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): صفر التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر٢٠١٩:+٢٠ (٢٠) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠:+٢ (٢٢) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: + ٢ (٢٤) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: + ٢ (٢٦) **مصادر البيانات وخطة التحليل:** التقارير المرحلية لبرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية؛ والتقارير المقدمة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي توفر دليلاً على تلقي تمويل من المبادرة المعززة لتنفيذ السياسات والتدابير وتخفيضات الانبعاثات الخاضعة للتحقق؛ والتقارير المرحلية بشأن تنفيذ سياسات وتدابير المبادرة المعززة؛ والاتفاقات المتعلقة بتمويل أنشطة المبادرة المعززة؛ وقرارات مجلس إدارة الصندوق الأخضر للمناخ المتعلقة بتقديم التقارير عن مقترحات التمويل الحاصلة على الموافقة في إطار اتفاقات التمويل الثنائية للمبادرة المعززة	المؤشر ١٣ –ب–١ عدد أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتلقى دعما متخصصا، ومقدار الدعم، بما في ذلك التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات، لصالح آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ، بما يشمله ذلك من تركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة *(المستوى الثالث، الوكالات الراعية: مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، واللجان الإقليمية، وتحالف الدول الجزرية الصغيرة، والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومسار ساموا)*

(٢٥) تشير المبادرة المعززة إلى الأنشطة المتعلقة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، ودور حفظ الغابات وإدارتها المستدامة، وتعزيز مخزون الكربون في الغابات في البلدان النامية.

(٢٦) يتعلق هذا الهدف بالغاية ١٥–أ من أهداف التنمية المستدامة: حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً.

هدف المنظمة: انتقال البلدان بصورة متزايدة نحو مسارات التنمية الاقتصادية المنخفضة الانبعاثات، وتعزيز قدرتها على التكيف مع تغير المناخ وعلى الصمود أمامه

'٢'عدد البلدان التي تبرهن على تمتعها بقدرات قابلة للقياس لتحقيق منافع اجتماعية وبيئية (غير كربونية) بفضل تنفيذ المبادرة المعززة **وحدة القياس:** عدد البلدان التي تتمتع بقدرات تنفيذية على قياس المنافع الاجتماعية والبيئية غير الكربونية	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): صفر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): + ٢٥[٢٧] التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: + ٢ (٢٧) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: + ٢ (٢٩) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١:+ ٢ (٣١) **مصادر البيانات وخطة التحليل:** التقارير المرحلية عن المشاريع المقدمة إلى أمانة برنامج المبادرة المعززة؛ والتقارير الوطنية المقدمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما فيها تلك المقدمة إلى ''مركز معلومات المبادرة المعززة في ليما''؛ وموجز المعلومات عن الضمانات/السياسات والتدابير الوطنية التشاركية المتعلقة بالتقييم والرصد؛ وتقارير المؤسسات	المؤشر ١٣-٢-١: عدد البلدان التي أبلغت رسميا أنها وضعت سياسة/استراتيجية/خطة متكاملة تزيد من قدرتها على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ، وتعزز الصمود أمام تغيرات المناخ وتقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بطريقة لا تهدد الإنتاج الغذائي (بما في ذلك الخطة الوطنية للتكيف، المساهمة المحددة وطنيا، والبلاغات الوطنية، التقرير التحديثي الذي يعد كل سنتين، أو وثائق أخرى) *(المستوى الثالث، الوكالة الراعية: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ)*

(٢٧) حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، لم يكن من المرجح أن يحقق برنامج الأمم المتحدة للبيئة هدفه المحدد في برنامج العمل للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، وعليه، فإن الإنجاز المتوقع لعام ٢٠١٩ يقل عن الهدف الوارد في برنامج العمل لعام ٢٠١٩.

الاستراتيجية

١١٠- اهتداء بقرار جمعية البيئة ٦/٢ المتعلق بدعم اتفاق باريس، يتسق الهدف العام للبرنامج الفرعي المتعلق بتغير المناخ مع اتفاق باريس، وكذلك مع خطة عام ٢٠٣٠ وتعديل كيغالي. ويتمثل الهدف العام للبرنامج الفرعي في تعزيز انتقال البلدان صوب التنمية الاقتصادية المنخفضة الانبعاثات وتحسين تكيفها مع تغير المناخ وقدرتها على الصمود أمامه. ويتمثل الأثر النهائي الذي يهدف برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى الإسهام في تحقيقه، وهو يتطلع إلى عام ٢٠٣٠، في التقليل من تضرر البلدان بالآثار الضارة لتغير المناخ، وتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، بما يسد فجوة التكيف وفجوة الانبعاثات[٢٨]. ويمكن تحقيق هذا الأثر من خلال دعم البلدان وأصحاب المصلحة في اتخاذ إجراءات فورية وطويلة الأجل تتعلق بالمناخ.

١١١- وعملاً على إحداث هذا التغيير، سيعالج برنامج الأمم المتحدة للبيئة المسائل المتعلقة بالعلم والسياسات والتكنولوجيا والتمويل. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، دعم البلدان فيما يلي: (أ) بناء القدرات التقنية والاستفادة من التمويل الموجه للتكيف وإقامة مؤسسات تنسق وضع وتنفيذ خطط التكيف الوطنية التي تدمج التكيف القائم على النظم الإيكولوجية؛ (ب) وضع سياسات ومعايير لتحويل أسواقها وتشجيع الاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة والحلول التكنولوجية والنظمية الفعالة؛ (ج) تطبيق سياسات تحقق منافع كربونية واجتماعية وبيئية قابلة للقياس. ولما كانت المدن تتسم بأهمية خاصة في عصر التوسع الحضري المتسارع، فسينصب التركيز بصورة محددة على التنمية الحضرية المنخفضة الكربون. وسيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في جميع جوانب أنشطته، بتنفيذ إجراءات تراعي الاعتبارات الجنسانية، وبتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب. وسيستند إلى أنشطة التواصل والتوعية الاستراتيجية والمحددة الأهداف من أجل تحسين إدراك الجمهور لإلحاح وفعالية الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ، بما يدعم تنفيذ البرنامج الفرعي.

١١٢- وفي مجال التكيف والصمود، سيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع شركائه[٢٩] وشراكاته[٣٠]، تقديم الدعم لتعزيز المؤسسات وتحسين قدرات البلدان على النهوض بتخطيط تدابير التكيف الوطنية وتنفيذها. وسيشجع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالاشتراك مع شركائه، تنفيذ خطط العمل الوطنية وتدابير التكيف القائم على النظم الإيكولوجية. وسيستمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دعم البلدان المعرضة للخطر، بناء على التكليف المحدد في قرار جمعية للبيئة ٨/١ المتعلق بالتكيف القائم على النظم الإيكولوجية[٣١]. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحليل فعالية التكيف القائم على النظم الإيكولوجية، بما في ذلك من خلال تنفيذ تدابير هذا التكيف على نطاق واسع في إطار نظم إيكولوجية مختلفة؛ وإجراء تقييمات لآثار التعرض للضرر، مسترشداً بالبرنامج العالمي للبحوث المتعلقة بقابلية التأثر بتغير المناخ وآثاره والتكيف معه؛ وتنفيذ تقييمات اقتصادية لخيارات التكيف. وستُنشر المعلومات عن عمليات التكيف الناجحة من خلال الشبكات المعرفية التي يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مثل شبكة التكيّف العالمية وفروعها الإقليمية.

(٢٨) تقريرا فجوة التكيف وفجوة الانبعاثات لعام ٢٠١٧ (ويمكن الاطلاع عليهما في الموقعين التاليين: https://www.unenvironment.org/resources/adaptation-gap-report and https://www.unenvironment.org/resources/emissions-gap-report-2017).

(٢٩) يشمل هؤلاء الشركاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي.

(٣٠) من هذه الشراكات مثلا مركز التميز العالمي المعني بالتكيف، وشبكة التكيف، والبرنامج العالمي لعلوم التكيف.

(٣١) UNEP/EA.1/10، المرفق الأول.

١١٣- وفي مجال تخفيف الآثار، سيستمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مسترشدا بقرار جمعية البيئة ٥/٣ المتعلق بالاستثمار في الحلول البيئية المبتكرة للتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وقرارها ٨/٣ المتعلق بمنع وتخفيض تلوث الهواء من أجل تحسين نوعية الهواء، في تعزيز شراكات من قبيل مبادرة الطاقة المستدامة للجميع، والمبادرة العالمية للاقتصاد في استهلاك الوقود، وبرنامج الشراكة العالمية للإنارة الفعالة، والشراكة العالمية للأجهزة والمعدات الفعالة، ومبادرة الطاقة المناطقية في المدن، ومبادرة متحدون من أجل الفعالية، والائتلاف المعني بإزالة الكربون من المحافظ المالية، والتحالف العالمي للمباني والتشييد، بما في ذلك شركاء مثل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، تشجيع الإسراع في استحداث ونقل المعايير وأنواع التكنولوجيا المراعية للمناخ. ومجالات تركيز هذه الشراكات تتطور بمرور الوقت، وهي تستنير بأولويات البلدان واحتياجاتها.

١١٤- وسيستمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العمل مع الجهات من غير الدول. ومن ذلك مثلا أن الائتلاف المعني بإزالة الكربون من المحافظ المالية[٣٢] سيوسع نطاقه، مع التزام المؤسسات الأعضاء الجديدة بخفض البصمة الكربونية للأصول التي تديرها. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة العمل مع التحالف المعني بالمناخ والهواء النظيف للحد من ملوثات المناخ القصيرة العمر[٣٣] بالتحفيز على اتباع سياسات وممارسات توفر منافع متعددة عن طريق تحسين صحة الناس، وزيادة الأمن الغذائي، وتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة، وتخفيف وطأة الفقر. وستسترشد هذه الجهود جميعاً وتستنير بالتقييمات التي تُجرَى بقيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبالمساهمات المحددة وطنيا، والتقارير المرحلية لفترة السنتين التي سيتواصل إعدادها بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وسيستمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دعم المفاوضين بناءً على طلب البلدان.

١١٥- وسيستمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وشريكاه في برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية (وهما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، في مساعدة البلدان على الاستجابة لإطار وارسو للمبادرة المعززة[٣٤] للاستفادة من المدفوعات القائمة على النتائج. وسيتخذ الدعم شكل استثمارات كبيرة لتحفيز التغير التحويلي من خلال وضع وتنفيذ ورصد سياسات وتدابير تتعلق بالمبادرة المعززة، وتقديم الدعم التقني على نطاق أصغر لتهيئة البلدان للإدارة الفعالة والشفافة والعادلة للتدفقات المالية الخاصة بالمبادرة المعززة. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة عمله مع القطاع الخاص دعما لوضع خيارات تمويلية مبتكرة. وسييسر برنامج الأمم المتحدة للبيئة آليات تبادل المعارف، وأنشطة الاتصال والتوعية على مستوى القطاعات جميعا. وأخيراً، سيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحقيق ورصد المنافع غير الكربونية في إطار المبادرة المعززة، والحلول الطبيعية الأخرى الكفيلة بالتخفيف من أثر تغير المناخ.

١١٦- ودعماً لهذه الإنجازات المتوقعة الثلاثة، يساند برنامج الأمم المتحدة للبيئة البلدان في وضع تدابير تكفل الشفافية، مثل وثائق التخطيط الوطني، والبلاغات الوطنية، وقوائم الجرد الوطنية لغازات الاحتباس الحراري. ويوفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا مساعدة تقنية للبلدان بشأن تحديث أطرها الرقابية دعما لإزالة الكربون. ويمول هذا الدعم أساسا من خلال مرفق البيئة العالمية وصناديق المناخ المختلفة في إطار منافذها التي تمول تهيئة الظروف المواتية.

---

(٣٢) http://unepfi.org/pdc/about/.

(٣٣) التحالف المعني بالمناخ والهواء النظيف هو شراكة تضم الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والشركات التجارية والمؤسسات العلمية ومنظمات المجتمع المدني الملتزمة بتحسين نوعية الهواء والصحة إلى جانب حماية المناخ. ويساعد التحالف، استنادا إلى أسس علمية متينة، الشركاء وأصحاب المصلحة على استحداث سياسات وممارسات تحقق انخفاضات كبيرة في انبعاثات ملوثات الهواء والمؤثرات المناخية.

(٣٤) يحدد إطار وارسو للمبادرة المعززة شروط الاستفادة من المدفوعات القائمة على النتائج في إطار تلك المبادرة. وتشمل هذه الشروط توافر استراتيجية أو خطة عمل وطنية، ومستوى انبعاث مرجعي وطني للغابات و/أو مستوى مرجعي للغابات، ونظام وطني لرصد الغابات، ونظام لتوفير المعلومات عن كيفية معالجة واحترام التدابير المعروفة باسم ضمانات كانكون.

الشكل ١

نظرية التغيير – تغير المناخ

ملاحظة: تتعلق النتائج الرئيسية في نظرية التغيير إما بناتج واحد وإما بمجموعة من النواتج.

العوامل والمخاطر الخارجية

١١٧- يُنتظر أن يحقق البرنامج الفرعي المتعلق بتغير المناخ إنجازاته المتوقعة عن طريق القيام، حسب الاقتضاء، بدعم واستكمال أنشطة الدول الأعضاء الرامية إلى تنفيذ مساهماتها المحددة وطنيا في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وفي اتفاق باريس، حسب الحالة، ولكن من المعترف به أن ما تتخذه الدول الأعضاء من إجراءات بعينها وما تتوخاه من أهداف معينة أمران يُحددان على المستوى الوطني. وتشمل المخاطر التي يمكن أن تعوق بلوغ الأهداف مدى توافر الموارد لدعم البلدان في الانتقال صوب مسارات التنمية الاقتصادية المنخفضة الانبعاثات، وتعزيز تكيفها مع تغير المناخ وقدرتها على الصمود أمامه. وتشمل عوامل التغير الشراكات التي ستحشد التمويل المناخي وتعزز أثره، بالإضافة إلى ما يوفره برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أساليب وأدوات وتقييمات ومشاريع تجريبية، لاسيما إذا ما طبقها الشركاء على نطاق واسع.

الجدول ٨

النواتج المقررة لفترة السنتين: تغير المناخ

نواتج برنامج العمل	*الشعبة المسؤولة*	*الشعبة (الشُعب) والمكاتب الإقليمية المساهمة*
النواتج المقررة لفترة السنتين سعياً إلى تحقيق الإنجازات المتوقعة (أ): نهوض البلدان على نحو مطرد بخطط التكيف الوطنية القريبة الأجل والطويلة الأجل التي تدمج التكيف القائم على النظم الإيكولوجية		
١- تقديم دعم تقني إلى البلدان لاستحداث الأدوات والنهج والأدلة العلمية والشبكات المعرفية، وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب من أجل النهوض بخطط التكيف الوطني القريبة الأجل والطويلة الأجل التي تدمج التكيف القائم على النظم الإيكولوجية	شعبة النظم الإيكولوجية	شعبة العلوم، المكاتب الإقليمية
٢- تقديم دعم تقني إلى البلدان لتنفيذ تدابير التكيف القائم على النظم الإيكولوجية ودمجها في الخطط الوطنية	شعبة النظم الإيكولوجية	المكاتب الإقليمية
٣- تقديم دعم إلى البلدان للحصول على التمويل الموجه للتكيف وتعزيز الاستعداد لتوظيف ذلك التمويل	شعبة النظم الإيكولوجية	شعبة الاقتصاد، المكاتب الإقليمية
٤- تقديم الدعم التقني إلى البلدان لمعالجة الالتزامات ومسائل التنفيذ والتفاوض والإبلاغ فيما يخص اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	شعبة النظم الإيكولوجية	شعبة القانون، المكاتب الإقليمية
٥- التوعية والاتصالات من أجل التكيف	شعبة الاتصالات	المكاتب الإقليمية
النواتج المقررة لفترة السنتين سعياً إلى تحقيق الإنجازات المتوقعة (ب): قيام البلدان على نحو مطرد باعتماد و/أو إدماج و/أو تنفيذ استراتيجيات إنمائية تنجم عنها انبعاثات منخفضة من غازات الاحتباس الحراري، وبالاستثمار في التكنولوجيا النظيفة		
١- تقديم الدعم لتحالف من البلدان والشركاء لإذكاء الوعي وتعزيز المعارف واتخاذ إجراءات التخفيف فيما يتعلق بملوثات المناخ القصيرة العمر	شعبة الاقتصاد	المكاتب الإقليمية

نواتج برنامج العمل	*الشعبة المسؤولة*	*الشعبة (الشُعب) والمكاتب الإقليمية المساهمة*
٢- إنتاج معارف علمية عن المسائل الناشئة ذات الصلة بصنع القرارات ورسم السياسات في مجال التنمية المنخفضة الانبعاثات (تقرير فجوة الانبعاثات، على سبيل المثال)	شعبة العلوم	المكاتب الإقليمية
٣- تقديم دعم تقني إلى البلدان لوضع أدوات وخطط وسياسات في مجال التنمية المنخفضة الانبعاثات	شعبة الاقتصاد	المكاتب الإقليمية
٤- تقديم دعم تقني إلى البلدان لتنفيذ مشاريع تتعلق بالطاقة المتجددة وبالكفاءة في استخدام الطاقة، وللتوسع في هذه المشاريع	شعبة الاقتصاد	المكاتب الإقليمية
٥- تعزيز استعداد البلدان والمؤسسات للحصول على التمويل المناخي أو لحشد ذلك التمويل، بجملة سبل منها تقديم الدعم لجعل المشاريع مقبولة مصرفياً وقابلة للتكرار	شعبة الاقتصاد	شعبة النظم الإيكولوجية، المكاتب الإقليمية
٦- تقديم دعم تقني إلى البلدان لمعالجة الالتزامات ومتطلبات الرصد والإبلاغ فيما يخص اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ودمج النتائج في تخطيط التنمية الوطنية	شعبة الاقتصاد	المكاتب الإقليمية
٧- تقديم دعم تقني إلى البلدان من خلال مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ المنشأين بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	شعبة الاقتصاد	شعبة النظم الإيكولوجية، المكاتب الإقليمية
٨- تسهيل إقامة الشراكات والشبكات التي تجمع بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تبادل المعارف والتعاون بين بلدان الجنوب	شعبة الاقتصاد	المكاتب الإقليمية
٩- التوعية والاتصالات من أجل تخفيف أثر تغير المناخ	شعبة الاتصالات	المكاتب الإقليمية
النواتج المقررة لفترة السنتين سعياً إلى تحقيق الإنجازات المتوقعة (ج): قيام البلدان على نحو متزايد باعتماد وتنفيذ سياسات وتدابير مراعية للغابات تحقق انخفاضات قابلة للقياس في الانبعاثات وكذلك منافع اجتماعية وبيئية		
١- تقديم دعم تقني إلى البلدان للوفاء بأركان وارسو للحصول على المدفوعات القائمة على النتائج، وهي: (أ) وضع وتنفيذ استراتيجيات أو خطط عمل وطنية للمبادرة المعززة؛ (ب) تشغيل نظم معلومات تتصل بالضمانات؛ (ج) إقامة نظم وطنية لرصد الغابات	شعبة النظم الإيكولوجية	المكاتب الإقليمية
٢- تقديم دعم استراتيجي لنهج تحويلي في مجال إدارة الأراضي	شعبة النظم الإيكولوجية	المكاتب الإقليمية
٣- التوعية والاتصالات بشأن المنافع المتحققة بفضل خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها	شعبة الاتصالات	المكاتب الإقليمية

الاحتياجات من الموارد: تغير المناخ

١١٨- تصل الموارد المالية والبشرية المخصصة لهذا البرنامج الفرعي في ميزانية الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ إلى ٢٦١,٤ مليون دولار وتغطي تكاليف ١٧٦ وظيفة، بالقياس إلى ١٨١,٣ مليون دولار و١٣٤ وظيفة في ميزانية الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. ويعزى الارتفاع العام في الموارد المالية إلى المساهمات المقدرة للأموال المخصصة والصناديق العالمية استنادا إلى الاتجاهات التي سادت خلال فترة السنتين الماضية. وهذا الارتفاع يعادله جزئيا انخفاض قدره ١٠,١ ملايين دولار في صندوق البيئة، تماشيا مع الانخفاض في الاعتمادات الإجمالية. وتُقترح زيادة قدرها ٦ وظائف في إطار صندوق البيئة، بالنظر إلى أن الوظائف القائمة تتواءم مع البرنامج الفرعي الذي تساهم فيه بصورة رئيسية. وفي إطار الأموال المخصصة والصناديق العالمية، تتماشى الزيادة المتوقعة في عدد الوظائف مع الزيادة المرتقبة في الموارد المالية ذات الصلة بما يفضي إلى زيادة ما يجري تنفيذه من مشاريع وأنشطة. وبناء على ذلك، سيتطلب الأمر وظائف إضافية. وخلافا للوظائف الأساسية الممولة من صندوق البيئة، تعد هذه الوظائف المرتبطة بالمشاريع ذات مدة محدودة، وتخضع استدامتها المالية والالتزامات المالية الخاصة بها للصكوك القانونية/العقود المبرمة مع الجهات المانحة، كذلك لعمر المشاريع التي تساهم فيها.

الجدول ٩ (أ)

الاحتياجات من الموارد المالية حسب فئة التمويل: تغير المناخ

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	*الموارد المالية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*		
	٢٠١٨-٢٠١٩	*التغيُّر*	٢٠٢٠-٢٠٢١
ألف - صندوق البيئة			
للوظائف	١٥ ٠٠٠	(٥٠٠)	١٤ ٥٠٠
لغير الوظائف	١٧ ٣٠٠	(٩ ٦٠٠)	٧ ٧٠٠
المجموع الفرعي ألف	٣٢ ٣٠٠	(١٠ ١٠٠)	٢٢ ٢٠٠
باء - الأموال المخصصة			
للوظائف			١٦ ٧٠٠
لغير الوظائف	١١٢ ٦٠٠	٣٢ ٢٠٠	١٢٨ ١٠٠
المجموع الفرعي باء	١١٢ ٦٠٠	٣٢ ٢٠٠	١٤٤ ٨٠٠
جيم - الصناديق العالمية			
للوظائف			٨ ٦٠٠
لغير الوظائف	٢٩ ٥٠٠	٥٤ ٠٠٠	٧٤ ٩٠٠
المجموع الفرعي جيم	٢٩ ٥٠٠	٥٤ ٠٠٠	٨٣ ٥٠٠
دال - تكاليف دعم البرامج			
للوظائف			٣ ٢٠٠
لغير الوظائف	٣ ٢٠٠	٤ ٠٠٠	٤ ٠٠٠
المجموع الفرعي دال	٣ ٢٠٠	٤ ٠٠٠	٧ ٢٠٠
هاء - الميزانية العادية			
للوظائف	٣ ٤٤٧	—	٣ ٤٤٧
لغير الوظائف	٢٧٥	—	٢٧٥
المجموع الفرعي هاء	٣ ٧٢٢	—	٣ ٧٢٢
المجموع (ألف + باء + جيم + دال + هاء)	١٨١ ٣٢٢	٨٠ ١٠٠	٢٦١ ٤٢٢

ملاحظة: قد تتباين الأرقام بشكل طفيف نظراً لتقريب الأعداد.

الجدول ٩ (ب)

الاحتياجات من الموارد البشرية حسب فئة التمويل: تغير المناخ

	الموارد من الموظفين (عدد الوظائف)		
الفئة	٢٠١٨-٢٠١٩	*التغيُّر*	٢٠٢٠-٢٠٢١
ألف- صندوق البيئة	٥٣	٦	٥٩
باء- الأموال المخصصة	٥٤	٤	٥٨
جيم- الصناديق العالمية	١٠	٢٣	٣٣
دال- تكاليف دعم البرامج	٧	٩	١٦
هاء- الميزانية العادية	١٠	_	١٠
المجموع (الف + باء + جيم + دال + هاء)	**١٣٤**	**٤٢**	**١٧٦**

ملاحظة: قد تتباين الأرقام بشكل طفيف نظراً لتقريب الأعداد.

البرنامج الفرعي ٢

الصمود أمام الكوارث والنزاعات

الجدول ١٠

أهداف فترة السنتين، والإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز، ومقاييس الأداء: الصمود أمام الكوارث والنزاعات

هدف المنظمة: تدرأ البلدان وتقلل على نحو مطرد الآثار البيئية للكوارث والنزاعات، إلى جانب بناء القدرة على الصمود أمام الأزمات في المستقبل[٣٥]

مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة على مستوى الأثر	الغاية ١-٥ من أهداف التنمية المستدامة: بناء قدرة جماعات الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثّرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بحلول عام ٢٠٣٠. *المؤشر: ١-٥-٣ عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية وفقا لإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ (المستوى الثاني، الوكالة الراعية: مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث)*
	الغاية ١١ ب من أهداف التنمية المستدامة: العمل بحلول عام ٢٠٢٠، على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. *المؤشران ١١-ب-١ عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من الكوارث وفقا لإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ (المستوى الثاني، الوكالة الراعية: مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث)، و ١١-ب-٢ نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من الكوارث وفقا لإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ (المستوى الثالث، الوكالة الراعية: مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث)*
قرارات جمعية البيئة ذات الصلة	قرار جمعية البيئة ١٥/٢ — حماية البيئة في المناطق المتضررة من النزاع المسلح قرار جمعية البيئة ١/٣ — التخفيف من حدة التلوث والسيطرة عليه في المناطق المتضررة من النزاع المسلح أو الإرهاب

الإنجازات المتوقعة للأمانة	*مؤشرات الإنجاز*	*الأهداف*	*المؤشرات ذات الصلة لأهداف التنمية المستدامة*
(أ) قيام البلدان والشركاء الدوليين بإدماج التدابير البيئية الرامية إلى الحد من المخاطر في	'١' عدد البلدان التي تُعالج فيها القضايا البيئية في إطار الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): +٩	المؤشر ١-٥-٣: عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية وفقا لإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ *(المستوى*

(٣٥) يشمل عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال الكوارث، والحوادث الصناعية، والنزاعات المسلحة التي لها آثار بيئية خطيرة.

هدف المنظمة: تدرأ البلدان وتقلل على نحو مطرد الآثار البيئية للكوارث والنزاعات، إلى جانب بناء القدرة على الصمود أمام الأزمات في المستقبل[٣٥]

السياسات والأطر الرئيسية[٣٦]	**وحدة القياس:** عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تتفق مع إطار سِنداي[٣٧]	التقدم المتوقع في حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (الهدف):+ ١ التقدم المتوقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ (الهدف):+١ التقدم المتوقع في حزيران/يونيه ٢٠٢١ (الهدف): + ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ (الهدف):+١ **مصادر البيانات وخطة التحليل:** التقارير المقدمة من الدول الأعضاء بشأن إطار سِنداي[٣٨]

الثاني، الوكالة الراعية: مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث)

(٣٦) يتعلق هذا الإنجاز المتوقع بغايات أهداف التنمية المستدامة ١١-٥: *التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠؛ و ١١-ب: العمل بحلول عام ٢٠٢٠، على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠؛ و١٣-١: تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك المخاطر؛ و١٦-١: الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان.*

(٣٧) يتسق هذا البرنامج الفرعي مع تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، المتفق عليه في مارس ٢٠١٥، الذي يحدد سبعة مشاريع غايات عالمية، إحداها (الغاية (هـ)) هي ''الزيادة بدرجة كبيرة في عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من المخاطر بحلول عام ٢٠٢٠''. وقد اعتمد برنامج الأمم المتحدة للبيئة مؤشر سنداي (هاء-١: عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من المخاطر تتفق مع إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠)، سعيا لكفالة الاتساق بين برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإطار سنداي. وبذلك يضمن برنامج الأمم المتحدة إضفاء الطابع المؤسسي على البيئة في عملية استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث. ومن الواضح أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ليس المنظمة الوحيدة التي تعمل في هذا المجال، ونحن نعترف تماما بمشكلة الإسناد التي ينطوي عليها هذا المؤشر. بيد أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يرى أن هذا المؤشر ملائم على مستوى النواتج حيث يُظهر مدى التصدي للمخاطر البيئية ضمن أطر التخطيط على المستوى الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، يساعد هذا المؤشر على تحديد السياق الذي يرتبط فيه المؤشر الثاني لهذا الإنجاز المتوقع ارتباطا مباشرا أوضح بعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(٣٨) هذه الغاية هي إحدى الغايات العالمية السبع لإطار سِنداي، والأولوية ٣ من أولويات العمل الأربع، الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث من أجل تعزيز القدرة على التحمل. ويمكن الاطلاع على إطار سِنداي في الموقع التالي https://www.unisdr.org/we/coordinate/sendai-framework. ويمكن الاطلاع على شبكة الرصد في الموقع التالي https://www.unisdr.org/we/monitor.

هدف المنظمة: تدرأ البلدان وتقلل على نحو مطرد الآثار البيئية للكوارث والنزاعات، إلى جانب بناء القدرة على الصمود أمام الأزمات في المستقبل[٣٥]

	'٢' عدد سياسات الشركاء الدوليين المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث التي تدمج أفضل الممارسات التي أوصى بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية[٣٩] **وحدة القياس:** عدد السياسات الهامة للاستراتيجية والوجهة العامتين للمنظمة والتي تدمج النُهج البيئية في الحد من المخاطر	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ٣٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): ٣٧ التقدم المتوقع في حزيران/يونيه ٢٠٢٠: + ١ التقدم المتوقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +١ التقدم المتوقع في حزيران/يونيه ٢٠٢١:+١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +١ **مصادر البيانات وخطة التحليل:** (أ) تقارير واستقصاءات الشركاء الدوليين (ب) الإشارات في السياسات إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة	المؤشر ٦-٥-٢: نسبة مساحة الأحواض العابرة للحدود التي وضع بشأنها ترتيب تشغيلي للتعاون المائي *(المستوى الثاني، الوكالتان الراعيتان: البرنامج الهيدرولوجي الدولي التابع لليونسكو، اللجنة الاقتصادية لأوروبا)*
(ب) اشتمال الاستجابة لحالات الطوارئ وخطط التعافي بعد الأزمات على الاعتبارات البيئية من أجل زيادة استدامة التعافي	'١' النسبة المئوية للطلبات القطرية للاستجابة لحالات الطوارئ التي يلبيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة **وحدة القياس:** النسبة المئوية للطلبات الرسمية للحصول على المساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي ترد من الحكومات أو من منسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة في حالات الكوارث أو النزاعات التي نُشر فيها فريق تابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إما بمفرده وإما ضمن فريق مشترك	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ٩٤,٤٤ (في المائة من الطلبات الواردة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧) كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): ٩٠ في المائة (من الطلبات الواردة تراكميا) التقدم المتوقع في حزيران/يونيه ٢٠٢٠:+ صفر (٩٠ في المائة على الأقل) التقدم المتوقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: + صفر (٩٠ في المائة على الأقل) التقدم المتوقع في حزيران/يونيه ٢٠٢١:+ صفر (٩٠ في المائة على الأقل)	المؤشر ١١-٥-١: عدد المتوفين والمفقودين والأشخاص المتضررين مباشرة من الكوارث لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة (أيضا ١٣-١-١) *(المستوى الثاني، الوكالة الراعية: مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث)* المؤشر ١١-٥-٢: الخسارة الاقتصادية المباشرة بالقياس إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والضرر الذي أصاب البنى التحتية، وعدد الاختلالات في الخدمات الأساسية من جراء الكوارث *(المستوى الثاني، الوكالة الراعية: مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث)*

(٣٩) يشير مصطلح ''الشركاء الدوليون'' في هذا السياق إلى المنظمات الدولية التي تعمل في مجال الاستجابة الإنسانية وتوفير المساعدات الإنسانية، أو أنشطة حفظ السلام وبناء السلام (مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومنظمات حكومية دولية أخرى)، وفي مجال الانتقال إلى التنمية الأطول أجلا (بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمؤسسات المالية مثل البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية، والمنظمات السياسية والإنمائية الإقليمية، وما إلى ذلك).

هدف المنظمة: تدرأ البلدان وتقلل على نحو مطرد الآثار البيئية للكوارث والنزاعات، إلى جانب بناء القدرة على الصمود أمام الأزمات في المستقبل[٣٥]

		كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: + صفر (٩٠ في المائة على الأقل) **مصادر البيانات وخطة التحليل:** (أ) قائمة الطلبات الرسمية التي ترد إلى الوحدة البيئية المشتركة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة — مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية) أو إلى فرع إدارة الأزمات في برنامج الأمم المتحدة للبيئة (ب) تقارير التقييم والبعثات والجهات المانحة
'٢' النسبة المئوية لخطط التعافي بعد الأزمات التي تضعها الحكومات أو الشركاء الدوليون[٤٠] وتتضمن توصيات منبثقة عن تقييمات برنامج الأمم المتحدة للبيئة[٤١] **وحدة القياس:** النسبة المئوية لخطط التعافي بعد الأزمات التي تتضمن توصيات لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بعد ستة أشهر كنسبة مئوية متجددة من العدد الإجمالي للتقييمات المنفذة خلال السنوات الخمس السابقة	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ٦٤ في المائة كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): + ٢ في المائة (٦٦ في المائة) التقدم في حزيران/يونيه ٢٠٢٠: + ١ في المائة (٦٧ في المائة) التقدم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +١ (٦٨ في المائة) التقدم في حزيران/يونيه ٢٠٢١: + ١ (٦٩ في المائة) التقدم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: + ١ (٧٠ في المائة) **مصادر البيانات وخطة التحليل:** تحليل خطط وتقارير التعافي بعد الأزمات الصادرة عن مؤتمرات الجهات المانحة بالمقارنة مع التوصيات الواردة في التقييمات الأصلية	

(٤٠) يشير مصطلح ''الشركاء الدوليون'' في هذا السياق إلى المنظمات الدولية التي تعمل في مجال الاستجابة الإنسانية وتوفير المساعدات الإنسانية، أو أنشطة حفظ السلام وبناء السلام (مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومنظمات حكومية دولية أخرى)، وفي مجال الانتقال صوب التنمية الأطول أجلا (بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمؤسسات المالية مثل البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية، والمنظمات السياسية والإنمائية الإقليمية).

(٤١) لما كان إعداد خطط التعافي بعد الأزمات يتطلب وقتًا طويلاً في كثير من الأحيان، فإن هذا المؤشر سيصف نسبة مئوية متجددة لجميع التقييمات التي تكشف عن مخاطر شديدة على مدى فترة خمس سنوات تنتهي قبل تاريخ التقرير بستة أشهر (أي ما يغطي فترة تبدأ ٦٦ شهراً وتنتهي ٦ أشهر قبل التقرير).

هدف المنظمة: تدرأ البلدان وتقلل على نحو مطرد الآثار البيئية للكوارث والنزاعات، إلى جانب بناء القدرة على الصمود أمام الأزمات في المستقبل[٣٥]

(ج) اعتماد البلدان المتضررة لسياسات رئيسية وممارسات مستدامة في إدارة الموارد البيئية والطبيعية إسهاما في التعافي والتنمية[٤٢]	'١' البلدان الخارجة من الأزمات تحرز تقدما وفقا لإطار قدرات البلدان بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة[٤٣] **وحدة القياس:** النسبة المئوية للبلدان التي يتمتع فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بحضور طويل الأجل وتقوم بالعدد المطلوب من الخطوات وفقا لإطار قدرات البلدان انطلاقا من خط أساس يحدد في بداية الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ٨٧ في المائة من البلدان التي قامت بخطوتين تراكميتين وفقا لإطار قدرات البلدان منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): + ١٣ (١٠٠ في المائة من البلدان التي قامت بخطوتين تراكميتين وفقا لإطار قدرات البلدان منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣) التقدم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: ٥٠ في المائة من البلدان التي قامت بخطوتين تراكميتين وفقا لإطار قدرات البلدان (منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧) التقدم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: ٥٠ في المائة من البلدان التي قامت بخطوتين تراكميتين وفقا لإطار قدرات البلدان (خلال فترة السنتين) **مصادر البيانات وخطة التحليل:** الاستقصاءات السنوية التي يستكملها فريق المشاريع القطرية[٤٤]

(٤٢) يتعلق هذا الهدف بغايات أهداف التنمية المستدامة١٦-٦: إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات؛ و ١١-ب: العمل بحلول عام ٢٠٢٠، على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططاً متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتمشى مع إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠؛ و ١٧-: تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

(٤٣) يهدف إطار قدرات البلدان إلى توفير تقييم موضوعي للقدرات القطرية في مجال إدارة البيئية وفقا لستة أبعاد هي: (١) إتاحة المعلومات وتوفير البيانات لاتخاذ قرارات مستنيرة؛ (٢) تعزيز المهارات المتعلقة بالتخطيط ووضع السياسات؛ (٣) تحسين الأطر التنظيمية؛ (٤) تقوية المؤسسات البيئية؛ (٥) القدرة على التنفيذ والإنفاذ؛ (٦) مشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات. ويتألف كل بعد من هذه الأبعاد من خمس خطوات. وتتولى أفرقة المشاريع القطرية، بالتشاور مع الشركاء الوطنيين، تقييم مستوى الإدارة البيئية لكل من هذه المكونات في نهاية كل عام وتقرر درجة إنجازها (إنجاز ناقص، إنجاز جزئي، إنجاز شبه تام، إنجاز تام).

(٤٤) تجدر الإشارة إلى أن عملية جمع البيانات لإطار قدرات البلدان تتطلب استخداما مكثفا جدا للوقت، ولذا فإنها تنفذ على أساس سنوي ضمانا لإعداد تقرير شامل.

الاستراتيجية

١١٩- الهدف العام لهذا البرنامج الفرعي هو كفالة بناء البلدان قدرات كافية على الصمود من أجل درء وتقليل الأسباب والآثار البيئية للكوارث الطبيعية والحوادث الصناعية والنزاعات المسلحة. واستشرافا لعام ٢٠٣٠، يتوخى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تحقق أعماله أثرا نهائيا يتمثل في تطبيق أفضل ممارسات الإدارة البيئية بطرق تقلل بدرجة كبيرة من التهديدات المحدقة بالصحة وسبل كسب العيش الناشئة عن الكوارث الطبيعية والحوادث الصناعية والنزاعات المسلحة. ومن شأن التنفيذ الفعال لهذا البرنامج الفرعي أن يشكل إسهاما مهما في جدول أعمال جمعية البيئة المتعلق بالتلوث، بالنظر إلى أن الكوارث الطبيعية والحوادث الصناعية والنزاعات المسلحة تكون في أحيان كثيرة مصادر قوية ومستمرة للتلوث.

١٢٠- وسيركز برنامج العمل على إدماج النُهج البيئية القائمة على أفضل الممارسات في سياسات وأطر البلدان والمجتمع الدولي الرئيسية المتعلقة بالحد من المخاطر والاستجابة لها والتعافي منها، بناء على طلب الدول الأعضاء[٤٥]. وسيُولي عناية خاصة لمواجهة أسباب وآثار انعدام الأمن البيئي من خلال العمل المتصل بفهم وتحديد التهديدات البيئية الناشئة المحدقة بالأمن، وبدعم الشركاء في منظومة الأمم المتحدة الساعين إلى التصدي لهذه التهديدات على كل من المستوى السياسي والبرامجي.

١٢١- وتتسم الشراكات العالمية والوطنية الفعالة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء، بأهمية كبرى لضمان أن تسفر جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن تغير هام، بالإضافة إلى الاستفادة من النتائج وضمان استدامتها.

١٢٢- وخلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، سيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تحقيق أثر ملموس بطرق ثلاث. فأولاً، سيسعى إلى كفالة اتباع المجتمع الدولي والبلدان المعرضة للخطر نُهج الإدارة البيئية القائمة على الممارسات الفضلى للوقاية من آثار الأزمات، بما فيها الكوارث الطبيعية والحوادث الصناعية والنزاعات المسلحة، وللحد منها[٤٦]. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالفعل مع العديد من الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا المجال من خلال الشراكة من أجل النهوض بالبيئة والحد من مخاطر الكوارث، وهي تحالف عالمي لوكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية ومعاهد متخصصة. ويشمل الشركاء الآخرون في هذا المجال الاتحاد الأفريقي، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وإدارة الشؤون السياسية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيضطلع شركاء القطاع الخاص بدور مهم بوجه خاص لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة الرامي إلى الحد من مخاطر الحوادث الصناعية وآثارها.

١٢٣- وثانياً، سيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تمكين البلدان والدوائر المعنية بالعمل الإنساني من الاستجابة على وجه السرعة للآثار البيئية للأزمات. ويعد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أحد الشركاء الرئيسيين في هذا المجال. ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالعمل من خلال الوحدة البيئة المشتركة التي يتعهدها مع هذا المكتب منذ ٢٥ عاما، أن يصل إلى الدوائر الأوسع نطاقا المعنية بالعمل الإنساني. وستؤدي هذه الشراكات دوراً حاسما في زيادة قدرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتوسيع نطاق النتائج، لاسيما من خلال إدماج أفضل الممارسات البيئية ضمن العمليات المتعلقة بالسياسات والتخطيط في المنظمات الأخرى.

(٤٥) تماشياً، ضمن جملة أمور، مع قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ (١٩٩١) المتعلق بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ.

(٤٦) وفقاً لما ورد في قراري الجمعية العامة ٣٧/٤٧ و ٢٤٢/٥٣.

١٢٤- وثالثاً، سيساند برنامج الأمم المتحدة للبيئة البلدان التي مرت بأزمة على الأخذ مجددا بالسياسات البيئية الرئيسية من أجل التشجيع على تعافيها بصورة أكثر استدامة وفعالية. والشركاء الرئيسيون في هذا الصدد هم الحكومات والجهات الفاعلة الوطنية، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان المتضررة من الأزمات، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة شؤون اللاجئين.

١٢٥- وسيحظى عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدعم من أنشطة الاتصالات لدمج البيئة ضمن الخطاب الذي يتناول القضايا الإنسانية بوجه عام. وستتيح الاتصالات لعمل المنظمة أن ينقل رسالة إيجابية عن الطريقة التي يمكن للتوجيه البيئي السليم أن يساعد بها على إنجاز أهداف التنمية المستدامة وتقوية صوت برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المناقشات اليومية المتعلقة بالصمود أمام الكوارث والنزاعات.

١٢٦- وستُنفذ الأنشطة بصورة متزايدة من خلال المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مع قيام موظفي تنسيق متفرغين بالاستفادة من خبرة شُعب برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبالعمل في ارتباط مع الشركاء الإقليميين. ويمكن ذكر العديد من هؤلاء الشركاء، وإن كان من المرجح أن يضطلع الشركاء التالون بدور محوري في هذا الصدد: الاتحاد الإفريقي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والوكالة الكاريبية لإدارة حالات الطوارئ المرتبطة بالكوارث، ومجلس التعاون الخليجي. وعلى الصعيد العالمي، سيستمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التعاون مع شركاء التثقيف من أجل مواصلة دعم التثقيف ونشر المعارف على نطاق أوسع بشأن اتباع النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية لبناء القدرة على الصمود أمام الكوارث والحد من مخاطرها.

١٢٧- وفي الوقت نفسه، سيستفيد البرنامج الفرعي من أوجه التآزر مع البرامج الفرعية الأخرى، لاسيما البرامج الفرعية المتعلقة بتغير المناخ؛ والإدارة البيئية؛ والنظم الإيكولوجية السليمة والمنتجة؛ والمواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء. وتتسم أوجه التآزر مع البرنامج الفرعي المتعلق بتغير المناخ بالأهمية بوجه خاص بالنظر إلى الصلات بين نُهج النظم الإيكولوجية إزاء الحد من مخاطر الكوارث والتكيف القائم على النظم الإيكولوجية وقضية الأمن البيئي الناشئة. ويعمل هذا البرنامج الفرعي أيضا بصورة نشطة مع الزملاء على نطاق المنظمة لضمان أن يشجع عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة التنمية الواعية بالمخاطر. ويتسق البرنامج الفرعي بشكل وثيق مع أهداف إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث، وكذلك مع أهداف التنمية المستدامة (وبخاصة الأهداف ١، و ١١، و ١٣، و ١٦، و١٧). وسيعزز الاعتبارات الجنسانية باستخدام بيانات مصنفة جنسانياً في التقييمات، بالإضافة إلى المشاركة في مشاريع محددة تشجع المساواة بين الجنسين في عمليات تقرير السياسات وأنشطة بناء القدرات.

الشكل ٢

نظرية التغيير – القدرة على الصمود أمام الكوارث والنزاعات

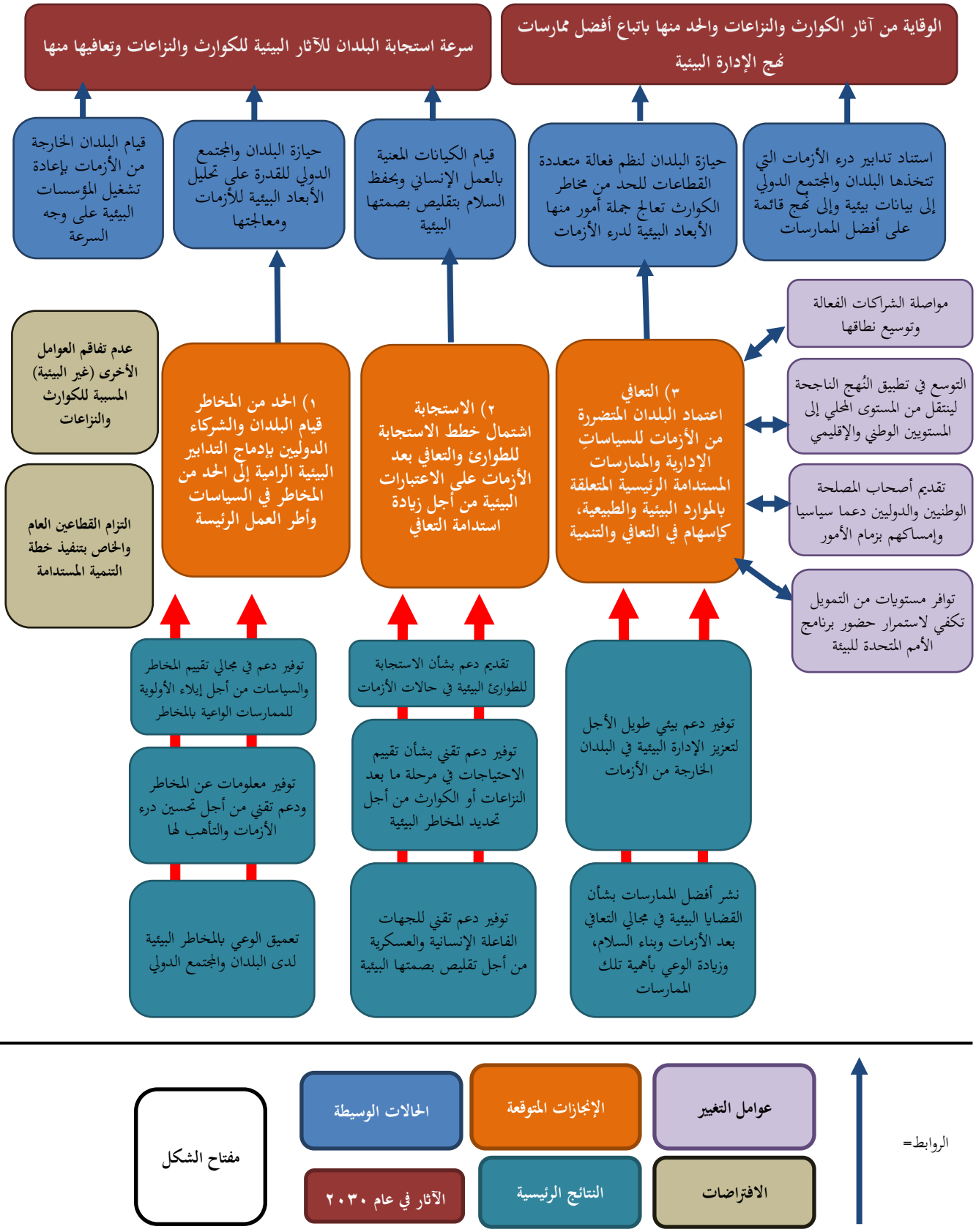

ملاحظة: تتعلق النتائج الرئيسية في نظرية التغيير إما بناتج واحد وإما بمجموعة من النواتج.

العوامل والمخاطر الخارجية

١٢٨- لما كانت الشراكات الفعالة عاملاً من عوامل النجاح الحاسمة، وجب توسيع نطاقها كي تؤثر على سياسات الوكالات المنفذة الرئيسة في المجالين الإنساني والأمني. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون البرنامج الفرعي قادرا على التوسع في تطبيق النُهج التجريبية لينتقل هذا التطبيق من المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي كي تحقق تلك النُهج أثراً شاملاً. وتشمل المخاطر التي تهدد الإنجازات المتوقعة للبرنامج الفرعي عوامل لا يمكن التحكم فيها، مثل ظواهر الطقس البالغة الشدة وتدهور النظم الإيكولوجية، من شأنها أن تزيد من ''الرياح المعاكسة'' التي يواجهها البرنامج الفرعي. ويتمثل أحد المخاطر الأخرى في أن العمليات السياساتية الرئيسية للأمم المتحدة ولغيرها من جهات قد لا تستمر في منح الأولوية للأسباب والآثار البيئية للأزمات.

الجدول ١١

النواتج المقررة لفترة السنتين: القدرة على الصمود أمام الكوارث والنزاعات

نواتج برنامج العمل	*الشعبة المسؤولة*	*الشعبة (الشعب) والمكاتب الإقليمية المساهمة*
النواتج المقررة لفترة السنتين سعياً إلى تحقيق الإنجازات المتوقعة (أ): قيام البلدان والشركاء الدوليين بإدماج التدابير البيئية الرامية إلى الحد من المخاطر في السياسات وأطر العمل الرئيسة		
١- توفير تقييمات المخاطر والدعم السياساتي والتدريب للشركاء الدوليين والشركاء في الأمم المتحدة من أجل تحفيز التعاون البيئي واتخاذ الإجراءات العملية لمعالجة العوامل البيئية التي تُسهم في مخاطر الكوارث والنزاعات	شعبة السياسات والبرامج	شعبة العلوم، شعبة الاقتصاد، شعبة الاتصالات، المكاتب الإقليمية
٢- توفير التدريب والمساعدة التقنية بشأن الأطر المؤسسية والقانونية للبلدان من أجل تحسين الاستعداد على الصعيدين الوطني والمحلي للتخفيف من المخاطر البيئية الناجمة عن الكوارث النزاعات	شعبة الاقتصاد	شعبة القانون، شعبة السياسات والبرامج، شعبة النظم الإيكولوجية، المكاتب الإقليمية
٣- التوعية من أجل إذكاء الوعي بالأسباب والآثار البيئية للأزمات، وتشجيع الإدارة السليمة للموارد الطبيعية كأداة لدرء الأزمات والتعافي منها في البلدان القليلة المناعة	شعبة الاتصالات	شعبة السياسات والبرامج، شعبة النظم الإيكولوجية، المكاتب الإقليمية
النواتج المقررة لفترة السنتين سعياً إلى تحقيق الإنجازات المتوقعة (ب): اشتمال خطط الاستجابة للطوارئ والتعافي بعد الأزمات على الاعتبارات البيئية من أجل زيادة استدامة التعافي		
١- تعبئة المساعدة التقنية لتقييم المخاطر البيئية الناجمة عن الكوارث والنزاعات، ولتحفيز اتخاذ الإجراءات من قبل البلدان المتضررة و/أو الشركاء الدوليين	شعبة السياسات والبرامج	شعبة القانون، شعبة السياسات والبرامج، شعبة النظم الإيكولوجية، المكاتب الإقليمية
٢- تقديم المساعدة التقنية إلى الجهات الفاعلة الإنسانية والعسكرية من أجل تقليص بصمتها البيئية	شعبة السياسات والبرامج	شعبة القانون، شعبة السياسات والبرامج، شعبة النظم الإيكولوجية، المكاتب الإقليمية
النواتج المقررة لفترة السنتين سعياً إلى تحقيق الإنجازات المتوقعة (ج): اعتماد البلدان المتضررة من الأزمات للسياسات الإدارية والممارسات المستدامة الرئيسية المتعلقة بالموارد البيئية والطبيعية، كإسهام في التعافي والتنمية		
١ - تقديم الدعم في مجال السياسات والمساعدة التقنية إلى البلدان المتضررة من أجل زيادة الاستدامة البيئية لبرامج التعافي وبناء السلام	شعبة السياسات والبرامج	شعبة القانون، شعبة السياسات والبرامج، شعبة النظم الإيكولوجية، شعبة الاقتصاد، شعبة الاتصالات، المكاتب الإقليمية

الاحتياجات من الموارد: القدرة على الصمود أمام الكوارث والنزاعات

١٢٩- تصل الموارد المالية والبشرية المخصصة لهذا البرنامج الفرعي في ميزانية الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ إلى ٣٩,٤ مليون دولار وتغطي تكاليف ٤٦ وظيفة، بالقياس إلى ٥١,١ مليون دولار و٦٩ وظيفة في ميزانية الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. ويعزى الانخفاض العام في الموارد المالية أساسا إلى المساهمات المقدرة للأموال المخصصة استنادا إلى الاتجاهات التي سادت خلال فترة السنتين الماضية. وعملا على التخفيف من أثر هذا الانخفاض، وضعت الأولوية لميزانية صندوق البيئة المرصودة لهذا البرنامج الفرعي من خلال تقليل نسبة ما اعتراها من التخفيض الذي ترتب على الانخفاض العام في صندوق البيئة، بالمقارنة مع البرامج الفرعية. وفيما يتعلق بالموارد البشرية، يعزى الانخفاض في عدد الوظائف في إطار صندوق البيئة إلى مواءمة الوظائف القائمة مع البرنامج الفرعي الذي تساهم فيه بصورة رئيسية. وفي إطار الأموال المخصصة والصناديق العالمية، يُواءَم الهبوط المتوقع المرتبطة في عدد الوظائف مع الانخفاض المرتقب في الموارد المالية المرتبطة بها.

الجدول ١٢ (أ)

الاحتياجات من الموارد المالية حسب فئة التمويل: القدرة على الصمود أمام الكوارث والنزاعات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الموارد المالية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
الفئة	٢٠١٨-٢٠١٩	*التغيُّر*	٢٠٢٠-٢٠٢١
ألف - صندوق البيئة			
للوظائف	١٠ ٠٠٠	(١ ٧٠٠)	٨ ٣٠٠
لغير الوظائف	١١ ٥٠٠	(٤ ٢٠٠)	٧ ٣٠٠
المجموع الفرعي ألف	٢١ ٥٠٠	(٥ ٩٠٠)	١٥ ٦٠٠
باء - الأموال المخصصة			
للوظائف			٤ ١٠٠
لغير الوظائف	٢٤ ٦٠٠	(٤ ٤٠٠)	١٦ ١٠٠
المجموع الفرعي باء	٢٤ ٦٠٠	(٤ ٤٠٠)	٢٠ ٢٠٠
جيم - الصناديق العالمية			
للوظائف		-	-
لغير الوظائف		-	-
المجموع الفرعي جيم		-	-
دال - تكاليف دعم البرامج			
للوظائف			٦٠٠
لغير الوظائف	٢ ٤٠٠	(١ ٤٠٠)	٤٠٠
المجموع الفرعي دال	٢ ٤٠٠	(١ ٤٠٠)	١ ٠٠٠
هاء - الميزانية العادية			
للوظائف	٢ ٤٥٣	-	٢ ٤٥٣
لغير الوظائف	١٦٦	-	١٦٦
المجموع الفرعي هاء	٢ ٦١٩	-	٢ ٦١٩
المجموع (ألف + باء + جيم + دال + هاء)	**٥١ ١١٩**	**(١١ ٧٠٠)**	**٣٩ ٤١٩**

ملاحظة: قد تتباين الأرقام بشكل طفيف نظراً لتقريب الأعداد.

الجدول ١٢ (ب)

الاحتياجات من الموارد البشرية حسب فئة التمويل: بناء القدرة على الصمود أمام الكوارث والنزاعات

	الموارد من الموظفين (عدد الوظائف)		
الفئة	٢٠١٨-٢٠١٩	*التغيُّر*	٢٠٢٠-٢٠٢١
ألف - صندوق البيئة	٣٦	(١٢)	٢٤
باء – الأموال المخصصة	١٩	(٧)	١٢
جيم – الصناديق العالمية	صفر	صفر	صفر
دال – تكاليف دعم البرامج	٦	(٤)	٢
هاء - الميزانية العادية	٨	صفر	٨
المجموع (الف + باء + جيم + دال + هاء)	**٦٩**	**(٢٣)**	**٤٦**

ملاحظة: قد تتباين الأرقام بشكل طفيف نظراً لتقريب الأعداد.

البرنامج الفرعي ٣

النظم الإيكولوجية السليمة والمنتِجة

الجدول ١٣

أهداف السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء: النظم الإيكولوجية السليمة والمنتِجة

هدف المنظمة: إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والبرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة بصورة متزايدة باتباع نهج متكامل يمكّنها من حفظ التنوع البيولوجي واستعادته، ويمكّن النظم الإيكولوجية من أداء وظائفها على المدى الطويل ومن تقديم المنتجات والخدمات

مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة على مستوى الأثر

غاية التنمية المستدامة ٢-٤: كفالة وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديدة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسِّن تدريجياً نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام ٢٠٣٠. *المؤشر: ٢-٤-١ نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة. (المستوى الثالث، الوكالات الراعية: منظمة الأغذية والزراعة، والأمم المتحدة)*

غاية التنمية المستدامة ٦-٦: حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام ٢٠٢٠. *المؤشر: ٦-٦-١ نسبة التغير في نطاق النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه خلال فترة من الزمن. (المستوى الثاني، الوكالات الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة اتفاقية رامسار)*

غاية التنمية المستدامة ١٤-١: منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بقدر كبير، ولا سيما التلوث الناجم عن الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام ٢٠٢٥. *المؤشر: ١٤-١-١ مؤشر فرط المغذيات في المناطق الساحلية وكثافة المخلفات البلاستيكية الطافية. (المستوى الثالث، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)*

غاية التنمية المستدامة ١٤-٢: إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بوسائل منها تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادتها إلى ما كانت عليه من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول عام ٢٠٢٠. *المؤشر: ١٤-٢-١ نسبة المناطق الاقتصادية الحصرية الوطنية التي تُدار باستخدام نُهج قائمة على النظم الإيكولوجية. (المستوى الثالث، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)*

غاية التنمية المستدامة ١٤-٣: تقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، بجملة وسائل منها تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات. *المؤشر: ١٤-٣-١ قياس متوسط الحموضة البحرية في مجموعة متفق عليها من محطات تمثيلية لأخذ العينات. (المستوى الثالث، الوكالات الراعية: اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو)*

غاية التنمية المستدامة ١٤-٥: حفظ ١٠ في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي، واستناداً إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام ٢٠٢٠. *المؤشر: ١٤-٥-١ التغطية بالمناطق المحمية بالنسبة إلى المناطق البحرية. (المستوى الأول، الوكالات الراعية:*

	المركز العالمي لرصد حفظ البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة اتفاقية رامسار) غاية التنمية المستدامة ١٥-١: كفالة حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وكفالة استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية، بحلول عام ٢٠٢٠. *المؤشرات: ١٥-١-١ مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة. (المستوى الأول، الوكالة الراعية: منظمة الأغذية والزراعة)* و*١٥-١-٢ نسبة المواقع الهامة التي تجسد التنوع البيولوجي لليابسة والمياه العذبة والتي تشملها المناطق المحمية، بحسب نوع النظام الإيكولوجي. (المستوى الأول، الوكالات الراعية: المركز العالمي لرصد حفظ البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)* غاية التنمية المستدامة ١٥-٣: مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتأثرة بالتصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالمٍ خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام ٢٠٣٠. *المؤشر: ١٥-٣-١ نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة. (المستوى الثالث، الوكالة الراعية: منظمة الأمم المتحدة لمكافحة التصحر)* غاية التنمية المستدامة ١٥-٥: اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام، بحلول عام ٢٠٢٠، بحماية الأنواع المهدَّدة ومنع انقراضها. *المؤشر: ١٥-٥-١ مؤشر القائمة الحمراء. (المستوى الثاني، الوكالة الراعية: الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعة)* غاية التنمية المستدامة ١٥-٩: إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات، على الصعيدين الوطني والمحلي، بحلول عام ٢٠٢٠. *المؤشر ١٥-٩-١ التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الوطنية المنشأة وفقاً للهدف ٢ من أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠. (المستوى الثالث، الوكالات الراعية: أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)*
قرارات جمعية البيئة ذات الصلة	قرار جمعية البيئة ١/٣ – الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية قرار جمعية البيئة ١/٩ – النظام العالمي للرصد البيئي – برنامج المياه قرار جمعية البيئة ٢/٣ – الاستثمار في القدرات البشرية من أجل التنمية المستدامة عن طريق التثقيف والتدريب في المجال البيئي قرار جمعية البيئة ٢/٤ – دور تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمسار ساموا باعتباره وسيلة لتيسير تحقيق أهداف التنمية المستدامة والوظائف والطرائق المرتبطة بهذا التنفيذ قرار جمعية البيئة ٢/١٠ – المحيطات والبحار قرار جمعية البيئة ٢/١٢ – الإدارة المستدامة للشعاب المرجانية قرار جمعية البيئة ٢/١٣ – الإدارة المستدامة لرأس المال الطبيعي من أجل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر قرار جمعية البيئة ٢/١٤ – التجارة غير القانونية في الأحياء البرية ومنتجات الحياة البرية قرار جمعية البيئة ٢/٢٤ – مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتعزيز التنمية المستدامة للرعي والمراعي

المنجزات المتوقعة من الأمانة	*مؤشرات الإنجاز*	*الغايات*	*مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية ذات الصلة*
(أ) إدماج سلامة وإنتاجية النظم الإيكولوجية البحرية والبرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة في التعليم والرصد وأطر التعاون عبر القطاعات والحدود[٤٧] على الصعيدين الوطني والدولي	'١' عدد البلدان وأطر التعاون عبر الحدود التي حققت تقدماً في رصد سلامة وإنتاجية النظم الإيكولوجية البحرية والبرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة، وفي الحفاظ عليها، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة البيئة[٤٨] **وحدة القياس:** عدد البلدان وأطر التعاون عبر الحدود[٤٩]	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): +٢٢ (٢٨) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +٢١ (٤٩) حزيران/يونيه ٢٠٢١: +١١ (٦٠) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +١٣ (٧٣) **مصادر المعلومات وخطة التحليل:** التقارير أو المواقع الإلكترونية الخاصة بوزارات البيئة أو منظمات البحار أو أحواض الأنهار الإقليمية أو المؤسسات الأخرى العابرة للحدود	المؤشر ٢-٤-١: نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة. *(المستوى الثالث، الوكالة الراعية: منظمة الأغذية والزراعة)* المؤشر ٢-٥-١: عدد الموارد الجينية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة المودعة في مرافق للحفظ على المدى المتوسط أو الطويل. *(المستوى الأول، الوكالة الراعية: منظمة الأغذية والزراعة)* المؤشر ٢-٥-٢: نسبة السلالات المحلية التي تصنف على أنها معرضة للخطر، أو غير معرضة للخطر، أو تقف عند مستوى غير معروف لخطر انقراضها. *(المستوى الأول، الوكالة الراعية: منظمة الأغذية والزراعة)* المؤشر ٦-٥-١: درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية (صفر-١٠٠). *(المستوى الثاني، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)* المؤشر ٦-٦-١: نسبة التغير في نطاق النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه خلال فترة من الزمن. *(المستوى الثاني، الوكالات الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة اتفاقية رامسار)* المؤشر ١٤-١-١: مؤشر فرط المغذيات في المناطق الساحلية وكثافة المخلفات البلاستيكية الطافية. *(المستوى الثالث، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)*

(٤٧) تشمل أطر التعاون عبر القطاعات المنصات والترتيبات المؤسسية الرسمية وغير الرسمية بين القطاعات المختلفة بشأن إدارة النظم الإيكولوجية، وذلك بهدف إدارة النظم الإيكولوجية لكفالة أدائها لوظائفها على المدى الطويل ولتحقيق عدة أهداف. وتشمل الأمثلة على ذلك المجالس الوزارية المعنية بقضية ما، والموائد المستديرة الوطنية أو الشاملة للقطاعات، والأفرقة العاملة أو الشراكات بين القطاعات العامة وشراكات المجتمع المدني. وتشمل أطرُ التعاون عبر الحدود هيئات إدارة البحار الإقليمية ومنظمات أحواض الأنهار والمناطق المحمية العابرة للحدود والبرامج الحكومية الدولية.

(٤٨) تُثبت البلدان أو مجموعات البلدان (بالنسبة للنظم الإيكولوجية العابرة للحدود) تحقيق تقدم في واحد أو أكثر من المجالات التالية: استخدام مؤشرات التنوع البيولوجي، وتأسيس مناطق محمية، وتوفر الخطط والسياسات الوطنية لحفظ الطبيعة، وتوفر خرائط تبين توزيع خدمات النظم الإيكولوجية ومنتجاتها، وزيادة التمويل المخصص لحفظ التنوع البيولوجي وأداء النظم الإيكولوجية لوظائفها. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مساعدة البلدان على تحقيق التقدم من خلال نظم الدعم الخاصة بتخطيط الترابط المكاني للنظم الإيكولوجية، وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب والشمال، والإرشاد بشأن الممارسات الفضلي على الصعيد العالمي.

(٤٩) يحتسب التقدم على المستوى العابر للحدود كوحدة تقدم واحدة.

المؤشر ١٤-٣-١: قياس متوسط الحموضة البحرية في مجموعة متفق عليها من محطات تمثيلية لأخذ العينات. *(المستوى الثالث، الوكالات الراعية: اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو)*

المؤشر ١٤-٥-١: نطاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية. *(المستوى الأول، الوكالة الراعية: المركز العالمي لرصد حفظ البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)*

المؤشر ١٥-١-١: مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة. *(المستوى الأول، الوكالة الراعية: منظمة الأغذية والزراعة)*

المؤشر ١٥-١-٢: نسبة المواقع الهامة التي تجسد التنوع البيولوجي لليابسة والمياه العذبة والتي تشملها المناطق المحمية، بحسب نوع النظام الإيكولوجي. *(المستوى الأول، الوكالة الراعية: المركز العالمي لرصد حفظ البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)*

المؤشر ١٥-٢-١: التقدم المحرز في إرساء الإدارة المستدامة للغابات. *(المستوى الثاني، الوكالة الراعية: منظمة الأغذية والزراعة)*

المؤشر ١٥-٣-١: نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة. *(المستوى الثالث، الوكالة الراعية: منظمة الأمم المتحدة لمكافحة التصحر)*

المؤشر ١٥-٤-١: التغطية محسوبة بالمناطق المحمية من المواقع المهمة للتنوع البيولوجي الجبلي. *(المستوى الثاني، الوكالة الراعية: المركز العالمي لرصد حفظ البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)*

المؤشر ١٥-٥-١: مؤشر القائمة الحمراء. *(المستوى الثاني، الوكالة الراعية: الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية)*

المؤشر ١٥-٧-١: نسبة الأحياء البرية المتجر بها، التي جرى صيدها أو الاتجار بها على نحو غير مشروع. *(المستوى الثاني، الوكالات الراعية: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع*

		الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض) المؤشر ١٥-٨-١: نسبة البلدان التي تعتمد تشريعات وطنية ذات صلة، وتخصص موارد كافية لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية أو مراقبتها. *(المستوى الثاني، الوكالة الراعية: الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعة)*
'٢' عدد البلدان وأطر التعاون عبر الحدود التي تثبت معرفة عميقة بقيمة خدمات النظم الإيكولوجية ودورها بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة(٥٠) **وحدة القياس:** عدد البلدان وأطر التعاون عبر الحدود التي تُدمج قيم خدمات النظم الإيكولوجية	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): +٣٣ (٤٩) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +٨ (٥٧) حزيران/يونيه ٢٠٢١: +٨ (٦٥) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +٩ (٧٤) **مصادر المعلومات وخطة التحليل:** التقارير والمواقع الإلكترونية الخاصة بالمنظمات واستقصاءات دوائر الإحصاء الوطنية	المؤشر ١١-٤-١: نصيب الفرد من مجموع النفقات (في القطاعين العام والخاص) التي تُنفق لصون وحماية وحفظ جميع أصناف التراث الثقافي والطبيعي، بحسب نوع التراث (ثقافي وطبيعي ومختلط، وما يعتبره مركز التراث العالمي تراثاً) ومستوى الحكم (وطني وإقليمي، ومحلي/بلدي)، ونوع الإنفاق (إنفاق تشغيلي/استثمار) ونوع التمويل المقدم من القطاع الخاص (تبرعات عينية، وتمويل من القطاع الخاص غير الربحي وبرامج الرعاية). *(المستوى الثالث، الوكالة الراعية: معهد اليونسكو للإحصاء)* المؤشر ١٥-٩-١: التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الوطنية المنشأة وفقاً للهدف ٢ من أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠. *(المستوى الثالث، الوكالات الراعية: أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)* المؤشر ١٧-١٩-١: القيمة الدولارية لجميع الموارد المتاحة لتعزيز القدرات الإحصائية في البلدان النامية. *(المستوى الأول، الوكالة الراعية: الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين)*
'٣' عدد البلدان ومجموعات البلدان التي تحسّن أطر التعاون عبر الحدود	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): صفر	المؤشر ٦-٥-١: درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية (صفر-١٠٠). *(المستوى الثاني، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)*

(٥٠) تُثبت البلدان أو مجموعات البلدان تحقيق التقدم في واحد أو أكثر من المجالات التالية: تقييم النظم الإيكولوجية، وجرد خدمات النظم الإيكولوجية أو إدراج رأس المال الطبيعي في قياس التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة. وسيواصل برنامج البيئة تقديم الدعم للبلدان من خلال تيسير الاتفاقات الدولية بشأن أساليب ومعايير قياس وجرد خدمات النظم الإيكولوجية، ومن خلال تقديم المساعدة التقنية لمؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الوطنية لإنجاز عملية تقييم وجرد خدمات النظم الإيكولوجية.

لإدارة النظم الإيكولوجية البحرية والبرية بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة[٥١]

وحدة القياس:
عدد البلدان وأطر التعاون عبر الحدود

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): +١٥ (١٥)
التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +١٧ (٣٢)
حزيران/يونيه ٢٠٢١: +٢ (٣٤)
كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +١ (٣٥)

مصادر المعلومات وخطة التحليل:
التقارير المرحلية عن المشاريع، ووثائق أصحاب المصلحة، واتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية، وتقارير/ منشورات الوزارات والحكومات؛
والاستراتيجيات أو الخطط أو البرامج الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام التي تتناول بشكل أكثر فعالية القضايا الشاملة لعدة قطاعات.

المؤشر ٦-٥-٢: نسبة مناطق أحواض المياه العابرة للحدود التي لها ترتيبات تنفيذية تتعلق بالتعاون في مجال المياه. *(المستوى الثاني، الوكالات الراعية: البرنامج الهيدرولوجي الدولي التابع لليونسكو، واللجنة الاقتصادية لأوروبا)*

المؤشر ١٤-٢-١: نسبة المناطق الاقتصادية الحصرية الوطنية التي تُدار باستخدام نُهج قائمة على النظم الإيكولوجية. *(المستوى الثالث، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)*

المؤشر ١٤-٦-١: التقدم الذي تحرزه البلدان في مدى تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. *(المستوى الثاني، الوكالة الراعية: منظمة الأغذية والزراعة)*

المؤشر ١٤-ج-١: عدد البلدان التي تحرز تقدماً في التصديق على صكوك متعلقة بالمحيطات تنفذ القانون الدولي، وفي قبول تلك الصكوك وتنفيذها بموجب أطر قانونية وسياساتية ومؤسسية، على النحو الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، من أجل حفظ المحيطات ومواردها، واستخدامها على نحو مستدام. *(المستوى الثالث، الوكالات الراعية: قسم شؤون المحيطات وقانون البحار بالأمم المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العمل الدولية، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بالمحيطات)*

المؤشر ١٥-٦-١: عدد البلدان التي اعتمدت أطرا تشريعية وإدارية وسياساتية لكفالة تقاسم المنافع على نحو عادل ومنصف. *(المستوى الثاني، الوكالة الراعية: أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي)*

(٥١) تُثبت البلدان أو مجموعات البلدان حدوث تحسّن في التنظيم المؤسسي للتعاون الشامل للقطاعات في واحد أو أكثر من المجالات التالية: الاتفاق بين القطاعات على أهداف الإدارة متعددة التخصصات لنظام إيكولوجي معين، والتقييمات الوطنية أو القطاعية لكفاية الموارد الطبيعية، ووجود خطط مكانية و/أو إدارية متفق عليها، وتطوير سيناريوهات أو تحليلات عمليات المفاضلة، والموائد المستديرة/الأفرقة العاملة الشاملة للقطاعات، والترتيبات المؤسسية الرسمية أو نظم إدارة الأداء المتعلقة بالنظم الإيكولوجية الشاملة للقطاعات. وسيواصل برنامج البيئة تقديم الدعم من خلال تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب والشمال، وتيسير إقامة الشراكات الإنمائية الشاملة للقطاعات، والدعم التقني للتقييمات القطاعية للعوامل الخارجية.

	’٤‘ عدد المؤسسات التعليمية التي تُدمج نهج النظم الإيكولوجية في أطرها التعليمية بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة **وحدة القياس:** عدد المؤسسات التعليمية	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس):٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): +١٨ (٢٠) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +٧ (٢٧) حزيران/يونيه ٢٠٢١: +٨ (٣٥) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +٩ (٤٤) **مصادر المعلومات وخطة التحليل:** تقارير المؤسسات التعليمية الشريكة	المؤشر ٤-٧-١: مدى تعميم ’١‘ تعليم المواطنة العالمية و’٢‘ التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك على جميع الصعد في (أ) السياسات التعليمية على الصعيد الوطني؛ (ب) المناهج الدراسية؛ (ج) تدريب المعلمين؛ (د) تقييم الطلاب. *(المستوى الثالث، الوكالة الراعية: معهد اليونسكو للإحصاء)* المؤشر ١٢-٨-١: مدى تعميم مراعاة ’١‘ تعليم المواطنة العالمية و’٢‘ التعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك التثقيف بشأن تغير المناخ) في (أ) السياسات التربوية الوطنية، (ب) المناهج الدراسية (ج) تدريب المعلمين (د) تقييم الطلاب. *(المستوى الثالث، الوكالتان الراعيتان: اليونسكو-معهد اليونسكو للإحصاء)* المؤشر ١٣-٣-١: عدد البلدان التي أدمجت التخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر في مناهج التعليم الابتدائي والثانوي والعالي. *(المستوى الثالث، الوكالات الراعية: منظمة الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومعهد اليونسكو للإحصاء)*
(ب) قيام مقرري السياسات في القطاعين العام والخاص باختبار إدماج سلامة وإنتاجية النظم الإيكولوجية في عملية صنع القرار الاقتصادي والنظر في ذلك	’١‘ عدد مؤسسات القطاع العام التي تقوم باختبار إدماج سلامة وإنتاجية النظم الإيكولوجية البحرية والبرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة في عملية صنع القرار الاقتصادي والنظر في ذلك بمساعدة من برنامج	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): صفر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): +١٤ (١٤) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠:+٥ (١٩) حزيران/يونيه ٢٠٢١: +٥ (٢٤) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +٥ (٢٩)	المؤشر ١٢-٧-١: عدد البلدان التي تنفذ السياسات وخطط العمل المتعلقة بالشراء العمومي المستدام. *(المستوى الثالث، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)* المؤشر ١٥-أ-١: المساعدة الإنمائية الرسمية والنفقات العامة الموجهة لحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً. *(المستوى الأول/الثالث، الوكالات الراعية: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي)*

الأمم المتحدة للبيئة[٥٢] **وحدة القياس:** عدد مؤسسات القطاع العام	**مصادر المعلومات وخطة التحليل:** التقارير المرحلية عن المشاريع، واستعراضات الإنفاق العام على البيئة، ومعايير الخيارات المتعلقة بالميزانيات، ونظم ترميز الميزانيات ووثائق قطرية أخرى	
'٢' عدد كيانات القطاع الخاص التي تختبر آليات نماذج أعمالها للتقليل من المخاطر المتعلقة بالنظم الإيكولوجية و/أو الآثار السلبية على النظم الإيكولوجية البحرية والبرية وتنظر في تلك النماذج وتعدّلها بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة[٥٣] **وحدة القياس:** عدد جهات القطاع الخاص	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): +٥٠ (٥٦) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +٢٠ (٧٦) حزيران/يونيه ٢٠٢١: +٢٠ (٩٦) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +١٠ (١٠٦) **مصادر المعلومات وخطة التحليل:** التقارير المرحلية عن المشاريع والتدريب ووثائق حلقات العمل وتقارير الشركات	المؤشر ١٧-٥-١: عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ نظماً لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً. *(المستوى الثالث، الوكالة الراعية: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)*

(٥٢) ينبغي للبلدان أن تثبت تحقيق التقدم في واحد أو أكثر من المجالات التالية: تطوير واختبار نماذج تحليل الآثار على النظم الإيكولوجية لأغراض الميزانية الوطنية وتقديم الحوافز المالية، واستحداث تقييم لأثر عمليات صنع القرار الاقتصادي على الصعيد الوطني واحتساب آثار الإنفاق العام على سلامة وإنتاجية النظم الإيكولوجية والإبلاغ عنها. ويمكن إثبات التقدم أيضاً بفرض متطلبات على القطاع الخاص للكشف عن طبيعة اعتماده على رأس المال الطبيعي وأثره فيه، واستخدام إجراءات وحوافز مالية قابلة للإنفاذ تُمنح للشركات التي تُدمج قيمة رأس المال الطبيعي وتُقيّمه وتأخذه بعين الاعتبار في نماذج أعمالها. وسيواصل برنامج البيئة تقديم الدعم للبلدان من خلال تطوير وإكمال نماذج خاضعة لاستعراض الأقران لتقييم آثار الميزانيات على النظم الإيكولوجية وأطر لتوزيع الحوافز المالية، وتطوير أدوات لتحليل السيناريوهات وتعزيز الشراكات الرامية إلى مطابقة التدفقات المالية مع الأهداف البيئية العالمية.

(٥٣) يتم إثبات مستوى التقدم الذي تحققه كيانات القطاع الخاص من خلال العناصر المتضَمنة في إعلان رأس المال الطبيعي (www.naturalcapitaldeclaration.org). وتشمل هذه العناصر على سبيل المثال: فهم الكيانات لتأثير نماذج أعمالها ولمدى اعتمادها على رأس المال الطبيعي، وإدماج القيمة والمخاطر والفرص النابعة عن رأس المال الطبيعي في الخدمات والمنتجات المالية (القروض والمنتجات الاستثمارية والتأمينية مثل نظم الاكتتاب الإلكترونية)، واحتساب استخدام رأس المال الطبيعي وصيانته والإبلغ عنه. وسيواصل برنامج البيئة تقديم الدعم لكيانات القطاع الخاص من خلال التوعية والبرامج والمنتجات المعرفية، مثل نماذج الروابط السببية بين القرارات الاستثمارية والآثار على النظم الإيكولوجية.

الاستراتيجية

١٣٠- يتمثل الهدف العام للبرنامج الفرعي المتعلق بالنظم الإيكولوجية السليمة والمنتِجة في مساعدة البلدان على الحفاظ على نظمها الإيكولوجية البحرية والبرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة وإدارتها من خلال نهج متكامل يمكّنها من كفالة أداء النظم الإيكولوجية للتنوع البيولوجي لوظائفها على المدى الطويل أو استعادتها لقدرتها على أداء تلك المهام، وتوفير سلع وخدمات النظم الإيكولوجية.

١٣١- ويتمثل الأثر النهائي الذي يسعى برنامج البيئة إلى تحقيقه بحلول ٢٠٣٠ من خلال البرنامج الفرعي للنظم الإيكولوجية السليمة والمنتِجة في توفير نظم إيكولوجية بحرية وبرية أسلم مدرة لفوائد – مثل المياه النظيفة والهواء النقي والحالة الجيدة للبيئة البحرية والبرية ونظم إنتاج الغذاء الآمنة والجمال الطبيعي والانتماء الثقافي – تدعم تحقيق رفاهية الرجال والنساء والأطفال وجميع الكائنات الحية الأخرى. ولإحداث هذا الأثر، سيعمل البرنامج وشركاؤه على تمكين الحكومات والقطاع العام والمجتمع المدني من التعاون واتخاذ قرارات ذات توجه كلي، ومواءمة تحقيق أهداف التنمية وأهداف مؤسسات الأعمال مع أداء النظم الإيكولوجية لوظائفها على المدى الطويل. ومن شأن أنشطة الدعوة والترويج أن تدعم تحقيق أثر البرنامج الفرعي وتبني وعياً مواتياً بالإدارة المتكاملة للنظم الإيكولوجية في البلدان المستهدفة للمساعدة في تنفيذ التدخلات التقنية.

١٣٢- وسيقوم البرنامج الفرعي بدفع التغيير على المديين القصير والطويل. فعلى المدى القصير، سيعزز البرنامج الفرعي الشراكات ويساعد البلدان على رصد واحتساب التنوع البيولوجي وسلامة وإنتاجية النظم الإيكولوجية بشكل أفضل، وبذلك يساعد على توجيه عمليات صنع القرار العامة والخاصة بصورة أفضل. وسيواصل البرنامج الفرعي العمل مع الشركاء القطاعيين لوضع أطر شاملة للقطاعات لإدارة النظم الإيكولوجية. وسيدعم أيضاً الاتفاقات واستخدام المنتجات المعرفية القائمة على العلم والتقليدية (مثل السيناريوهات، والخطط المكانية، وتحليلات عمليات المفاضلة، ونظم رصد الأداء القطاعي القائمة على النظم الإيكولوجية)، وذلك لضمان التآزر والتشجيع على إدارة النظم الإيكولوجية بطريقة تخدم أهدافاً وغايات متعددة للتنمية المستدامة، من ضمنها الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠. وتحقيقاً لهذا الغرض، سيعزز البرنامج الفرعي ويشجع الاتفاقات الحالية بشأن البحار الإقليمية في عملها الرامي إلى تحقيق الإدارة والاستخدام المستدامين للبيئة البحرية والساحلية، وسيشجع على إبرام الاتفاقات بشأن البحار الإقليمية حيثما كان ذلك ضرورياً.

١٣٣- ومن أجل تشجيع إحداث التغيير على المدى الطويل والارتقاء باعتبارات النظم الإيكولوجية السليمة والمنتِجة من أطراف الاقتصاد إلى وسطه، سيعمل البرنامج الفرعي مع مصارف التنمية والقطاع المالي، وقطاع الإنتاج الزراعي، وشركات استخراج الموارد في جملة شركاء، للتوعية بكيفية إدماج نهج النظم الإيكولوجية في صميم عملية صنع القرار الاقتصادي العام والخاص. وسيستهدف برنامج الأمم المتحدة للبيئة ترسيخ نهج النظم الإيكولوجية في الأطر السياساتية والتعليمية، بما في ذلك من خلال تعليم الخريجين الذين يمثلون مهنيي المستقبل في القطاعات المختلفة التي تتخذ قرارات تؤثر على سلامة وإنتاجية النظم الإيكولوجية (مثل الاقتصاديين والمهندسين والمحامين).

١٣٤- وسيدعم البرنامج الفرعي أيضاً مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع وتنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام ٢٠٢٠ والأعمال التحضيرية لتنفيذه لاحقاً وسيشجع وييسر أوجه التآزر بين الجهات الفاعلة المسؤولة عن تنفيذ الإطار. وسيشمل ذلك دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإدراج اعتبارات التنوع البيولوجي في مجموعة من الأولويات الاجتماعية والاقتصادية، وتوسيع نطاق الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في مجال الحفظ على أساس المناطق.

١٣٥- ويسلم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن المنظمات الدينية تؤدي دوراً قيادياً في دعم التوعية والدعم القطاعيين للإدارة المتكاملة للنظم الإيكولوجية. وسيقوم البرنامج الفرعي ببناء الشراكات والمشاركة في مبادرات مع تلك المنظمات مع ضمان توفير التوجيه والدعم التقني المناسبين لوضع أطر واتفاقات مؤسسية متعددة القطاعات لإدارة النظم الإيكولوجية.

١٣٦- وسيتم الاهتمام بشكل وثيق برصد التغيرات البيئية الجارية في منطقتي القطب الشمالي والقطب الجنوبي والتصدي لها، والتي كان لها أثر كبير على النظم الإيكولوجية البحرية والأرضية. وسوف تستند الأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى ولايته العالمية، إلى جانب دوره في العمليات والأطر الحكومية الدولية القائمة لمنطقتي القطب الشمالي والقطب الجنوبي. ويقتضي الترابط بين التغيرات في القطب الشمالي والاتجاهات والضغوط البيئية العالمية (مثل تغير المناخ وتلوث الهواء والماء والتجارة والسياحة والتنمية الاقتصادية ومصائد الأسماك والأنواع الغريبة الغازية)، مواءمة الحلول على المستوى العالمي مع تلك التي يتم بحثها واتباعها في منطقة القطب الشمالي من خلال هياكلها الإدارية (ولا سيما مجلس القطب الشمالي). ومع تغير البيئة في القطب الجنوبي، سوف تستمر الضغوط في الازدياد فيما يتعلق بالنظم الإيكولوجية الثمينة لهذه القارة البكر وسماتها، والتي تتعرض لضغوط متزايدة نتيجة الوجود البشري، والبحث والاستكشاف. وفي عصر العولمة، فإن فهم عامة الجمهور للآثار العالمية للتغيرات في منطقتي القطب الشمالي والقطب الجنوبي يمثل جزءاً من السعي إلى إيجاد حلول مناسبة للآثار الملموسة بالفعل، ولذلك سيولي برنامج الأمم المتحدة للبيئة اهتماماً خاصاً لنشر الوعي بالتحديات البيئية في القطبين على المستوى العالمي.

١٣٧- وسعياً لإنجاز هذا البرنامج الفرعي، سيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على إقامة وتعزيز الشراكات حول الإدارة المتكاملة للنظم الإيكولوجية، لا سيما بمواصلة إشراك الأوساط الأكاديمية والقطاع المالي ووزارات التخطيط والمالية، فضلاً عن الحكومات المحلية ومنظمات المزارعين. وسيستمر ويتعزز التعاون مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف[٥٤]، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات الإعلامية وكيانات الأمم المتحدة، خصيصاً فيما يتعلق بمجموعات التأييد القطاعية، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأغذية والزراعة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، والمنظمات المتعددة الأطراف المعنية بالمحيطات.

١٣٨- وسيكفل البرنامج الفرعي تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أنشطة تنفيذ المشاريع ورصدها، مع مراعاة الاختلافات بين المرأة والرجل واحتياجات كل من الجنسين وأدوارهما وأولوياتهما. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم حافظة مشاريع البرنامج الفرعي بدمج أطر نتائج المشاريع التي تستجيب للاعتبارات الجنسانية، بما في ذلك المؤشرات المصنفة حسب نوع الجنس. وسيتم تصميم وتنفيذ المشاريع في إطار البرنامج الفرعي بطريقة تتيح لكل من النساء والرجال (أ) المشاركة بشكل كامل وعلى قدم المساواة؛ (ب) الحصول على فوائد اجتماعية واقتصادية؛ (ج) عدم المعاناة بشكل غير متناسب من الآثار الضارة خلال عملية التنمية.

١٣٩- وسيتطلب إنجاز البرنامج الفرعي تعاوناً وثيقاً مع البرامج الفرعية الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبناء أوجه تآزر معها. وسيساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تهيئة الظروف المؤاتية بالعمل مع البرنامجين الفرعيين المعنيين بالإدارة البيئية وإبقاء البيئة قيد الاستعراض. وسيعمل البرنامج الفرعي جنباً إلى جنب مع البرامج الفرعية المعنية بتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد؛ والمواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء؛ وتغير المناخ، وبناء القدرة على الصمود أمام الكوارث والنزاعات، من أجل تخفيف بعض الضغوط الرئيسية التي تتعرض لها النظم الإيكولوجية، ومن أجل بناء قدرة النظم الإيكولوجية على الصمود وعلى تخفيف آثار الأزمات.

(٥٤) مثل الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، ومعاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية، واتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلاً للطيور المائية ومعاهدات وخطط عمل البحار الإقليمية.

الشكل ٣

نظرية التغيير – النظم الإيكولوجية السليمة والمنتِجة

ملاحظة: تتعلق النواتج الرئيسية في نظرية التغيير إما بنتائج فردية أو بمجموعة من النتائج.

العوامل الخارجية والمخاطر

١٤٠- يكمن أحد المخاطر الرئيسة التي تهدد إنجاز هذا البرنامج الفرعي في مدى استعداد القطاعات المختلفة ومجموعات التأييد الخاصة بها للعمل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويمكن للبرنامج الحد من هذا الخطر من خلال الدعوة وبناء الشراكات مع قطاعاتٍ خارج دائرة أنصار البيئة. ويمكن أيضاً الحد من هذا الخطر أيضاً إذا ساعدت الطبيعة المتكاملة لأهداف التنمية المستدامة على إثارة اهتمام أكبر بمسألة إدارة النظم الإيكولوجية. وعلاوة على ذلك فمن شأن التطور التكنولوجي (القدرات الحاسوبية والاستشعار عن بعد ووسائط التواصل الاجتماعي) تعزيز الشفافية واستيعاب العوامل الخارجية والتشجيع على اتخاذ قرارات أصوب، مما يساند بشكل إيجابي إنجاز البرنامج الفرعي. كما سيتطلب تحقيق أهداف البرنامج الفرعي تعبئة موارد كافية.

الجدول ١٤

النواتج المقررة لفترة السنتين: النظم الإيكولوجية السليمة والمنتِجة

نواتج برنامج العمل	*الشعبة المسؤولة*	*الشعب والمكاتب الإقليمية المساهمة*
النواتج المقررة لفترة السنتين سعياً إلى تحقيق الإنجازات المتوقعة (أ): إدماج قضايا سلامة وإنتاجية النظم الإيكولوجية البحرية والبرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة بصورة رسمية في التعليم والرصد وأطر التعاون عبر الحدود وعبر القطاعات على المستويين الوطني والدولي		
١- تقديم المساعدة التقنية وإقامة الشراكات لوضع مؤشرات للتنوع البيولوجي وأداء النظم الإيكولوجية لوظائفها، ورصد القضايا الرئيسة التي تؤثر على أداء النظم الإيكولوجية لوظائفها وعلى إنتاجيتها	شعبة العلم	شعبة النظم الإيكولوجية، وشعبة الاتصالات، وشعبة القانون البيئي، والمكاتب الإقليمية
٢- تقديم المساعدة التقنية وإقامة الشراكات في مجال التدابير الفعالة للحفظ ومتابعتها (إدارة النظم الإيكولوجية، والتمثيل والتواصل البيئي)	شعبة النظم الإيكولوجية	شعبة العلم، وشعبة الاتصالات، وشعبة الاقتصاد، والمكاتب الإقليمية
٣- تقديم الدعم لجهود الأمم المتحدة والجهود الدولية لتوحيد تدابير تقييم الخدمات والسلع الإيكولوجية وجردها (المخزونات والتدفقات)، وإدماج رأس المال الطبيعي في نظم رصد التنمية المستدامة، ومن ضمنها المحاسبة الشاملة للثروات	شعبة النظم الإيكولوجية	شعبة الاقتصاد، وشعبة العلم، وشعبة الاتصالات، والمكاتب الإقليمية
٤- تقديم الدعم للبلدان و/أو الأطر العابرة للحدود لتقييم خدمات النظم الإيكولوجية وجردها	شعبة الاقتصاد	شعبة النظم الإيكولوجية، وشعبة العلم، وشعبة الاتصالات، وشعبة الاقتصاد، والمكاتب الإقليمية
٥- التوعية وتقديم الدعم للقطاع الخاص والمؤسسات الوطنية من أجل إنجاز عملية تقييم خدمات النظم الإيكولوجية وجردها	شعبة الاقتصاد	شعبة النظم الإيكولوجية، وشعبة العلم، وشعبة الاتصالات، وشعبة الاقتصاد، والمكاتب الإقليمية
٦- تطوير ونشر الأدوات والمنهجيات الخاصة بالإدارة المتكاملة للنظم الإيكولوجية	شعبة النظم الإيكولوجية	شعبة القانون البيئي، وشعبة الاقتصاد، وشعبة الاتصالات، والمكاتب الإقليمية
٧- تقديم الدعم للأطر والاتفاقات المؤسسية عبر القطاعات بشأن إدارة النظم الإيكولوجية	شعبة النظم الإيكولوجية	شعبة القانون البيئي، وشعبة الاقتصاد، وشعبة الاتصالات، والمكاتب الإقليمية

نواتج برنامج العمل	*الشعبة المسؤولة*	*الشعب والمكاتب الإقليمية المساهمة*
٨- تقديم المساعدة التقنية وإقامة الشراكات من أجل وضع تقييمات وطنية لاستدامة الموارد فيما يتعلق بسلع وخدمات النظم الإيكولوجية	شعبة النظم الإيكولوجية	شعبة القانون البيئي، وشعبة الاقتصاد، وشعبة الاتصالات، والمكاتب الإقليمية
٩- تقديم المساعدة التقنية وإقامة الشراكات من أجل إدماج نهج النظم الإيكولوجية في الأطر التعليمية (مثلاً في المناهج الدراسية القطاعية ومناهج التعليم المستمر)	شعبة النظم الإيكولوجية	شعبة الاتصالات، وشعبة الاقتصاد، وشعبة القانون البيئي، وشعبة العلم، والمكاتب الإقليمية
١٠- تقديم الدعم التقني للجامعات لكي توفر التعليم المستمر في مجال نهج النظم الإيكولوجية	شعبة النظم الإيكولوجية	شعبة الاتصالات، وشعبة الاقتصاد، وشعبة القانون البيئي، وشعبة العلم، والمكاتب الإقليمية
١١- تطوير وترويج الأدوات والتقنيات المبدعة لإدماج نهج النظم الإيكولوجية في الأطر التعليمية	شعبة النظم الإيكولوجية	شعبة الاتصالات، وشعبة الاقتصاد، وشعبة القانون البيئي، وشعبة العلم، والمكاتب الإقليمية
النواتج المقررة لفترة السنتين سعياً إلى تحقيق الإنجازات المتوقعة (ب): قيام مقرري السياسات في القطاعين العام والخاص باختبار إدماج سلامة وإنتاجية النظم الإيكولوجية في صنع القرار الاقتصادي		
١- تقديم الدعم للمؤسسات الحكومية من أجل تجربة إدماج الاعتبارات المتعلقة بسلامة النظم الإيكولوجية وتَوافر الموارد في عمليات صنع القرار الاقتصادي	شعبة النظم الإيكولوجية	شعبة القانون البيئي، وشعبة الاتصالات، وشعبة العلم، والمكاتب الإقليمية
٢- تطوير ونشر الأدوات والمنهجيات الهادفة إلى إدماج اعتبارات سلامة النظم الإيكولوجية وتَوافر الموارد في عملية صنع القرار الاقتصادي	شعبة الاقتصاد	شعبة القانون البيئي، وشعبة الاتصالات، وشعبة العلم، والمكاتب الإقليمية
٣- التوعية بدور عملية صنع القرار الاقتصادي في تحقيق الأهداف المتعلقة بالنظم الإيكولوجية وكفاية الموارد، وبأثر سلامة النظم الإيكولوجية وتَوافر الموارد في النواتج الاقتصادية والاجتماعية	شعبة الاقتصاد	شعبة النظم الإيكولوجية، وشعبة القانون البيئي، وشعبة الاتصالات، وشعبة العلم، والمكاتب الإقليمية
٤- تقديم الدعم لكيانات القطاع الخاص من أجل تجربة إدماج سلامة النظم الإيكولوجية واعتبارات تَوافر الموارد في عملية صنع القرار الاقتصادي	شعبة الاقتصاد	شعبة النظم الإيكولوجية، وشعبة الاتصالات، وشعبة العلم، وشعبة القانون البيئي، والمكاتب الإقليمية
٥- تطوير ونشر الأدوات والمنهجيات لإدماج اعتبارات سلامة النظم الإيكولوجية وتَوافر الموارد في عملية صنع القرار الاقتصادي في القطاع الخاص	شعبة الاقتصاد	شعبة النظم الإيكولوجية، وشعبة الاتصالات، وشعبة العلم، وشعبة القانون البيئي، والمكاتب الإقليمية
٦- التوعية بدور عملية صنع القرار المالي في تحقيق الأهداف المتعلقة بالنظم الإيكولوجية وكفاية الموارد، وأثر سلامة النظم الإيكولوجية وتَوافر الموارد على النواتج الاقتصادية	شعبة الاقتصاد	شعبة النظم الإيكولوجية، وشعبة الاتصالات، وشعبة العلم، وشعبة القانون البيئي، والمكاتب الإقليمية

الاحتياجات من الموارد: النظم الإيكولوجية السليمة والمنتِجة

١٤١- تبلغ الموارد المالية والبشرية المخصصة لهذا البرنامج الفرعي في ميزانية الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ ما مقداره ١٨٩,٣ مليون دولار وتوفر ١٥٦ وظيفة، مقابل ١٦٩,٦ مليون دولار و١٣٦ وظيفة في ميزانية الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وتأتي الزيادة الإجمالية في الموارد المالية من مساهمات الصناديق المخصصة والعالمية المقدرة على أساس الاتجاهات التاريخية خلال فترة السنتين الماضية. ويقابل هذه الزيادة جزئياً انخفاض قدره ١٣,٨ مليون دولار من صندوق البيئة تمشياً مع الانخفاض العام في مجموع الموارد. وفيما يتعلق بالموارد البشرية، يُعزى الانخفاض البالغ ٤ وظائف في إطار صندوق البيئة إلى مواءمة الوظائف الحالية مع البرنامج الفرعي التي تسهم فيه بشكل أساسي. وفي إطار الصناديق المخصصة والعالمية، تتواءم الزيادة المتوقعة في عدد الوظائف مع الزيادة المتوقعة في الموارد المالية المرتبطة بها، مما يؤدي إلى تنفيذ المزيد من المشاريع والأنشطة.

الجدول ١٥ (أ)

الاحتياجات من الموارد المالية حسب فئة التمويل: النظم الإيكولوجية السليمة والمنتِجة

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

الفئة	*الموارد المالية (بآلاف الدولارات الأمريكية)*		
	٢٠١٨ - ٢٠١٩	*التغيرات*	٢٠٢٠ - ٢٠٢١
ألف - صندوق البيئة			
للوظائف	١٩ ٤٠٠	(٢ ١٠٠)	١٧ ٣٠٠
لغير الوظائف	٢٢ ٤٠٠	(١١ ٧٠٠)	١٠ ٧٠٠
المجموع الفرعي ألف	٤١ ٨٠٠	(١٣ ٨٠٠)	٢٨ ٠٠٠
باء - صناديق الأموال المخصصة			
للوظائف			٩ ٧٠٠
لغير الوظائف	٣٩ ٦٠٠	٢ ٨٠٠	٣٢ ٧٠٠
المجموع الفرعي باء	٣٩ ٦٠٠	٢ ٨٠٠	٤٢ ٤٠٠
جيم - الصناديق العالمية			
للوظائف			٨ ١٠٠
لغير الوظائف	٨٠ ٥٠٠	٣٢ ٠٠٠	١٠٤ ٤٠٠
المجموع الفرعي جيم	٨٠ ٥٠٠	٣٢ ٠٠٠	١١٢ ٥٠٠
دال - تكاليف دعم البرنامج			
للوظائف			١ ٨٠٠
لغير الوظائف	٣ ٤٠٠	(١ ٣٠٠)	٣٠٠
المجموع الفرعي دال	٣ ٤٠٠	(١ ٣٠٠)	٢ ١٠٠
هاء - الميزانية العادية			
للوظائف	٤ ١١٩	-	٤ ١١٩
لغير الوظائف	٢٧٨	-	٢٧٨
المجموع الفرعي هاء	٤ ٣٩٧	-	٤ ٣٩٧
المجموع (ألف + باء + جيم + دال + هاء)	**١٦٩ ٦٩٧**	**١٩ ٧٠٠**	**١٨٩ ٣٩٧**

ملاحظة: قد تتباين الأرقام بشكل طفيف نظراً لتقريب الأعداد.

الجدول ١٥ (ب)

الاحتياجات من الموارد البشرية حسب فئة التمويل: النظم الإيكولوجية السليمة والمنتِجة

الفئة	*الموارد من الموظفين (عدد الوظائف)*		
	٢٠١٨ - ٢٠١٩	*التغيرات*	٢٠٢٠ - ٢٠٢١
ألف - صندوق البيئة	٦٩	(٤)	٦٥
باء - صناديق الأموال المخصصة	١٣	٢١	٣٤
جيم - الصناديق العالمية	٣٤	١	٣٥
دال - تكاليف دعم البرنامج	٦	٣	٩
هاء - الميزانية العادية	١٤	(١)	١٣
المجموع (ألف + باء+ جيم + دال + هاء)	**١٣٦**	**٢٠**	**١٥٦**

البرنامج الفرعي ٤

الإدارة البيئية

الجدول ١٦

أهداف السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء: الإدارة البيئية

هدف المنظمة: أن يحقق اتساق السياسات والأطر القانونية والمؤسسية القوية الأهداف البيئية بشكل متزايد ضمن سياق التنمية المستدامة

مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة على مستوى الأثر[٥٥]

غاية التنمية المستدامة ١-ب: وضع أطر سياساتية سليمة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر. *المؤشر ١-ب-١ نسبة الإنفاق الحكومي الرأسمالي والمتكرر المخصص للقطاعات التي تفيد المرأة والفقراء والفئات الضعيفة على نحو غير متناسب. (المستوى الثالث)*

غاية التنمية المستدامة ١٦-١٠: كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية. *المؤشر ١٦-١٠-١ عدد ما تم التحقق منه من حالات القتل، والاختطاف، والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب للصحفيين والعاملين في الوسط الإعلامي المرتبطين بهم والنقابيين والمدافعين عن حقوق الإنسان خلال الاثني عشر شهراً الماضية. (المستوى الثالث، الوكالة الراعية: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الوكالات الشريكة: منظمة العمل الدولية، واليونسكو)*

غاية التنمية المستدامة ١٦-ب: تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية وإنفاذُها لتحقيق التنمية المستدامة. *المؤشر ١٦-ب-١ نسبة السكان الذين أبلغوا عن تعرضهم شخصياً لممارسات تمييزية أو تحرش خلال الاثني عشر شهراً السابقة لأسباب يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان التمييز على أساسها. (المستوى الثالث، الوكالة الراعية: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان)*

غاية التنمية المستدامة ١٧-١٤: تعزيز اتساق السياسات لأغراض التنمية المستدامة. *المؤشر ١٧-١٤-١ عدد البلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة. (المستوى الثالث، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)*

قرارات جمعية البيئة ذات الصلة

قرار جمعية البيئة ١/١١- التنسيق عبر منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة بما في ذلك فريق الإدارة البيئية

قرار جمعية البيئة ١/١٢- العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف

قرار جمعية البيئة ١/١٣- تنفيذ المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية

قرار جمعية البيئة ٢/٢- دور ووظائف المنتديات الإقليمية لوزراء البيئة والسلطات الإقليمية

قرار جمعية البيئة ٢/٥- إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

قرار جمعية البيئة ٢/١٦- تعميم مراعاة التنوع البيولوجي من أجل تحقيق الرفاه

قرار جمعية البيئة ٢/١٧- تعزيز أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة على صعيد تيسير التعاون والتآزر فيما بين الاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي

قرار جمعية البيئة ٢/١٨- العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يقدم لها خدمة الأمانة

قرار جمعية البيئة ٢/١٩- استعراض منتصف المدة للبرنامج الرابع لوضع القانون البيئي واستعراضه دورياً (برنامج مونتيفيديو الرابع)

قرار جمعية البيئة ٢/٢٥- تطبيق المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

قرار جمعية البيئة ٣/٢- تخفيف حدة التلوث من خلال تعميم مراعاة التنوع البيولوجي في القطاعات الرئيسية

(٥٥) يسهم هذا البرنامج الفرعي، من خلال طابعه الشامل والتمكيني، أيضاً في التقدم بشأن مؤشرات الأثر التي تتناولها أساساً البرامج الفرعية الأخرى، ولا سيما المؤشرات ٣-٩-١ و١٣-ب-١ و١٤-١-١ و١٥-ج-١ و١٥-٧-١ و١٥-أ-١.

قرار جمعية البيئة ٣/٣- إسهامات جمعية الأمم المتحدة للبيئة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

قرار جمعية البيئة ١١/٣- تنفيذ الفقرة ٨٨ (أ) — (ح) من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''

المنجزات المتوقعة من الأمانة	*مؤشرات الإنجاز*	*الغايات*[٥٦]	*مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية ذات الصلة*
(أ) تقارُب المجتمع الدولي بشكل متزايد نحو نُهُج مشتركة ومتكاملة لتحقيق الأهداف البيئية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠	'١' تناول كيانات الأمم المتحدة والمنظمات والمحافل الدولية المعنية بالقضايا أو النهج المتعلقة بالسياسات البيئية والناجمة عن المشورة السياساتية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة **وحدة القياس:** (أ) عدد وثائق السياسات أو الاستراتيجيات أو المبادرات أو الخطط الرسمية لكيانات الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية أو الناشئة عن المحافل الحكومية الدولية على المستوى العالمي التي تدمج القضايا أو النهج المتعلقة بالسياسات والناجمة عن المشورة السياساتية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): صفر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): +٤ (٤) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +٣(٧) التقدم المتوقع بحلول حزيران/ يونيه ٢٠٢١: +١ (٨) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +٢ (١٠) **مصادر المعلومات وخطة التحليل:** استعراض الوثائق الرسمية والوثائق الختامية الصادرة عن كيانات الأمم المتحدة والآليات المشتركة بين وكالاتها والمنظمات والمحافل الدولية	المؤشر ١٧-١٤-١: عدد البلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة. *(المستوى الثالث، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)* المؤشر ١٧-١٦-١: عدد البلدان التي أبلغت عن إحراز تقدم في ما يتعلق بأطر رصد فعالية التنمية لأصحاب المصلحة المتعددين التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. *(المستوى الثاني، الوكالات الراعية: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)*
	(ب) عدد وثائق السياسات أو الاستراتيجيات أو المبادرات أو الخطط الرسمية لكيانات الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية أو الناشئة عن دورات المحافل على المستوى الإقليمي التي تدمج القضايا أو النهج المتعلقة بالسياسات والناجمة عن المشورة السياساتية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): صفر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): +٨ (٨) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +٤ (١٢) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +٢ (١٤) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +٢ (١٦)	المؤشر ١٧-١٤-١: عدد البلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة. *(المستوى الثالث، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)* المؤشر ١٧-١٦-١: عدد البلدان التي أبلغت عن إحراز تقدم في ما يتعلق بأطر رصد فعالية التنمية لأصحاب المصلحة المتعددين التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. *(المستوى الثاني،*

(٥٦) يشار إلى قيمة بعض خطوط الأساس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الواردة أدناه على أنها صفر لأن أقرب مؤشر لبرنامج العمل السابق تتبع القضايا وليس الكيانات وهو غير قابل للمقارنة. ولذلك، لا يمكن نقل المؤشرات السابقة إلى الأمام.

المنجزات المتوقعة من الأمانة	مؤشرات الإنجاز	الغايات[٥٦]	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية ذات الصلة
		مصادر المعلومات وخطة التحليل: استعراض الوثائق الرسمية والوثائق الختامية الصادرة عن كيانات الأمم المتحدة والآليات المشتركة بين وكالاتها والمنظمات والمحافل الدولية	*الوكالات الراعية: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)*
'٢' الأخذ بالنُهُج الرامية إلى التنفيذ المتماسك للعديد من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف أو غيرها من الآليات المؤسسية متعددة الأطراف الأخرى، وذلك نتيجة للدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة **وحدة القياس:** عدد الكيانات على الصعد الوطنية أو الإقليمية أو العالمية التي قامت بإدماج نُهُج لتعزيز التنسيق والتعاون والتآزر في تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى أو غيرها من الآليات المؤسسية متعددة الأطراف في وثائق السياسات، أو في الاستراتيجيات أو خطط العمل أو الأطر المؤسسية الخاصة بها	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): صفر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): +١٦ (١٦) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +٨ (٢٤) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +٤ (٢٨) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +٤ (٣٢) **مصادر المعلومات وخطة التحليل:** استعراض الوثائق الصادرة فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما في ذلك: التقارير الوطنية؛ والسياسات والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية والإقليمية؛ والقرارات والمقررات وغيرها من وثائق الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والهيئات ذات الصلة	المؤشر ١٧-١٤-١: عدد البلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة. *(المستوى الثالث، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)*
'٣' الإجراءات السياساتية المتضافرة التي اتخذتها البلدان فيما يتعلق بالقضايا البيئية ذات الأهمية الدولية[٥٧] نتيجة للدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): صفر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): يتقرر لاحقاً التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +١ (١)		المؤشر ١٦-١٠-٢: عدد البلدان التي تعتمد وتطبق ضمانات دستورية و/أو تشريعية و/أو سياساتية لاطلاع الجمهور على المعلومات. *(المستوى الثاني، الوكالة الراعية: معهد اليونسكو للإحصاء)*

(٥٧) تُعرّف الأولويات البيئية عن قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة، أو عن العمليات الحكومية الدولية الأخرى، بما في ذلك القضايا التي قد تنشأ في دورات جمعية البيئة القادمة أو من الولايات العالمية الأخرى. ويمكن أن تشتمل النتائج المتوقعة على الاتفاقات القانونية الإقليمية أو العالمية الجديدة، أو تأسيس الشبكات أو أطر التعاون الأخرى لمعالجة قضايا مثل الاتجار غير المشروع بالسلع الأساسية الحساسة بيئياً أو التلوّث العابر للحدود واعتماد المعايير أو المبادئ التوجيهية الدولية.

المنجزات المتوقعة من الأمانة	مؤشرات الإنجاز	الغايات[٥٦]	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية ذات الصلة
	وحدة القياس: عدد القضايا البيئية ذات الأهمية الدولية التي عالجتها الحكومات عن طريق عملية سياساتية متضافرة، بما في ذلك الاتفاقات القانونية الدولية، وذلك نتيجة العمليات التي يدعمها برنامج البيئة	التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +صفر (١) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +١ (٢) **مصادر المعلومات وخطة التحليل:** استعراض نواتج العمليات الحكومية الدولية	المؤشر ١٧-١٤-١: عدد البلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة. *(المستوى الثالث، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)*
(ب) القدرات والسياسات المؤسسية و/أو الأطر القانونية المعزّزة من أجل تحقيق الأهداف البيئية الدولية المتفق عليها، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة	'١' عدد البلدان التي تمتلك قدرات مؤسسية وأطراً قانونية معزّزة من أجل تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بشكل كامل ولتحقيق الأهداف البيئية الدولية المتفق عليها، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة نتيجة للدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة **وحدة القياس:** عدد البلدان التي تثبت تقدمها في بُعد واحد أو أكثر من أبعاد تعزيز القدرات المؤسسية والأطر القانونية،[٥٨] وذلك نتيجة للدعم المقدم من برنامج البيئة	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): صفر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): +٢٠ (٢٠) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +٨ (٢٨) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +٤ (٣٢) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +٤ (٣٦) **مصادر المعلومات وخطة التحليل:** استعراض بوابات التشريعات والتقارير الوطنية ذات الصلة التي يتم إعدادها ضمن سياق الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتنفيذ خطة ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالإجراءات المؤسسية والقانونية المتخذة على المستوى الوطني	المؤشر ٥-أ-٢: نسبة البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها. *(المستوى الثاني، الوكالة الراعية: منظمة الأغذية والزراعة)* المؤشر ١٢-٤-١: عدد الأطراف في الاتفاقات البيئية الدولية المتعددة الأطراف المتعلقة بنفايات المواد الخطرة وغيرها من المواد الكيميائية، التي تفي بتعهداتها والتزاماتها في نقل المعلومات على النحو الذي يتطلبه كل اتفاق ذي صلة. *(المستوى الأول، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)* المؤشر ١٣-٢-١: عدد البلدان التي أبلغت عن وضع أو تفعيل سياسة/استراتيجية/خطة متكاملة تزيد قدراتها على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ وتعزز القدرة

(٥٨) تُثبت البلدان أو مجموعات البلدان على تحسن قدراتها المؤسسية وأطرها القانونية من خلال إحراز التقدم في المجالات التالية: (أ) إضفاء الطابع المؤسسي على الحوارات الشاملة للقطاعات التي تجري بين المؤسسات الوطنية القطاعية وتركز على البيئة والتعاون بشأنها؛ (ب) اعتماد أو تعزيز التشريعات البيئية العامة والقطاعية، بما في ذلك من أجل تعزيز الوضوح وقابلية الإنفاذ وتناول الأهداف البيئية للبلدان وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ (ج) إدماج الآليات التشاركية في التشريعات الوطنية المتعلقة بالبيئة؛ (د) تحديد ولاية واضحة ووضع الميزانية وتعيين الموظفين المتدربين من أجل إنفاذ التشريع الوطني؛ (هـ) تعزيز وصول الجمهور إلى المعلومات البيئية والمشاركة الفعالة للفئات الرئيسية وأصحاب المصلحة في عمليات صنع القرار المؤسسي (بما في ذلك في التعليق على السياسات أو اللوائح البيئية الوطنية، وتقييمات الأثر البيئي، والتصاريح، وغير ذلك من القرارات البيئية الرئيسية الأخرى.

المنجزات المتوقعة من الأمانة	مؤشرات الإنجاز	الغايات[٥٦]	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية ذات الصلة
			على التأقلم مع المناخ، والتنمية القائمة على انبعاثات منخفضة من غازات الاحتباس الحراري على نحو لا يهدد إنتاج الأغذية (بما في ذلك وضع خطط تكيُّف وطنية، وتقديم مساهمة محددة على الصعيد الوطني، وبلاغات وطنية، وتقرير عن المستجدات لفترة السنتين، أو غير ذلك). *(المستوى الثالث، الوكالة الراعية: منظمة الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ)* المؤشر ١٥-٦-١: عدد البلدان التي اعتمدت أطرا تشريعية وإدارية وسياساتية لكفالة تقاسم المنافع على نحو عادل ومنصف. *(المستوى الثاني، الوكالة الراعية: أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي)* المؤشر ١٥-٨-١: نسبة البلدان التي تعتمد تشريعات وطنية ذات صلة، وتخصص موارد كافية لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية أو مراقبتها. *(المستوى الثاني، الوكالة الراعية: الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية)* المؤشر ١٦-١٠-٢: عدد البلدان التي تعتمد وتطبق ضمانات دستورية و/أو تشريعية و/أو سياساتية لاطلاع الجمهور على المعلومات. *(المستوى الثاني، الوكالة الراعية: معهد اليونسكو للإحصاء)* المؤشر ١٧-١٤-١: عدد البلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة. *(المستوى الثالث، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)*

المنجزات المتوقعة من الأمانة	مؤشرات الإنجاز	الغايات[٥٦]	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية ذات الصلة
	’٢‘ إدماج البيئة في تخطيط التنمية المستدامة، بما في ذلك كجزء من إنجاز أهداف التنمية المستدامة نتيجة للدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة **وحدة القياس:** (أ) النسبة المئوية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تعمل على وضع أطر الأمم المتحدة للبرمجة المشتركة، والتي تُدمج الأهداف البيئية في هذه الأطر نتيجة للدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): يتقرر لاحقاً كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): ٧٠ التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: ٣٠ (في المائة من أطر البرمجة المشتركة للأمم المتحدة الموضوعة لفترة السنتين) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +٢٠ (٥٠) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +٢٠ (٧٠) **مصادر المعلومات وخطة التحليل:** استعراض أطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة وغيرها من أطر تخطيط مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة	المؤشر ١٥-٩-١: التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الوطنية المنشأة وفقاً للهدف ٢ من أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ (المؤشر الثالث من الهدف ٢ يقيس عدد البلدان التي أدمجت التنوع البيولوجي في الخطط والاستراتيجيات الوطنية للتنوع البيولوجي أو استراتيجيات الحد من الفقر أو خطط إنمائية رئيسية أخرى). *(المستوى الثالث، الوكالات الراعية: أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)* المؤشر ١٦-١٠-٢: عدد البلدان التي تعتمد وتطبق ضمانات دستورية و/أو تشريعية و/أو سياساتية لاطلاع الجمهور على المعلومات. *(المستوى الثاني، الوكالة الراعية: معهد اليونسكو للإحصاء)* المؤشر ١٧-١٤-١: عدد البلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة. *(المستوى الثالث، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)* المؤشر ١٧-١٥-١: مدى استخدام أطر النتائج وأدوات التخطيط المملوكة للبلدان من جانب مقدمي التعاون الإنمائي. *(المستوى الثاني، الوكالات الراعية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)*
	(ب) عدد البلدان التي تُدمج الأهداف البيئية في خطط التنمية المستدامة أو الاستراتيجيات أو خطط	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): يتقرر لاحقاً كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): +٢٠ (٢٠)	المؤشر ١٥-٩-١: التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الوطنية المنشأة وفقاً للهدف ٢ من أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي

المنجزات المتوقعة من الأمانة	مؤشرات الإنجاز	الغايات[٥٦]	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية ذات الصلة
	العمل أو عمليات إعداد الميزانية على الصعد الوطنية ودون الوطنية نتيجة الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة	التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +٨ (٢٨) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +٤ (٣٢) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +٤ (٣٢) **مصادر المعلومات وخطة التحليل:** استعراض المعلومات التي تم جمعها من البلدان عن سياسات التنمية المستدامة الوطنية والاستراتيجيات وخطط العمل والميزانيات التي تُدمج الأهداف البيئية، بما في ذلك ما يبلغ عنه في الاستعراضات الوطنية الطوعية	للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ (المؤشر الثالث من الهدف ٢ يقيس عدد البلدان التي أدمجت التنوع البيولوجي في الخطط والاستراتيجيات الوطنية للتنوع البيولوجي أو استراتيجيات الحد من الفقر أو خطط إنمائية رئيسية أخرى). *(المستوى الثالث، الوكالات الراعية: أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)* المؤشر ١٦-١٠-٢: عدد البلدان التي تعتمد وتطبق ضمانات دستورية و/أو تشريعية و/أو سياساتية لاطلاع الجمهور على المعلومات. *(المستوى الثاني، الوكالة الراعية: معهد اليونسكو للإحصاء)* المؤشر ١٧-١٤-١: عدد البلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة. *(المستوى الثالث، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)*
	'٣' عدد الشراكات التي تقام بين برنامج البيئة والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة للترويج لتحقيق الأهداف البيئية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة **وحدة القياس:** عدد اتفاقات الشراكات بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وممثلي المجموعات الرئيسة وأصحاب المصلحة الرئيسيين التي تسفر عن تشجيع إنجاز الأهداف البيئية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): +١٣ (٢٥) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +٣ (٢٨) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +١ (٢٩) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +٢ (٣١) **مصادر المعلومات وخطة التحليل:** المعلومات المتاحة على مواقع الإنترنت، أو التقارير أو النشرات الصحفية المتعلقة بالمبادرات المضطلع بها في سياق اتفاقات التعاون الاستراتيجي الموقّعة بين برنامج البيئة والمنظمات التي تمثل المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين	المؤشر ١٧-١٦-١: عدد البلدان التي أبلغت عن إحراز تقدم في ما يتعلق بأطر رصد فعالية التنمية لأصحاب المصلحة المتعددين التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. *(المستوى الثاني، الوكالات الراعية: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)*

الاستراتيجية

١٤٢- يتمثل الهدف العام لهذا البرنامج الفرعي في تقوية الإدارة البيئية من أجل دعم تحقيق الأهداف البيئية المتفق عليها دولياً، وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويتمثل الهدف النهائي في معالجة البُعد البيئي للتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ عن طريق وضع ترتيبات إدارة شاملة ومستدامة ومتماسكة. وسيعمل ذلك كأساس لمعالجة الأولويات البيئية بشكل فعال وإطلاق مسار إيجابي طويل الأجل من أجل البيئة يسهم فيه الجميع.

١٤٣- وتشمل المكونات المهمة للإدارة الشاملة والمستدامة والمتماسكة: البيانات والسياسات المستندة إلى العلم والمستنيرة والمتماسكة؛ وآليات لترجمة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وأهداف التنمية المستدامة والأهداف البيئية المتفق عليها دولياً والالتزامات الدولية الأخرى إلى سياسات وتشريعات وإجراءات وطنية ولضمان تنسيق هذا الإجراء تنسيقاً جيداً؛ والصكوك القانونية والأطر المؤسسية التي تمكّن البلدان من العمل معاً لحل القضايا البيئية العابرة للحدود الوطنية ومعالجة الأولويات الوطنية بفعالية؛ والمؤسسات القادرة على إنفاذ القانون والتصدي للانتهاكات والتي ترتكز إجراءاتها على سيادة القانون؛ والاعتراف بالحقوق البيئية وتعزيزها، بما في ذلك حيز لمشاركة أصحاب المصلحة.

١٤٤- وسيعزز البرنامج الفرعي تعزيز هذه المكونات عن طريق تقديم الخدمات والمنتجات التي تنعكس في النواتج المدرجة في الجدول ١٧، والتي ترد أيضاً في شكل موجز في نظرية التغيير باعتبارها نواتج رئيسية. ومن خلال تنفيذ هذه النواتج، يهدف برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تحقيق إنجازين متوقعين، يركزان على تشجيع زيادة التقارب الدولي لمختلف الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي نحو نُهُج مشتركة ومتكاملة، وتقوية القدرات المؤسسية الوطنية والأطر السياساتية والقانونية، على التوالي، لتحقيق الأهداف البيئية المتفق عليها دولياً وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبالتالي، فإن جهوده ستشمل المستويات الدولية والوطنية.

١٤٥- وبينما تصاغ هذه النواتج على أنها متعددة القطاعات، فإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة سيركز على الموضوعات المحددة ذات الأولوية التي نشأت من قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات مجلس حقوق الإنسان والأطر العالمية الأخرى. وتشمل هذه الموضوعات قضايا الإدارة الشاملة، مثل الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والوصول إلى العدالة ومكافحة الجرائم التي تؤثر تأثيراً خطيراً على البيئة، والمجالات المواضيعية المحددة مثل التنوع البيولوجي والحياة البرية والمناخ والمواد الكيميائية والنفايات والتلوث. وعلى سبيل المثال، سيُكمل البرنامج الفرعي أعمال البرامج الفرعية الأخرى المعنية بالنفايات البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة والتلوث بالرصاص، وسيُنفذ قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة ذات الصلة ويسهم فيها[٥٩]. وعلى وجه الخصوص، سيدعم العمل المتعلق بالتلوث من خلال المعلومات والفجوات وتحليل الاتجاهات المتعلقة بالنُهُج التنظيمية، ووضع تشريعات نموذجية وغيرها من المواد المعرفية والتوجيهية، فضلاً عن المساعدة التقنية لوضع التشريعات واللوائح الوطنية في البلدان وتعزيزها. وسيكون بوسع البرنامج الفرعي، من خلال طبيعته الشاملة، أن يتناول الأولويات الجديدة التي تحددها دورات جمعية الأمم

(٥٩) تشمل قرارات جمعية البيئة التي تتناولها أساساً برامج فرعية أخرى مثل القرارات ٣/١ بشأن الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية و١٤/٢ بشأن التجارة غير القانونية في الأحياء البرية ومنتجات الحياة البرية و٦/٢ بشأن دعم اتفاق باريس و٧/٢ بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات و١١/٢ و٧/٣ بشأن النفايات البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة و٩/٣ بشأن القضاء على التعرض للطلاء المحتوي على الرصاص وتعزيز الإدارة السليمة بيئياً لنفايات بطاريات الرصاص الحمضية.

المتحدة للبيئة في المستقبل، وأن يسهم في تنفيذ القرارات ذات الصلة في حدود الميزانية المعتمدة، إلا إذا توافرت موارد إضافية.

١٤٦- والإنجازات المتوقعة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ هي نفس الإنجازات التي تمت الموافقة عليها كجزء من برنامج عمل الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة قياس التقدم المحرز من خلال نفس المؤشرات، مما يساعد أيضاً على تحسين النطاق والتركيز الدقيق للإنجازات المتوقعة(٦٠). غير أنه جرى تعديل بعض وحدات القياس في برنامج العمل هذا تعديلاً طفيفاً مقارنة بوحدات القياس في برنامج عمل ٢٠١٨-٢٠١٩ لتعكس بشكل أفضل طبيعة العمل الذي يتم الاضطلاع به.

١٤٧- وسيركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تعزيز صورة البيئة ورسائل جمعية البيئة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وفي المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة وعلى عقد منتديات بيئية وزارية إقليمية. وسيواصل تقديم خدمات الأمانة لفريق الإدارة البيئية والمشاركة فيه ورئاسته، حيث إنه وسيلة رئيسية لضمان أن تتبع منظومة الأمم المتحدة نُهُجاً متماسكة بشأن البيئة سعياً لتحقيق البُعد البيئي من أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال فريق الإدارة البيئية، سيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحديد القضايا المدرجة على جدول الأعمال البيئي الدولي والتي تستدعي التعاون، وإيجاد وسائل للاستفادة من قدرته الجماعية في توفير استجابات الإدارة المتماسكة لتلك القضايا. كما سيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تشجيع التنسيق والتعاون والتآزر على نحو أفضل في تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف عن طريق العمل مع أمانات الاتفاقات ذات الصلة ومع الدول الأعضاء. كما سيعزز الدور الأساسي الذي تؤديه الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال جهوده الرامية إلى تعزيز التنفيذ المتسق للبُعد البيئي، على المستويين الدولي والوطني.

١٤٨- وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تشجيع تبني الممارسات السليمة بيئياً في منظومة الأمم المتحدة من خلال تقديم خدمات الخبراء إلى كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وسيتولى أيضاً، على مستوى أكثر استراتيجية، تنسيق وضع خطة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل إدماج البُعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة على مستوى السياسات والبرامج والمرافق، بناء على العمل الحالي المشترك بين الوكالات لفريق الإدارة البيئية وعملاً بالولايات العالمية.

١٤٩- وسيعزز البرنامج الفرعي أيضاً الاتفاقات الدولية والتعاون بشأن القضايا ذات الأهمية الإقليمية والعالمية عن طريق دعم العمليات الحكومية الدولية ذات الصلة. وسيركز على القضايا ذات الأولوية للدول الأعضاء، بما فيها القضايا التي تم تسليط الضوء عليها في قرار جمعية البيئة ١٩/٢ بشأن التطوير التدريجي للقانون البيئي، ويستجيب للولايات العالمية أو الإقليمية الأخرى.

١٥٠- وسيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالترويج لتقوية المؤسسات الوطنية، وتحسين قدرات التنفيذ والإنفاذ، وتحسين المعلومات العامة والتوعية وتعزيز السياسات والقوانين التي تمكن من تحقيق الأهداف البيئية. وسيكفل إدماج الاستجابة الجنسانية والشمول الاجتماعي في جميع جهود التعزيز المؤسسي، وسيعزز الطابع الشمولي والمراعي للاعتبارات الجنسانية للسياسات والقوانين. ولهذا الغرض، سيقوم برنامج البيئة بالاستثمار في أدوات المعرفة وفي مجال التدريب والمساعدة التقنية والاتصالات والنشر، بالشراكة مع الجهات الفاعلة الأساسية على الصعيدين العالمي والمحلي، بما في ذلك التفعيل الأقوى للروابط بين الأهداف البيئية ومبدأ ''عدم ترك أحد يتخلف عن الركب''.

(٦٠) المؤشر '١' للإنجاز المتوقع (ب)، مثلاً، من خلال الحاشية ٥٠ يحدد أيضاً المجالات المتوقع تحقيق فيها تقدم في تعزيز القدرات المؤسسية والأطر القانونية.

وسيسخر حضوره الإقليمي الاستراتيجي ويبني تدخلاته على تقييم الاحتياجات؛ وسيُعمم الدروس المستفادة من خلال تنفيذ البرامج التي أقامت روابط قوية مع المؤسسات الوطنية، بما في ذلك بشأن الفقر والبيئة، من أجل تكرار النتائج وتوسيع نطاقها وتعزيز التآزر بين البرامج الوطنية، من أجل تعزيز المؤسسات.

١٥١- وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع أهم الجهات الفاعلة من أجل التغيير، ولا يقتصر ذلك فقط على مقرري السياسات والمشرعين وغيرهم من أصحاب المصلحة العامين، المشاركين بشكل أساسي في سن وتعزيز تنفيذ الأطر السياساتية والقانونية، بل يشمل أيضاً المجتمع المدني، والشعوب الأصلية، والمنظمات الدينية، ووسائط الإعلام والقطاع الخاص، الذي تعتبر مشاركته ضرورية لضمان مشاركة جميع شرائح المجتمع في جهود دؤوبة لتعزيز الاستدامة البيئية. وسيُقيم برنامج الأمم المتحدة للبيئة شراكات ويشارك في مبادرات مع ممثلي هذه المجموعات ومع المنظمات ذات الصلة، بهدف زيادة الوعي على الصعيد العالمي، وتعميق مشاركة المجتمعات المحلية والمواطنين، وتعزيز الامتثال وزيادة الاستثمارات المستدامة عند الاقتضاء. كما سيواصل تعزيز سيادة القانون البيئي والحقوق البيئية والتمتع الآمن بها، بالتعاون الوثيق مع المنظمات التي تركز على حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة.

١٥٢- وسيعتمد برنامج الأمم المتحدة للبيئة على جهود ''توحيد الأداء'' والشراكات مع كيانات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى على أرض الواقع، ويستند إلى المبادرات المشتركة الناجحة ويوسع نطاقها بما في ذلك برنامج العمل المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الفقر والبيئة من أجل أهداف التنمية المستدامة، ويسخر بشكل كامل الفرص التي تتيحها منظومة الأمم المتحدة بعد إصلاحها للانخراط بشكل أوثق على الصعيد الوطني. وسيعزز ويوسع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعاونه مع كيانات الأمم المتحدة وهيئاتها والمنظمات الدولية الأخرى العاملة في مجال الإدارة البيئية، بما في ذلك اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وسيعمل أيضاً مع شبكات المؤسسات والخبراء، بما في ذلك شبكات القضاة والمدعين العامين، ومنظمات البرلمانيين، وشبكات الجمارك والإنفاذ الأخرى، والشبكات الوطنية والإقليمية للمدافعين عن البيئة، والجامعات ومراكز الامتياز. وسيعمل، على سبيل المثال، مع المعهد القضائي العالمي المعني بالبيئة لتعزيز قدرات القانون البيئي للهيئات القضائية في جميع أنحاء العالم.

١٥٣- ومن خلال البرنامج الفرعي المتعلق بالإدارة البيئية، سيسهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في غايات أهداف التنمية المستدامة التي تتناول أولويات بيئية محددة في جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، مع التركيز بقوة على الهدف ١٦ بشأن السلام والعدالة والمؤسسات والهدف ١٧ بشأن الشراكات من أجل تحقيق الأهداف. وبوصفه الوكالة الراعية للمؤشر ١٧-١٤-١ بشأن اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة، سيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الشركاء والدول الأعضاء على تحسين وتطبيق منهجية لقياس الآليات من أجل اتساق السياسات على المستوى الوطني ومواصلة النهوض بها. ويسهم البرنامج الفرعي، من خلال طبيعته الشاملة لعدة قطاعات، بشكل غير مباشر في تحقيق أهداف مواضيعية مختلفة، بما في ذلك تلك التي يتم تناولها بشكل مباشر في البرامج الفرعية الأخرى عن طريق تهيئة الظروف المواتية للعمل البيئي في جميع المجالات البيئية.

الشكل ٤

نظرية التغيير – الإدارة البيئية

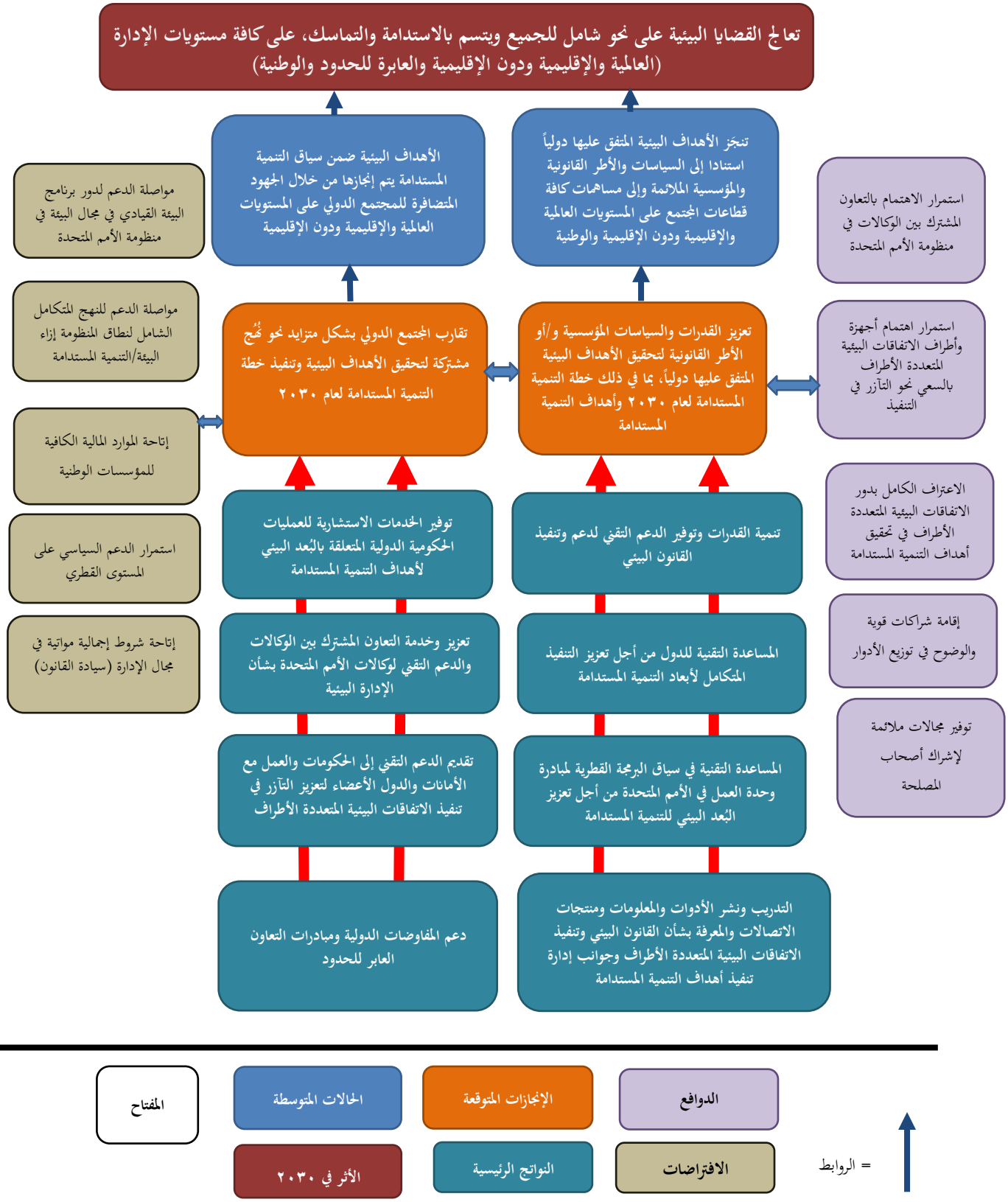

ملاحظة: تتعلق النواتج الرئيسية في نظرية التغيير إما بنتائج فردية أو بمجموعة من النتائج.

العوامل الخارجية والمخاطر

١٥٤- تتمثل الدوافع الحرجة لتحقيق النتائج المتوقعة في المشاركة والملكية المستدامتين من جانب الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين المستهدفين في الجهود المقررة. وسيكون من الدوافع المهمة تحديد مكانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشكل فعال في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تم إصلاحها والعمليات ذات الصلة المشتركة بين الوكالات لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة المحددة. وتشمل المخاطر الفساد وانعدام الاستقرار السياسي وانعدام الأمن، لأن هذه العوامل تميل إلى تقويض جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة الرامية إلى تشجيع تنفيذ سيادة القانون البيئي وبشكل أوسع نطاقاً تحقيق الأثر المتوقع على المدى الطويل، وهو تناول القضايا البيئية بطريقة شاملة ومستدامة ومتماسكة استناداً إلى سياسة متكاملة ومعايير ومؤسسات فعالة على جميع مستويات الإدارة بما يتماشى مع هدف التنمية المستدامة ١٦. ومن المخاطر الأخرى توافر التمويل غير المخصص لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، حيث سيؤثر ذلك على تنفيذ أنشطة البرامج الفرعية وتحقيق الإنجازات المتوقعة. وإلى جانب تكثيف جهود تعبئة الموارد، تشتمل تدابير تخفيف الأثر على استخدام نماذج التنفيذ المستدامة، مثل تعميم أدوات الحوكمة البيئية في برامج برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأخرى وبرامج شركائها.

الجدول ١٧

النواتج المقررة لفترة السنتين: الإدارة البيئية

نواتج برنامج العمل	*الشعبة المسؤولة*	*الجهات المساهمة من الشعب والمكاتب الإقليمية*
النواتج المقررة لفترة السنتين في سياق السعي لتحقيق الإنجازات المتوقعة (أ): تقارب المجتمع الدولي بشكل متزايد نحو نُهُج مشتركة ومتكاملة لتحقيق الأهداف البيئية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠		
١- الخدمات الاستشارية وخدمات الأمانة المقدمة إلى العمليات الحكومية الدولية العالمية، ومن أجل معالجة البُعد البيئي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠	شعبة القانون البيئي	شعبة العلم، والمكاتب الإقليمية
٢- الخدمات الاستشارية وخدمات الأمانة المقدمة إلى العمليات الحكومية الدولية على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية، ومن أجل معالجة البُعد البيئي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠	المكاتب الإقليمية	جميع الشعب
٣- الخدمات الاستشارية لتحقيق الاتساق على كامل نطاق المنظومة بشأن البيئة وتخضير عمليات الأمم المتحدة، وخدمات الأمانة المقدمة إلى الآليات المشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بقضايا البيئة والتنمية المستدامة	شعبة القانون البيئي	أمانة فريق الإدارة البيئية، وشعبة الاقتصاد
٤- الخدمات الاستشارية المقدمة إلى الحكومات من أجل تعزيز أوجه التآزر في تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، والاتفاقات المؤسسية متعددة الأطراف الأخرى	شعبة القانون البيئي	شعبة النظم الإيكولوجية، وشعبة الاقتصاد، والمكاتب الإقليمية
٥- منتجات إدارة المعلومات والمعارف المتعلقة بالتنفيذ المتماسك والمتآزر للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وتنفيذ البُعد البيئي لخطة ٢٠٣٠؛ وكذلك بشأن الاستجابات القانونية والمؤسسية للقضايا البيئية الناشئة التي تتسم بالأهمية دولية	شعبة القانون البيئي	شعبة العلم

نواتج برنامج العمل	*الشعبة المسؤولة*	*الجهات المساهمة من الشعب والمكاتب الإقليمية*
٦- الدعم التقني لأطر التعاون من أجل إدارة الموارد الطبيعية العابرة للحدود، والعمليات الحكومية الدولية التي تنظّم القضايا البيئية العالمية	شعبة القانون البيئي	شعبة النظم الإيكولوجية، وشعبة الاقتصاد، والمكاتب الإقليمية
النواتج المقررة لفترة السنتين في سياق السعي لتحقيق الإنجازات المتوقعة (ب): تعزيز القدرات والسياسات المؤسسية و/أو الأطر القانونية لتحقيق الأهداف البيئية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة		
١- الخدمات الاستشارية وتنمية القدرات من أجل تعزيز القدرات المؤسسية والأطر السياساتية والقانونية، بهدف معالجة البُعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة على نحو يتسم بالفعالية ويشمل الجميع	شعبة القانون البيئي	المكاتب الإقليمية
٢- الخدمات الاستشارية المقدمة من أجل دعم إدماج الأولويات البيئية في عمليات البرامج القطرية المشتركة للأمم المتحدة	المكاتب الإقليمية	شعبة السياسات والبرامج
٣- الخدمات الاستشارية المقدمة من أجل دعم البلدان في تطبيق نُهُج متكاملة إزاء الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في مجالي التخطيط وصنع السياسات على الصعد الوطنية ودون الوطنية، بما في ذلك لتعزيز الروابط بين مسائل الفقر والبيئة	شعبة النظم الإيكولوجية	شعبة القانون البيئي، والمكاتب الإقليمية
٤- الانخراط في العمل مع المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة من أجل دعم إقامة شراكات للنهوض بتحقيق الأهداف البيئية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز تطبيق المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية ومبادئ بالي التوجيهية	شعبة القانون البيئي	شعبة شؤون الإدارة، وشعبة السياسات والبرامج
٥- توفير منتجات التوعية والخدمات للحكومات والمواطنين والشركات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني لزيادة الوعي بتحقيق الأهداف البيئية من خلال الأطر السياساتية و/أو القانونية	شعبة الاتصالات	شعبة القانون البيئي، وشعبة السياسات والبرامج، والمكاتب الإقليمية

الاحتياجات من الموارد: الإدارة البيئية

١٥٥- تبلغ الموارد المالية والبشرية المخصصة لهذا البرنامج الفرعي في ميزانية الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ ما مقداره ٧٨,٥ مليون دولار لتوفير ١١٧ وظيفة، مقارنة بمبلغ ٧٨,٨ مليون دولار و١٤٢ وظيفة في ميزانية الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. ومن المتوقع أن تزيد الموارد المالية في إطار الأموال المخصصة على أساس الاتجاهات التاريخية خلال فترة السنتين الماضية. ويقابل هذه الزيادة انخفاض مكافئ في إطار صندوق البيئة تمشياً مع الانخفاض العام لمجموع الموارد. ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج الفرعي وضعت له الأولوية بحصوله على نسبة أقل من التخفيض المرتبط بصندوق البيئة مقارنة بالبرامج الفرعية الأخرى. وفيما يتعلق بالموارد البشرية، فإن عدد الوظائف في إطار صندوق الأموال المخصصة يعكس العدد الفعلي للوظائف النشطة. ومن ناحية أخرى، تمت إعادة مواءمة الوظائف الإضافية الأربع، في إطار صندوق البيئة، من البرامج الفرعية الأخرى استناداً إلى طبيعة العمل الذي تسهم فيه. وفي هذا البرنامج الفرعي، على الرغم من زيادة عدد الوظائف في إطار صندوق البيئة، فإن الميزانية المرتبطة بذلك تنخفض لأنه لا ينبغي النظر إلى التغييرات في تكاليف الموظفين من حيث عدد الوظائف فحسب، بل من حيث القيمة النقدية، مع الأخذ في الاعتبار الدرجات وجداول المرتبات ذات الصلة بها.

الجدول ١٨ (أ)

الاحتياجات من الموارد المالية حسب فئة التمويل: الإدارة البيئية

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

الفئة	*الموارد المالية (بآلاف الدولارات الأمريكية)*		
	٢٠١٨ - ٢٠١٩	*التغيرات*	٢٠٢٠ - ٢٠٢١
ألف - صندوق البيئة			
للوظائف	١٦ ٧٠٠	(١ ١٠٠)	١٥ ٦٠٠
لغير الوظائف	١٩ ٢٠٠	(٨ ٦٠٠)	١٠ ٦٠٠
المجموع الفرعي ألف	٣٥ ٩٠٠	(٩ ٧٠٠)	٢٦ ٢٠٠
باء - صناديق الأموال المخصصة			
للوظائف			٦ ٦٠٠
لغير الوظائف	٣٢ ٨٠٠	٩ ٢٠٠	٣٥ ٤٠٠
المجموع الفرعي باء	٣٢ ٨٠٠	٩ ٢٠٠	٤٢ ٠٠٠
جيم - الصناديق العالمية			
للوظائف			١٠٠
لغير الوظائف	-	٥٠٠	٤٠٠
المجموع الفرعي جيم	-	٥٠٠	٥٠٠
دال - تكاليف دعم البرامج			
للوظائف			٧٠٠
لغير الوظائف	٢ ٤٠٠	(٣٠٠)	١ ٤٠٠
المجموع الفرعي دال	٢ ٤٠٠	(٣٠٠)	٢ ١٠٠
هاء - الميزانية العادية			
للوظائف	٧ ٤٢٧	-	٧ ٤٢٧
لغير الوظائف	٢٧٨	-	٢٧٨
المجموع الفرعي هاء	٧ ٧٠٥	-	٧ ٧٠٥
المجموع (ألف + باء + جيم + دال + هاء)	**٧٨ ٨٠٥**	**(٣٠٠)**	**٧٨ ٥٠٥**

ملاحظة: قد تتباين الأرقام بشكل طفيف نظراً لتقريب الأعداد

الجدول ١٨ (ب)

الاحتياجات من الموارد البشرية حسب فئة التمويل: الإدارة البيئية

الفئة	*الموارد من الموظفين (عدد الوظائف)*		
	٢٠١٨ - ٢٠١٩	*التغيرات*	٢٠٢٠ - ٢٠٢١
ألف - صندوق البيئة	٦٤	٤	٦٨
باء - صناديق الأموال المخصصة	٤٩	(٢٧)	٢٢
جيم - الصناديق العالمية	-	١	١
دال - تكاليف دعم البرامج	٦	(٣)	٣
هاء - الميزانية العادية	٢٣	-	٢٣
المجموع (ألف + باء+ جيم + دال + هاء)	**١٤٢**	**(٢٥)**	**١١٧**

البرنامج الفرعي ٥

المواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء

الجدول ١٩

أهداف السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء: المواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء

هدف المنظمة: تساهم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وتحسينُ نوعية الهواء في توفير بيئة أكثر سلامة وصحة أفضل للجميع

مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة على مستوى الأثر

غاية التنمية المستدامة ٣-٩: الحد بقدر كبير من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة، وتلوّث الهواء والماء والتربة، بحلول عام ٢٠٣٠. *المؤشرات: ٣-٩-١ معدل الوفيات المنسوبة إلى تلوث الهواء في المنازل وتلوث الهواء المحيط (المستوى الأول، الوكالة الراعية: منظمة الصحة العالمية)؛ ٣-٩-٢ معدل الوفيات المنسوب إلى المياه غير المأمونة، وخدمات الصرف الصحي غير المأمونة والافتقار إلى المرافق الصحية (المستوى الأول، الوكالة الراعية: منظمة الصحة العالمية)؛ ٣-٩-٣ معدل الوفيات المنسوب إلى التسمم غير المتعمد (المستوى الأول، الوكالة الراعية: منظمة الصحة العالمية)*

غاية التنمية المستدامة ٦-٣: تحسين نوعية المياه بالحد من التلوث، ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة، وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمون بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام ٢٠٣٠. *المؤشرات: ٦-٣-١ نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة (المستوى الثاني، الوكالات الراعية: منظمة الصحة العالمية، وموئل الأمم المتحدة، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة)؛ ٦-٣-٢ نسبة الكتل المائية الآتية من مياه محيطة ذات نوعية جيدة (المستوى الثاني، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)*

غاية التنمية المستدامة ١١-٦: الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بطُرق منها إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام ٢٠٣٠. *المؤشرات: ١١-٦-١ نسبة النفايات الصلبة للمدن، التي تُجمع بانتظام ويجري تفريغها نهائياً على نحو كاف، من مجموع النفايات الصلبة للمدن، بحسب المدينة (المستوى الثاني، الوكالات الراعية: موئل الأمم المتحدة، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة)؛ ١١-٦-٢ المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات (على سبيل المثال الجسيمات من الفئة ٢,٥ والجسيمات من الفئة ١٠) في المدن (المرجَّح حسب السكان) (المستوى الأول، الوكالة الراعية: منظمة الصحة العالمية)*

غاية التنمية المستدامة ١٢-٤: تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة عمرها، وفقاً للأطر الدولية المتفق عليها، والحد كثيراً من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام ٢٠٢٠. *المؤشرات: ١٢-٤-١ عدد الأطراف في الاتفاقات البيئية الدولية المتعددة الأطراف المتعلقة بنفايات المواد الخطرة وغيرها من المواد الكيميائية، التي تفي بتعهداتها والتزاماتها في نقل المعلومات على النحو الذي يتطلبه كل اتفاق ذي صلة (المستوى الأول، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)؛ ١٢-٤-٢ نصيب الفرد من توليد النفايات الخطرة ونسبة النفايات الخطرة المعالَجة، بحسب نوع المعالجة (المستوى*

هدف المنظمة: تساهم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وتحسينُ نوعية الهواء في توفير بيئة أكثر سلامة وصحة أفضل للجميع	
الثالث، الوكالات الراعية: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة) غاية التنمية المستدامة ١٢-٥: الحد كثيراً من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام ٢٠٣٠. *المؤشر: ١٢-٥-١ معدل إعادة التدوير على الصعيد الوطني، وعدد أطنان المواد المعاد تدويرها (المستوى الثالث، الوكالات الراعية: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)* غاية التنمية المستدامة ١٤-١: منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بقدر كبير، ولا سيما التلوث الناجم عن الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام ٢٠٢٥. *المؤشر: ١٤-١-١ مؤشر فرط المغذيات في المناطق الساحلية وكثافة المخلفات البلاستيكية الطافية (المستوى الثالث، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)*	
قرارات جمعية البيئة ذات الصلة	قرار جمعية البيئة ١/٥ – المواد الكيميائية والنفايات قرار جمعية البيئة ١/٦ – الحطام البلاستيكي البحري والجسيمات البلاستيكية البحرية قرار جمعية البيئة ١/٧ – تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تحسين نوعية الهواء قرار جمعية البيئة ٢/٧ – الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات قرار جمعية البيئة ٢/١١ – النفايات البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة قرار جمعية البيئة ٢/٢١ – العواصف الرملية والترابية قرار جمعية البيئة ٣/٢ – تخفيف حدة التلوث من خلال تعميم مراعاة التنوع البيولوجي في القطاعات الرئيسية قرار جمعية البيئة ٣/٤ – البيئة والصحة قرار جمعية البيئة ٣/٦ – إدارة تلوث التربة لتحقيق التنمية المستدامة قرار جمعية البيئة ٣/٧ – القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة قرار جمعية البيئة ٣/٨ – منع وتخفيض تلوث الهواء من أجل تحسين نوعية الهواء على الصعيد العالمي قرار جمعية البيئة ٣/٩ – القضاء على الطلاء المحتوي على الرصاص وتعزيز الإدارة السليمة بيئياً لنفايات بطاريات الرصاص الحمضية قرار جمعية البيئة ٣/١٠ – معالجة تلوث المياه من أجل حماية وإصلاح النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه	

المنجزات المتوقعة من الأمانة	*مؤشرات الإنجاز*	*الغايات*	*مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية ذات الصلة*
(أ) وضع أو تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والآليات القانونية والمؤسسية والمالية التي تهدف إلى الإدارة السليمة للمواد الكيميائية	'١' عدد الحكومات على جميع المستويات التي تضع أو تنفذ السياسات أو الاستراتيجيات أو التشريعات أو خطط العمل التي تشجع الإدارة السليمة للمواد الكيميائية و/أو تنفذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف،	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): صفر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): ١٥	المؤشر ١٢-٤-١: عدد الأطراف في الاتفاقات البيئية الدولية المتعددة الأطراف المتعلقة بنفايات المواد الخطرة وغيرها من المواد الكيميائية، التي تفي بتعهداتها والتزاماتها في نقل المعلومات على النحو الذي يتطلبه كل اتفاق ذي صلة *(المستوى الأول، الوكالة*

هدف المنظمة: تساهم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وتحسينُ نوعية الهواء في توفير بيئة أكثر سلامة وصحة أفضل للجميع

في البلدان، وذلك في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المعنية، والنَهْج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (SAICM)[٦١]	والنهْج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة **وحدة القياس:** عدد الحكومات التي تُبلغ عن السياسات أو الاستراتيجيات أو التشريعات أو خطط العمل الجديدة التي وضعت/اعتُمدت أو نفذت فيما يتعلق القضايا العامة، بالإضافة إلى التفاصيل، بما في ذلك المتعلقة بالزئبق، والملوِّثات العضوية الثابتة، والمواد المستنفِدة لطبقة الأوزون،[٦٢] والرصاص وغيرها من مجالات المواد الكيميائية ذات الأولوية[٦٣]	التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +١٠ (٢٥) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +٥ (٣٠) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +٥ (٣٥) **مصادر المعلومات وخطة التحليل:** المراسلات والوثائق الحكومية الرسمية	*الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)*
	'٢' عدد شركات/ صناعات القطاع الخاص التي اتخذت إجراءات فيما يتعلق بتحسين إدارة المواد الكيميائية، بدعم من برنامج البيئة **وحدة القياس:** عدد شركات/ صناعات القطاع الخاص	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): صفر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): ٢٠ التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +٥ (٢٥) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +٢ (٢٧) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +٣ (٣٠)	المؤشر ١٤-١-١: مؤشر فرط المغذيات في المناطق الساحلية وكثافة المخلفات البلاستيكية الطافية. *(المستوى الثالث، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)*

(٦١) يشير هذا إلى الخطة العالمية الأوسع نطاقاً للمواد الكيميائية والنفايات.

(٦٢) سيشمل ذلك الإبلاغ وتبادل المعلومات في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف (مثل اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون واتفاقية مينماتا بشأن الزئبق) والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

(٦٣) تشمل الأمثلة على المواد الكيميائية ذات الأولوية المواد الكيميائية في المنتجات ومبيدات الآفات عالية الخطورة، والملوِّثات الصيدلانية الثابتة بيئياً.

هدف المنظمة: تساهم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وتحسينُ نوعية الهواء في توفير بيئة أكثر سلامة وصحة أفضل للجميع

			مصادر المعلومات وخطة التحليل: التقارير السنوية للشركات، والمراسلات الرسمية والاستطلاعات	
		’٣‘ عدد منظمات المجتمع المدني التي اتخذت الإجراءات فيما يتعلق بتحسين إدارة المواد الكيميائية، بدعم من برنامج البيئة **وحدة القياس:** عدد منظمات المجتمع المدني	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): صفر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): ٢٠ التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +١٠ (٣٠) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +٥ (٣٥) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +٥ (٤٠)	
			مصادر المعلومات وخطة التحليل: التقارير السنوية لمنظمات المجتمع المدني، والمراسلات الرسمية والاستطلاعات	
(ب) توضع في البلدان أو تنفَّذ السياسات والاستراتيجيات والآليات القانونية والمؤسسية والمالية الرامية إلى منع إنتاج النفايات والإدارة السليمة لها، ضمن أطر الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة والنهْج الاستراتيجي		’١‘ عدد الحكومات على جميع المستويات التي تنفذ السياسات وأفضل الممارسات الرامية إلى منع إنتاج النفايات والإدارة السليمة لها، وفقاً للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، والاتفاقات الدولية الأخرى ذات الصلة، بدعم من برنامج البيئة **وحدة القياس:** عدد الحكومات	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ٣٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): ٤٢ التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +١ (٤٣) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +٢ (٤٥) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +٣ (٤٨)	المؤشر ١١-٦-١: نسبة النفايات الصلبة للمدن، التي تُجمع بانتظام ويجري تفريغها نهائياً على نحو كاف، من مجموع النفايات الصلبة للمدن، بحسب المدينة *(المستوى الثاني، الوكالات الراعية: موئل الأمم المتحدة، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة)* المؤشر ١٢-٤-١: عدد الأطراف في الاتفاقات البيئية الدولية المتعددة الأطراف المتعلقة بنفايات المواد الخطرة وغيرها من المواد الكيميائية، التي تفي بتعهداتها والتزاماتها في نقل

هدف المنظمة: تساهم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وتحسينُ نوعية الهواء في توفير بيئة أكثر سلامة وصحة أفضل للجميع

للإدارة الدولية للمواد الكيميائية		**مصادر المعلومات وخطة التحليل:** عدد البلدان التي تُبلغ عن تنفيذ السياسات وأفضل الممارسات الرامية إلى منع إنتاج النفايات والإدارة السليمة لها	المعلومات على النحو الذي يتطلبه كل اتفاق ذي صلة. *(المستوى الأول، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)* المؤشر ١٢-٤-٢: نصيب الفرد من توليد النفايات الخطرة ونسبة النفايات الخطرة المعالَجة، بحسب نوع المعالجة *(المستوى الثالث، الوكالات الراعية: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)* المؤشر ١٢-٥-١: معدل إعادة التدوير على الصعيد الوطني، وعدد أطنان المواد المعاد تدويرها *(المستوى الثالث، الوكالات الراعية: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)* المؤشر ١٤-١-١: مؤشر فرط المغذيات في المناطق الساحلية وكثافة المخلفات البلاستيكية الطافية. *(المستوى الثالث، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)*
'٢'عدد شركات/صناعات القطاع الخاص التي تنفذ السياسات والممارسات السليمة الرامية إلى منع إنتاج النفايات والإدارة السليمة لها بدعم من برنامج البيئة **وحدة القياس:** عدد شركات/صناعات القطاع الخاص	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ٣٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): ٣٩ التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +٢ (٤١) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +٢ (٤٣) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +٢ (٤٥)		المؤشر ١٢-٥-١: معدل إعادة التدوير على الصعيد الوطني، وعدد أطنان المواد المعاد تدويرها *(المستوى الثالث، الوكالات الراعية: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)* المؤشر ١٤-١-١: مؤشر فرط المغذيات في المناطق الساحلية وكثافة المخلفات البلاستيكية الطافية. *(المستوى الثالث، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)*

هدف المنظمة: تساهم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وتحسينُ نوعية الهواء في توفير بيئة أكثر سلامة وصحة أفضل للجميع

			مصادر المعلومات وخطة التحليل: التقارير السنوية للشركات، والمراسلات الرسمية والاستطلاعات	
		’٣‘ عدد منظمات المجتمع المدني التي اتخذت إجراءات لتعزيز منع إنتاج النفايات وتحسين الإدارة السليمة لها، بدعم من برنامج البيئة **وحدة القياس:** عدد منظمات المجتمع المدني	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ٣٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): ٣٨ التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +٣ (٤١) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +١ (٤٢) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +٢ (٤٤) **مصادر المعلومات وخطة التحليل:** التقارير السنوية لمنظمات المجتمع المدني، والمراسلات الرسمية والاستطلاعات	المؤشر ١٢-٤-٢: نصيب الفرد من توليد النفايات الخطرة ونسبة النفايات الخطرة المعالَجة، بحسب نوع المعالجة *(المستوى الثالث، الوكالات الراعية: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)* المؤشر ١٤-١-١: مؤشر فرط المغذيات في المناطق الساحلية وكثافة المخلفات البلاستيكية الطافية. *(المستوى الثالث، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)*
(ج) تحديد مصادر الانبعاثات على الصعيد الوطني، ووضع السياسات، والأطر والآليات القانونية والتنظيمية والمالية والمؤسسية الرامية إلى التقليل من تلوّث الهواء، وبناءُ القدرات المؤسسية في مجال تحسين نوعية الهواء، وإجراء تقييمات لنوعية الهواء		’١‘ عدد الحكومات التي وضعت و/أو تستخدم قوائم جرد الانبعاثات وتقييمات لنوعية الهواء، مع إتاحة البيانات ومعلومات الرصد بدعم من برنامج البيئة **وحدة القياس:** عدد الحكومات	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ٤٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): ٥٥ التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +٥ (٦٠) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +٥ (٦٥) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +٥ (٧٠) **مصادر المعلومات وخطة التحليل:** المراسلات والوثائق الحكومية الرسمية والاستطلاعات	المؤشر ٣-٩-١: معدل الوفيات المنسوبة إلى الأسر المعيشية وتلوث الهواء المحيط *(المستوى الأول، الوكالة الراعية: منظمة الصحة العالمية)* المؤشر ١١-٦-٢: المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات (على سبيل المثال الجسيمات من الفئة ٢,٥ والجسيمات من الفئة ١٠) في المدن (المرجَّح حسب السكان) *(المستوى الأول، الوكالة الراعية: منظمة الصحة العالمية)*
		’٢‘ عدد الحكومات التي وضعت أو اعتمدت سياسات وأنواع تكنولوجيا/ ممارسات ومعايير وأطر وآليات قانونية	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): صفر	المؤشر ٣-٩-١: معدل الوفيات المنسوبة إلى تلوث الهواء في المنازل وتلوث الهواء المحيط *(المستوى*

هدف المنظمة: تساهم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وتحسينُ نوعية الهواء في توفير بيئة أكثر سلامة وصحة أفضل للجميع

وتنظيمية ومالية ومؤسسية من أجل تحسين نوعية الهواء بدعم من برنامج البيئة **وحدة القياس:** عدد الحكومات	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): ٨ التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +٥ (١٣) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +٣ (١٦) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +٣ (١٩) **مصادر المعلومات وخطة التحليل:** المراسلات، والوثائق، والاستطلاعات الرسمية	*الأول، الوكالة الراعية: منظمة الصحة العالمية)* المؤشر ١١-٦-٢: المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات (على سبيل المثال الجسيمات من الفئة ٢,٥ والجسيمات من الفئة ١٠) في المدن (المرجَّح حسب السكان) *(المستوى الأول، الوكالة الراعية: منظمة الصحة العالمية)*
'٣' عدد الحكومات التي رفعت مستوى الوعي بأهمية نوعية الهواء وأتاحت بيانات رصد نوعية الهواء وغيرها من المعلومات لاطلاع الجمهور على نحو ميسور الفهم، وذلك بدعم من برنامج البيئة. **وحدة القياس:** عدد الحكومات	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): صفر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): ١٠ التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +٥ (١٥) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +٣ (١٨) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +٢ (٢٠) **مصادر المعلومات وخطة التحليل:** المراسلات والوثائق الحكومية الرسمية والاستطلاعات	المؤشر ٣-٩-١: معدل الوفيات المنسوبة إلى تلوث الهواء في المنازل وتلوث الهواء المحيط *(المستوى الأول، الوكالة الراعية: منظمة الصحة العالمية)* المؤشر ١١-٦-٢: المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات (على سبيل المثال الجسيمات من الفئة ٢,٥ والجسيمات من الفئة ١٠) في المدن (المرجَّح حسب السكان) *(المستوى الأول، الوكالة الراعية: منظمة الصحة العالمية)*

الاستراتيجية

١٥٦- يتمثل الهدف العام للبرنامج الفرعي المتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء في تقديم الدعم إلى البلدان في جهودها الرامية إلى إدارة المواد الكيميائية والنفايات، وتحسين نوعية الهواء بطريقة سليمة بغية التقليل إلى حد كبير من الآثار الضارة على البيئة وصحة الإنسان. ويتيح تناول مسائل المواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء بطريقة متكاملة فرصاً لمعالجة قضايا التلوث بشكل فعال وبناء النُهُج الدائرية، مع مراعاة الطابع المتداخل لتلك المسائل ومظاهرها المختلفة خلال دورة حياة المنتج، على النحو الذي ينعكس أيضاً في ولايات مختلف الاتفاقات والمبادرات والنُهُج البيئية المتعددة الأطراف. ومن المتوقع أن تؤدي معالجة تلوث الهواء الداخلي والخارجي إلى انخفاض في ملوثات الجسيمات، والأوزون التروبوسفيري وملوثات الهواء الأخرى التي تشكل أكبر خطر على سلامة البيئة وتؤدي إلى عبء الأمراض على الصعيد العالمي. كما يمكن أن يؤدي سوء إدارة المواد الكيميائية والنفايات إلى الإضرار بصحة الإنسان والإنتاجية الزراعية والبيئة. كما تؤثر بعض ملوثات الهواء، مثل الميثان، وهو غاز قوي مُسبِّب لغازات الاحتباس الحراري ويلحق الضرر بالأوزون، تأثيرات ضارة على مناخنا. ومن شأن استهداف النفايات البلاستيكية أن يساعد على الحد من أطنان القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة التي تفيض الآن في مدافن النفايات وتلوث مجارينا المائية ومحيطاتنا على نطاق واسع. ويعتبر الحد من المغذيات ومياه المجاري بالغ الأهمية في تجنب تلوث المياه وتدهور النظم الإيكولوجية واعتلال الصحة الناجم عن الطحالب الضارة وناقلات الأمراض وغيرها من عوامل الصحة البيئية. ومن خلال دمج العمل المتصل بنوعية الهواء، والتلوث البحري من المصادر البرية، والمتصل بالعلاقة بين البيئة والصحة، فإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يتخذ نهجاً شمولياً لمكافحة التلوث تمشياً مع النتائج الرئيسية للدورة الثالثة لجمعية البيئة التي عقدت تحت شعار ''نحو كوكب خالٍ من التلوث''.

١٥٧- ويمثل دخول اتفاقية ميناماتا وتعديل كيغالي حيز النفاذ مرحلتين رئيسيتين نحو الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وتحسين نوعية الهواء. وسيواصل البرنامج الفرعي دعم تنفيذ هذه الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وغيرها من الاتفاقات ذات الصلة المتعلقة بالمواد الكيميائية والتلوث والنفايات[٦٤]، وكذلك النَهْج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية[٦٥]. وسيولى اهتمام خاص لدعم تنفيذ إطار طموح لما بعد عام ٢٠٢٠ للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وبناء الشراكات الاستراتيجية. وسيتم التركيز بشكل خاص على القرارات الصادرة عن الدورة الثالثة لجمعية البيئة، مع خطة التنفيذ ''نحو كوكب خالٍ من التلوث'' التي توجه متابعة القرارات. والولاية الجديدة الممنوحة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للعمل في مجالي البيئة والصحة (قرار جمعية البيئة ٤/٣) تشمل العديد من القضايا البيئية وتهدف إلى تعزيز المنهجيات والسياسات والحلول المتكاملة التي بثبت أنها تحقق فوائد متعددة لمكافحة التلوث، بما يتماشى مع النهج الذي يُروج له في خطة عام ٢٠٣٠. وتنفذ بالتالي من خلال تنسيق وثيق مع البرامج الفرعية الأخرى وتستند إلى الأجزاء ذات الصلة من قرارات جمعية البيئة السابقة، ولا سيما القرار ٥/١ بشأن المواد الكيميائية والنفايات، والقرار ٧/١ بشأن تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة

(٦٤) الاتفاقيات البيئية الرئيسية المتعددة الأطراف في مجالات المواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء تشمل اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، واتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود.

(٦٥) النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية هو إطار عالمي يهدف إلى تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

في تحسين نوعية الهواء، والقرارين ٦/١ و١١/٢ بشأن القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة والقرار ٢١/٢ بشأن العواصف الرملية والترابية.

١٥٨- واستجابة لطلبات من جمعية البيئة (القرار ٨/٣) بتعزيز العمل المتعلق بنوعية الهواء، يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوضع برنامج عالمي بشأن نوعية الهواء لدعم البلدان والمدن في الحد من تلوث الهواء وتعزيز التعاون الإقليمي. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة العمل نحو تحسين نوعية الهواء من خلال دعم التدخلات عبر المدن والدول والأقاليم والعالم التي تبني القدرات وتشجع اعتماد أفضل الممارسات والحلول التقنية والحوافز للحد من تلوث الهواء. ويشمل ذلك دعم تعزيز التعاون وإدارة المعارف وتبادل المعلومات واستخدام وقود أنظف وتنفيذ المعايير المتعلقة بالمركبات في أفريقيا ومراقبة نوعية الهواء وإعداد قوائم جرد الانبعاثات، فضلاً عن الجهود الرامية إلى تيسير إمكانية الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بنوعية الهواء وفهمها من جانب مقرري السياسات والجمهور وتمكين المدن والبلدان والمواطنين من البقاء على علم كامل بالتحديات التي تواجههم فيما يتعلق بنوعية الهواء ومعالجة الفجوات والفرص واتخاذ الإجراءات المناسبة. ومن خلال العمل مع أصحاب المصلحة، والبناء على عمل اتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود والشراكات الإقليمية مثل شراكة آسيا والمحيط الهادئ بشأن الهواء النظيف، يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتحالف المعني بالمناخ والهواء النقي بوضع مجموعة من الإجراءات العالمية والإقليمية القائمة على أساس في العلوم والتقييمات القوية للتصدي للمصادر الرئيسية لتلوث الهواء. وسوف يركز العمل بشدة على الحد من ملوثات الهواء، بما في ذلك من خلال الاستفادة من الشراكات مع القطاع الخاص لتحسين نوعية الهواء. وسوف يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً جهوده مع الشركاء والمواطنين والحكومات لتحقيق خفض مستهدف في تلوث الهواء بحلول عام ٢٠٣٠.

١٥٩- وعلى الرغم من وجود ثلاثة إنجازات متوقعة منفصلة، أي إنجاز واحد لكل من المواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء، فإن البرنامج الفرعي سيضمن التنفيذ المتسق والمتكامل في جميع المجالات المواضيعية الثلاثة وفيما يتعلق بالنواتج الرئيسية.

١٦٠- ومن أجل تحقيق أهداف البرنامج الفرعي، سيعمل برنامج البيئة مع الحكومات والشركات/الصناعات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني لمساعدتها على التقليل من مستويات المواد الكيميائية الضارة، بما في ذلك النفايات الخطرة وتلوث الهواء؛ وزيادة ممارسات إعادة استخدام النفايات والتقليل منها وإعادة تدويرها واستعادتها والتوسع في استخدام المواد الكيميائية الأقل ضرراً. وسوف يدعو برنامج البيئة إلى تصميم منتجات وعمليات تقلل إلى أدنى حد من تلوث الهواء ومن توليد المواد الخطرة واستخدامها.

١٦١- ويقر برنامج البيئة بأن الآثار المترتبة على صحة الإنسان من جراء الإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وانخفاض نوعية الهواء غالباً ما تتباين جنسانياً وتحدد اجتماعياً، حيث تقع أكبر الأعباء على النساء والأطفال والأشخاص من المجتمعات الفقيرة والمحرومة. وسيضمن برنامج البيئة أن يتناول البرنامج الفرعي منظور الضعف والمنظور الجنساني في تصميم المشاريع وتنفيذها وأن تتضمن عمليات تقييم المخاطر أدوات مراعية للفروق بين الجنسين وبيانات مصنفة حسب نوع الجنس. وسيشجع البرنامج الفرعي أيضاً تعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وفي تحسين نوعية الهواء.

١٦٢- ويمكن أن يحقق البرنامج الفرعي أهدافه من خلال تمكين البلدان من إدماج الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات وتحسين نوعية الهواء في القوانين واللوائح والسياسات والاستراتيجيات والميزانيات والإصلاحات المالية، مما يحسّن معرفتها بالمخاطر الناجمة عن المواد الكيميائية الضارة والنفايات والهواء الملوث؛ ووضع تدابير

مستنيرة لإدارة المخاطر؛ وإدراج البدائل الأكثر أمناً بشكل تدريجي؛ وتعزيز نُهُج دورة الحياة والعمليات الدائرية. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يشجع برنامج البيئة جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الجهات من القطاع الخاص، على اعتماد أنواع تكنولوجيا سليمة بيئياً بغرض الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، ومراقبة ملوثات الهواء حيثما أمكن، ولا سيما من خلال اتباع أفضل التقنيات والممارسات البيئية، بالرجوع إلى المبادئ التوجيهية والتوجيهات والأدوات المعتمدة في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتلك التي وضعتها وكالات الأمم المتحدة الأخرى، مثل منظمة الصحة العالمية.

١٦٣- ويواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تأكيد أهمية الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك منع تلوث الهواء ومراقبته، بهدف تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ولتحقيق هذه الغايات، سيعمل برنامج البيئة نحو التنفيذ المتسق والمتكامل على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية. وستسترشد الأنشطة المصممة لدعم البلدان في تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بالتقييمات والتقارير والبرامج الاستراتيجية التي تجرى بشكل منتظم في إطار تلك الصكوك، ولا سيما بشأن المساعدة التقنية. وعلاوة على ذلك، سيتم استثمار الدور الذي يضطلع به البرنامج في الأطر الدولية من أجل تعزيز عمله المتعلق بالتلوث خلال السنوات المقبلة وما بعدها.

١٦٤- وسيواصل برنامج البيئة وشركاؤه العمل على تعزيز الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات، وأهمية المسائل الناشئة المحددة في القرارات التي اتخذها المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية. وسيواصل البرنامج دعم تنفيذ الإجراءات الدولية لوضع وتنفيذ إطار لما بعد عام ٢٠٢٠ للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

١٦٥- وفي سعيه لمكافحة التلوث البحري، يتبنى برنامج الأمم المتحدة للبيئة نهج المعالجة من المصدر إلى البحر. ويشمل ذلك تحسين إدارة المصادر البرية للتلوث البحري مثل المواد البلاستيكية والنفايات الأخرى، وانبعاثات المغذيات، ومعالجة مياه المجاري. وفي جهوده الرامية إلى منع القمامة البلاستيكية من دخول المحيطات (على سبيل المثال عن طريق معالجة إدارة سلسلة القيمة الخاصة بالمواد البلاستيكية في جنوب شرق آسيا)، يعمل برنامج البيئة بشكل وثيق مع البرامج الإقليمية ذات الصلة المعنية بالبحار. ولدى كل من برنامج البيئة واتفاقيات البحار الإقليمية ولايات قوية فيما يتعلق بحفظ وحماية البيئة البحرية والساحلية، بما في ذلك التلوث البحري. وسيواصل برنامج مكافحة القمامة البحرية البناء على قرارات جمعية البيئة ونتائج الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية المعني بالقمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية. ويشكل عمله عنصراً هاماً في خطة تخفيف أثر التلوث ويرتبط بالعمل المتعلق بالدائرية في إطار البرنامج الفرعي المتعلق بالكفاءة في استخدام الموارد وبشأن المحيطات في إطار البرنامج الفرعي للنظم الإيكولوجية السليمة والمنتِجة. وسيوجه اهتمام خاص لأثر استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية والمواد الصيدلانية (بما في ذلك مضادات الميكروبات) على البشر والبيئة. وسيواصل برنامج البيئة إقامة شراكات مع الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني لتعبئة العمل من أجل التصدي للتلوث الناجم عن المواد البلاستيكية البحرية عن طريق زيادة الوعي وتوفير منبر للتغيير في إطار المرحلة التالية من حملته ضد التلوث الناجم عن المواد البلاستيكية.

١٦٦- واستجابة لقرار الجمعية العامة ٢٢٥/٧٢، سيواصل برنامج البيئة العمل مع الشركاء من أجل معالجة المسألة الناشئة المتعلقة بالعواصف الرملية والترابية وأثرها الضار على نوعية الهواء. وسيشمل هذا العمل أنشطة الرصد والنمذجة، وتبادل المعارف، ووضع خطة عمل استراتيجية وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة.

١٦٧- وسيقيم برنامج الأمم المتحدة للبيئة شراكات جديدة[٦٦] ويقوي وينسق الشراكات القائمة ويدخل في شراكات قائمة لكيانات أخرى، ولا سيما في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف[٦٧] من أجل توسيع استخدام الأدوات والمبادئ التوجيهية، وتحسين إدماج إدارة المواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء في قطاع الصحة وغيره من القطاعات، وتعزيز الأدلة العلمية التي ترتكز عليها هذه القضايا. ومن أجل دعم البلدان، يواصل برنامج البيئة أيضاً تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات من خلال التقييمات، ولا سيما تقرير التوقعات العالمية للمواد الكيميائية وتقرير التوقعات العالمية للنفايات، والعمل مع المجتمع العلمي على وضع المنهجيات وجمع البيانات لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء والتي يكون برنامج البيئة وكالة راعية لها.

١٦٨- وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم الدعم للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتعزيز قدرتها المؤسسية على تطوير واعتماد ورصد وإنفاذ السياسات والتشريعات واللوائح الخاصة بالأطر الفعالة لتنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، بالرجوع إلى التوجيهات التي وُضعت/اعتُمدت بموجب هذه الصكوك.

١٦٩- ويشمل الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيون أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف (الواردة في الحاشية ٦٣)، والمراكز الإقليمية ومراكز التنسيق لاتفاقية بازل واستكهولم، والمنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية (منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة ضمن غيرها)، وشبكة رصد الترسيب الحمضي في شرق آسيا (EANET)، والشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة، والمجلس الدولي للرابطات الكيميائية، وشبكة القضاء على استخدام ثنائي الفينيل متعدد الكلور، والرابطة الدولية للنفايات الصلبة، والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، والهيئات الأكاديمية، والوزارات الوطنية المعنية بالبيئة والصحة والمالية والصناعة والتكنولوجيا والنقل، وجميع القطاعات الأخرى ذات الصلة.

١٧٠- وسيقوي برنامج الأمم المتحدة للبيئة دوره الرائد في مجال دعم وتنفيذ الشراكات التي تعزز تحسين نوعية الهواء ويعمل على تعزيز التعاون بين هذه الشراكات. ومن أمثلة هذه الشراكات على المستوى العالمي التحالف المعني بالمناخ والهواء النقي والشراكة من أجل أنواع الوقود والمركبات النظيفة. وسيتم تعزيز التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا[٦٨] والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، للاستفادة من خبرات كل منها، وتجنب الازدواجية والمساعدة على تحقيق نتائج يكمل بعضها بعضاً. وعلى المستوى الإقليمي تمثل شراكة منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل الهواء النظيف مثالاً جيداً على الشراكات الناجحة.

١٧١- وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن كثب مع مكاتبه الإقليمية، بما في ذلك المكاتب دون الإقليمية والوطنية، لتقوية العلاقات مع المؤسسات ووكالات التنمية الإقليمية، وتحديد الأولويات والاحتياجات الإقليمية ولضمان زيادة التنسيق والإنجاز الفعال على المستوى الإقليمي. وستواصل المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة

(٦٦) من الأمثلة على الشراكات الرئيسية: الشراكة العالمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الزئبق، والتحالف العالمي للتخلص من الدهانات المحتوية على الرصاص، والشراكة العالمية بشأن القمامة البحرية، والتحالف العالمي لتطوير ونشر منتجات ووسائل واستراتيجيات كبدائل لثنائي كلورو ثنائي فينيل ثلاثي كلورو الإيثان (دي دي تي) لمكافحة ناقلات الأمراض، وشبكة القضاء على استخدام ثنائي الفينيل متعدد الكلور.

(٦٧) من الأمثلة على ذلك: الشراكات المتعددة لأصحاب المصلحة المنشأة في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بشأن المواد الكيميائية والنفايات، مثل الشراكة المتعلقة بالنفايات المنزلية.

(٦٨) توفر خدمات الأمانة لاتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود.

للبيئة تقديم الدعم للعديد من المبادرات الإقليمية بما في ذلك تنفيذ الاتفاقات الحكومية الدولية والشبكات وخطط العمل الإقليمية المعنية بالمواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء.

١٧٢- وأخيراً، سيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاستفادة مما تحقق من أثر عن طريق عمله الممول من مرفق البيئة العالمية والصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، وهما من كبار مقدمي الدعم المالي في هذا المجال. وسيتم التعاون كذلك مع الصناديق الاستئمانية العالمية الأخرى، مثل الصندوق الأخضر للمناخ، بما في ذلك في مجالي الصحة والتلوث.

الشكل ٥

نظرية التغيير – المواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء

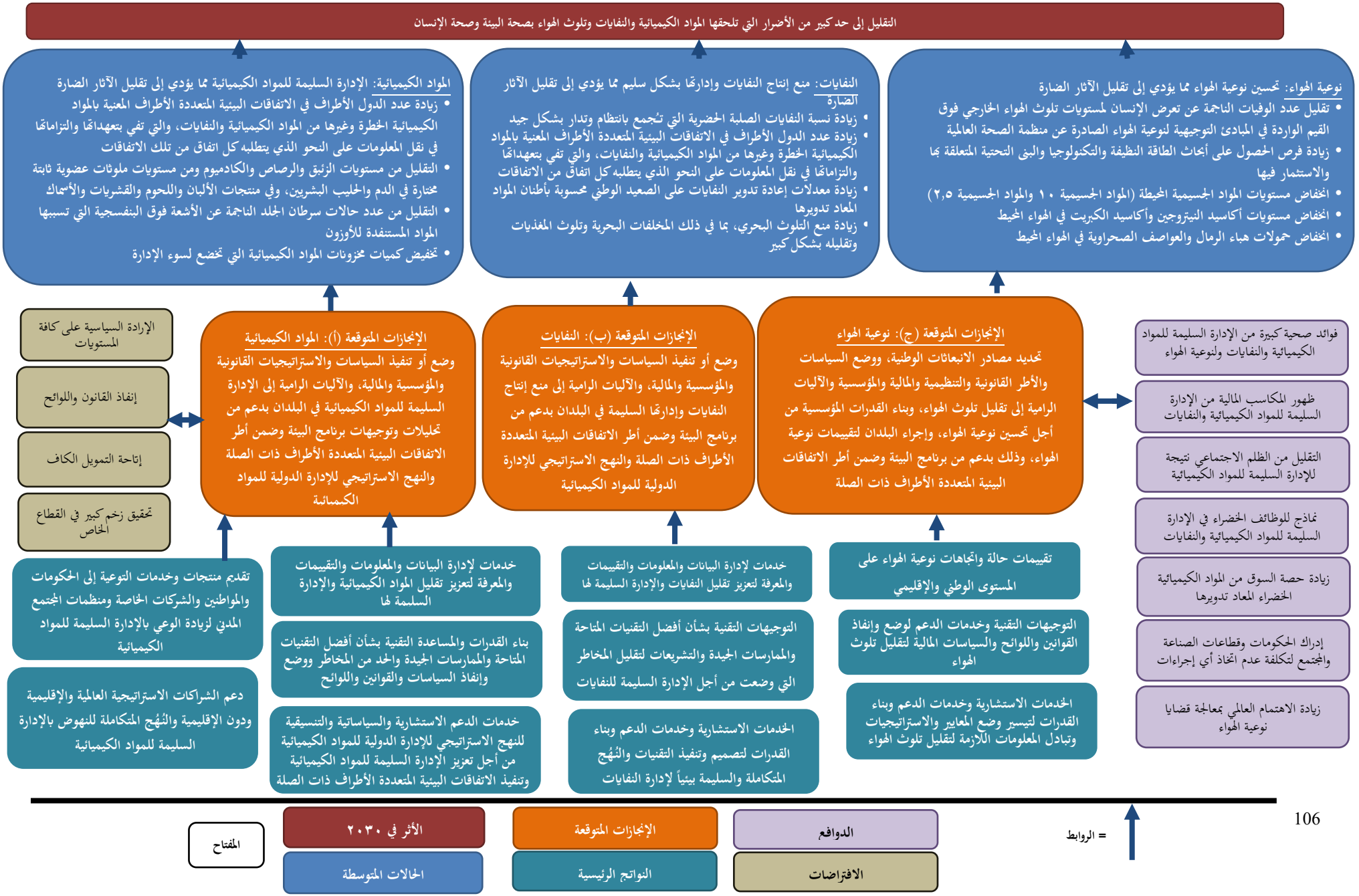

العوامل الخارجية والمخاطر

١٧٣- يعتمد تحقيق هذه النتائج على افتراض التنفيذ والإنفاذ المتزايدين للصكوك الدولية الملزمة قانوناً (مثل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف)، والقوانين واللوائح واستمرار الزخم الذي يدفع القطاع الخاص وشرائح المجتمع الأخرى لدعم الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات وتشجيع الإجراءات التي تُحدث تحولاً، في ضوء نهج دورة الحياة، والفوائد الناجمة عن المضي قدماً نحو الاقتصاد الدائري. ولتخفيف مخاطر فقدان هذا الزخم، سوف يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لفت انتباه عامة الجمهور إلى الحاجة والفرصة المتاحة لمعالجة التلوث، من خلال حملات والتزامات طوعية وتحديد النجاحات وأفضل الممارسات. وتشمل الدوافع التي يسعى برنامج البيئة إلى التأثير عليها: ظهور المكاسب المالية والتقليل من الظلم الاجتماعي، وزيادة نماذج الوظائف الخضراء وحصص السوق من المواد الكيميائية الخضراء، وزيادة الاهتمام العالمي بقضايا نوعية الهواء، وزيادة الوعي بين الحكومات وقطاعات الصناعة والمجتمع المدني بشأن التكاليف البيئية والاجتماعية لعدم اتخاذ أي إجراءات. ويعتبر إظهار الفوائد العائدة على صحة البيئة وصحة الإنسان نتيجة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وتحسين نوعية الهواء الدافع الأقوى الذي يُتَوقع أن يُحدِث تغيرات كبيرة في سلوك أصحاب المصلحة ومعارفهم وتنمية مهاراتهم.

النواتج المقررة لفترة السنتين

الجدول ٢٠

النواتج المقررة لفترة السنتين: المواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء

نواتج برنامج العمل	*الشعبة المسؤولة*	*الجهات المساهمة من الشُعب والمكاتب الإقليمية*
النواتج المقررة لفترة السنتين في سياق السعي لتحقيق الإنجازات المتوقعة (أ): وضع أو تنفيذ السياسات والاستراتيجيات القانونية والمؤسسية والمالية، وآليات الإدارة سليمة للمواد الكيميائية في البلدان، وذلك ضمن أطر الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالموضوع والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية		
١- خدمات إدارة البيانات والمعلومات والتقييمات والمعارف لتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية	شعبة الاقتصاد	شعبة العلم، وشعبة النظم الإيكولوجية، وشعبة القانون البيئي، وشعبة الاتصالات، والمكاتب الإقليمية
٢- بناء القدرات والمساعدة التقنية فيما يتعلق بأفضل التقنيات المتاحة والممارسات الجيدة والتقليل من المخاطر ووضع وإنفاذ السياسات والقوانين واللوائح من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية	شعبة الاقتصاد	شعبة النظم الإيكولوجية، وشعبة القانون البيئي، وشعبة الاتصالات، والمكاتب الإقليمية
٣- خدمات الدعم الاستشارية والسياساتية والتنسيقية المقدمة إلى النَهْج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية لتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية	شعبة الاقتصاد	شعبة النظم الإيكولوجية، وشعبة القانون البيئي، وشعبة الاتصالات، والمكاتب الإقليمية
٤- تقديم الدعم إلى الشراكات الاستراتيجية العالمية والإقليمية ودون الإقليمية واستخدام النهج	شعبة الاقتصاد	شعبة النظم الإيكولوجية، وشعبة العلم، وشعبة القانون البيئي، وشعبة الاتصالات، والمكاتب الإقليمية

نواتج برنامج العمل	*الشعبة المسؤولة*	*الجهات المساهمة من الشُعب والمكاتب الإقليمية*
المتكاملة من أجل تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.		
٥- خدمات ومنتجات التوعية المقدمة إلى الحكومات والمواطنين والشركات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني بهدف زيادة الوعي تجاه الإدارة السليمة للمواد الكيميائية	شعبة الاتصالات	شعبة النظم الإيكولوجية، وشعبة العلم، وشعبة القانون البيئي، وشعبة الاقتصاد، والمكاتب الإقليمية
النواتج المقررة لفترة السنتين سعياً إلى تحقيق الإنجازات المتوقعة (ب): وضع أو تنفيذ السياسات والاستراتيجيات القانونية والمؤسسية والمالية، وآليات الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في البلدان، وذلك ضمن أطر الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة والنَهْج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية		
١- تنمية المعرفة وبناء القدرات والمساعدة التقنية بشأن الممارسات الجيدة ووضع وإنفاذ السياسات والقوانين واللوائح لتقليل النفايات البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة	شعبة النظم الإيكولوجية	شعبة العلم، وشعبة القانون البيئي، وشعبة الاقتصاد، وشعبة الاتصالات، والمكاتب الإقليمية
٢- تقديم خدمات إدارة البيانات والمعلومات والتقييمات والمعرفة لتعزيز منع إنتاج النفايات والإدارة السليمة للنفايات	شعبة الاقتصاد	شعبة العلم، وشعبة القانون البيئي، وشعبة الاتصالات، والمكاتب الإقليمية
٣- وضع التوجيهات التقنية المتعلقة بأفضل التقنيات المتاحة والممارسات الجيدة والتشريعات وكيفية الحد من المخاطر من أجل الإدارة السليمة للنفايات.	شعبة الاقتصاد	شعبة العلم، وشعبة القانون البيئي، وشعبة الاتصالات، والمكاتب الإقليمية
٤- تقديم الخدمات الاستشارية وخدمات الدعم وبناء القدرات لتصميم وتنفيذ تقنيات ونُهُج الإدارة السليمة بيئياً والمتكاملة للنفايات	شعبة الاقتصاد	شعبة النظم الإيكولوجية، وشعبة الاتصالات، والمكاتب الإقليمية
٥- تقديم خدمات ومنتجات التوعية إلى الحكومات والمواطنين والشركات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني بهدف زيادة الوعي تجاه منع إنتاج النفايات والإدارة السليمة لها	شعبة الاتصالات	شعبة النظم الإيكولوجية، وشعبة العلم، وشعبة القانون البيئي، وشعبة الاقتصاد، والمكاتب الإقليمية
النواتج المقررة لفترة السنتين سعياً إلى تحقيق الإنجازات المتوقعة (ج): تحديد مصادر الانبعاثات على الصعيد الوطني، ووضع السياسات والأطر والآليات القانونية والتنظيمية والمالية والمؤسسية لتقليل تلوث الهواء، وقيام البلدان ببناء القدرات المؤسسية لتحسين نوعية الهواء، وإجراء التقييمات لنوعية الهواء بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وضمن أطر الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة		
١- تقييمات الحالة والاتجاهات المتعلقة بنوعية الهواء على الصعيدين الوطني والإقليمي	شعبة العلم	شعبة الاقتصاد، وشعبة القانون البيئي، وشعبة الاتصالات، والمكاتب الإقليمية
٢- تقديم خدمات التوجيه والدعم في المجال التقني من أجل وضع وإنفاذ القوانين واللوائح والسياسات المالية الرامية إلى التقليل من تلوث الهواء	شعبة القانون البيئي	شعبة النظم الإيكولوجية، وشعبة الاقتصاد، والمكاتب الإقليمية

نواتج برنامج العمل	*الشعبة المسؤولة*	*الجهات المساهمة من الشُعب والمكاتب الإقليمية*
٣- تقديم الخدمات الاستشارية وخدمات الدعم وبناء القدرات من أجل تيسير وضع المعايير والاستراتيجيات وتبادل المعلومات اللازمة للتقليل من تلوث الهواء	شعبة الاقتصاد	شعبة القانون البيئي، وشعبة الاتصالات، والمكاتب الإقليمية
٤- تقديم الدعم من أجل توثيق التعاون والتنسيق والشراكات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة، وتعزيز الروابط وأوجه التآزر بين البرامج الرئيسية المعنية بنوعية الهواء والجهات صاحبة المصلحة في هذا المجال	شعبة الاقتصاد	شعبة النظم الإيكولوجية، وشعبة العلم، وشعبة القانون البيئي، وشعبة الاتصالات، والمكاتب الإقليمية
٥- خدمات ومنتجات التوعية المقدمة إلى الحكومات والمواطنين والشركات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني بهدف زيادة الوعي تجاه نوعية الهواء بوصفها مسألة هامة وملحة	شعبة الاتصالات	شعبة النظم الإيكولوجية، وشعبة العلم، وشعبة القانون البيئي، وشعبة الاقتصاد، والمكاتب الإقليمية

الاحتياجات من الموارد: المواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء

١٧٤- تبلغ الموارد المالية والبشرية المخصصة لهذا البرنامج الفرعي في ميزانية الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ ما مقداره ١٣٦,٥ مليون دولار وتوفر ١٢٨ وظيفة، مقابل ١٠٠,٤ مليون دولار و٨٩ وظيفة في ميزانية الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وتأتي الزيادة الإجمالية في الموارد المالية من مساهمات الصناديق المخصصة والعالمية المقدرة على أساس الاتجاهات التاريخية خلال فترة السنتين الماضية. ويقابل هذه الزيادة جزئياً انخفاض قدره ٨,٩ ملايين دولار من صندوق البيئة تمشياً مع الانخفاض العام في مجموع الموارد. وفيما يتعلق بالموارد البشرية، يعزى الانخفاض في عدد الوظائف في إطار صندوق البيئة إلى مواءمة الوظائف الحالية الفعلية مع البرامج الفرعية التي تسهم فيها بشكل رئيسي. وفي إطار الصناديق المخصصة والعالمية، تتماشى الزيادة المتوقعة في عدد الوظائف مع الزيادة المتوقعة في الموارد المالية المرتبطة بها والتي ستؤدي إلى تنفيذ المزيد من المشاريع والأنشطة. ويشمل ذلك الاحتياجات من الموارد لمركز التلوث كجزء من التمويل الخارج عن الميزانية.

الجدول ٢١ (أ)

الاحتياجات من الموارد المالية حسب فئة التمويل: المواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

الفئة	*الموارد المالية (بآلاف الدولارات الأمريكية)*		
	٢٠١٨ - ٢٠١٩	*التغيرات*	٢٠٢٠ - ٢٠٢١
ألف - صندوق البيئة			
للوظائف	١٥ ٠٠٠	(٢ ٢٠٠)	١٢ ٨٠٠
لغير الوظائف	١٧ ٣٠٠	(٦ ٧٠٠)	١٠ ٦٠٠
المجموع الفرعي ألف	٣٢ ٣٠٠	(٨ ٩٠٠)	٢٣ ٤٠٠
باء - صناديق الأموال المخصصة			
للوظائف			١٧ ٠٠٠

الفئة	*الموارد المالية (بآلاف الدولارات الأمريكية)*		
	٢٠١٨ - ٢٠١٩	*التغيرات*	٢٠٢٠ - ٢٠٢١
لغير الوظائف	٣٨ ٤٠٠	٢٢ ٧٠٠	٤٤ ١٠٠
المجموع الفرعي باء	٣٨ ٤٠٠	٢٢ ٧٠٠	٦١ ١٠٠
جيم - الصناديق العالمية			
للوظائف			٢ ٤٠٠
لغير الوظائف	٢٤ ٣٠٠	٢١ ٧٠٠	٤٣ ٦٠٠
المجموع الفرعي جيم	٢٤ ٣٠٠	٢١ ٧٠٠	٤٦ ٠٠٠
دال - تكاليف دعم البرامج			
للوظائف			٢ ٠٠٠
لغير الوظائف	٢ ٤٠٠	٦٠٠	١ ٠٠٠
المجموع الفرعي دال	٢ ٤٠٠	٦٠٠	٣ ٠٠٠
هاء - الميزانية العادية			
للوظائف	٢ ٧٧٤	-	٢ ٧٧٤
لغير الوظائف	٢٦٧	-	٢٦٧
المجموع الفرعي هاء	٣ ٠٤١	-	٣ ٠٤١
المجموع (ألف + باء + جيم + دال + هاء)	**١٠٠ ٤٤١**	**٣٦ ١٠٠**	**١٣٦ ٥٤١**

ملاحظة: قد تتباين الأرقام بشكل طفيف نظراً لتقريب الأعداد.

الجدول ٢١ (ب)

الاحتياجات من الموارد البشرية حسب فئة التمويل: المواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء

الفئة	*الموارد من الموظفين (عدد الوظائف)*		
	٢٠١٨ - ٢٠١٩	*التغيرات*	٢٠٢٠ - ٢٠٢١
ألف - صندوق البيئة	٥٢	(٨)	٤٤
باء - صناديق الأموال المخصصة	١٦	٤٤	٦٠
جيم - الصناديق العالمية	٧	١	٨
دال - تكاليف دعم البرامج	٥	٢	٧
هاء - الميزانية العادية	٩	-	٩
المجموع (ألف + باء+ جيم + دال + هاء)	**٨٩**	**٣٩**	**١٢٨**

البرنامج الفرعي ٦

الكفاءة في استخدام الموارد

الجدول ٢٢

أهداف السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء: الكفاءة في استخدام الموارد

هدف المنظمة: انتقال البلدان إلى التنمية المستدامة بواسطة العديد من السبل، بما في ذلك الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع، واعتماد أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة التي تفصل بشكل متزايد النمو الاقتصادي عن الاستخدام غير المستدام للموارد والتأثيرات البيئية، مع تحسين رفاهية البشر[٦٩]

مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة على مستوى الأثر

غاية التنمية المستدامة ٩-٤: تحسين الهياكل الأساسية وتحديث الصناعات بحلول عام ٢٠٣٠ لجعلها مستدامة، مع زيادة الكفاءة في استخدام الموارد وزيادة اعتماد أنواع التكنولوجيا والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئياً، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقاً لقدرات كل منها. *المؤشر: ٩-٤-١ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة (المستوى الأول، الوكالات الراعية: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والوكالة الدولية للطاقة)*

غاية التنمية المستدامة ١٢-٢: تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، بحلول عام ٢٠٣٠؛ وغاية التنمية المستدامة ٨-٤: تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجيا، حتى عام ٢٠٣٠، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقا للإطار العشري للبرامج المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة. *المؤشرات ١٢-٢-١ (و٨-٤-١ أيضاً) الأثر المادي، ونصيب الفرد من الأثر المادي، ونصيب الناتج المحلي الإجمالي من الأثر المادي (المستوى الثالث، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)؛ و١٢-٢-٢ (و٨-٤-٢ أيضاً) الاستهلاك المادي المحلي ونصيب الفرد من الاستهلاك المادي المحلي ونسبة الاستهلاك المادي المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (المستوى الأول، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)*

غاية التنمية المستدامة ١٢-٥: الحد كثيراً من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام ٢٠٣٠. *المؤشر ١٢-٥-١: معدل إعادة التدوير على الصعيد الوطني، وعدد أطنان المواد المعاد تدويرها (المستوى الثالث، الوكالات الراعية: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)*

غاية التنمية المستدامة ١٢-ج: ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير الفعالة التي تشجع على الإسراف في الاستهلاك، وذلك بإزالة تشوهات الأسواق، وفقا للظروف الوطنية، بطُرق منها إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، مع إيلاء الاعتبار الكامل

(٦٩) يتواءم الهدف تماماً مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبالتحديد هدف التنمية المستدامة ١٢ المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، والهدف ٨ المتعلق بالنمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، بالإضافة إلى أهداف أخرى ذات صلة بنفس الموضوع مثل الأهداف ٩ و١١ و١٧. وتوفر هذه الأهداف مجتمعةً أساساً وتوجيهاً متينين، كما تقدم توجيهات واضحة ومحددة لتنفيذ البرنامج الفرعي.

	للاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية على نموها على نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتأثرة. *المؤشر: ١٢-ج-١ مقدار إعانات الوقود الأحفوري لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي (الإنتاج والاستهلاك) وكنسبة من مجموع النفقات الوطنية على الوقود الأحفوري (المستوى الثاني، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)* مؤشرات نجاح إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة
قرارات جمعية البيئة ذات الصلة	قرار جمعية البيئة ١٠/١ – الرؤى والنُهج والنماذج والأدوات المختلفة الرامية لتحقيق الاستدامة البيئية قرار جمعية البيئة ٨/٢ – الاستهلاك والإنتاج المستدامان قرار جمعية البيئة ٩/٢ – منع الأغذية المهدورة وخفض كمياتها وإعادة استخدامها

المنجزات المتوقعة من الأمانة	*مؤشرات الإنجاز*	*الغايات*	*مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية ذات الصلة*
(أ) النهج القائمة على العلم التي تدعم الانتقال إلى التنمية المستدامة بواسطة مسارات متعددة تشمل الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع والتجارة المستدامة واعتماد أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على جميع المستويات	'١' عدد البلدان[٧٠] التي تنتقل نحو التنمية المستدامة بواسطة العديد من السبل؛ بما في ذلك تطبيق الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع والاستهلاك والإنتاج المستدامين وسياسات التجارة المستدامة، بدعم من برنامج البيئة[٧١] **وحدة القياس:** (أ) عدد البلدان	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ١٨ (يتقرر لاحقاً) كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): ١٠ (٢٨) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +٣ (٣١) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +٤ (٣٥) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +٣ (٣٨) **مصادر المعلومات وخطة التحليل:** تقارير/منشورات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وقاعدة معارف النمو الأخضر، والهيئات الإقليمية والوزارات والحكومات	المؤشر ١٢-١-١: عدد البلدان التي لديها خطط عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين أو التي أدمجت تلك الخطط في سياساتها الوطنية باعتبارها أولوية أو غاية *(المستوى الثاني، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)* المؤشر ١٢-أ-١: كمية الدعم المقدم إلى البلدان النامية في مجالي البحث والتطوير من أجل إرساء أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة والتكنولوجيا السليمة بيئياً *(المستوى الثالث، الوكالة الراعية: تتقرر لاحقاً)* المؤشر ١٢-ج-١: مقدار إعانات الوقود الأحفوري لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي (الإنتاج والاستهلاك) وكنسبة من مجموع النفقات الوطنية على الوقود

(٧٠) يشمل ذلك أيضاً مشاركة البلد في السياسات والقوانين والاستراتيجيات وخطط العمل والأطر الدولية والإقليمية ودون الوطنية. وسيتم تطبيق إطار القدرات التالية: (١) مرحلة التقييم، (٢) مرحلة تصميم السياسات، (٣) مرحلة اعتماد السياسة، (٤) مرحلة تنفيذ السياسات. ولن تحتسب في المؤشر سوى البلدان التي تبدأ التنفيذ الفعلي للسياسات (المرحلة ٤). ومن أجل أغراض الإبلاغ عن التقدم المحرز، ستقدم خرائط مصنفة تبين المرحلة التي وصل إليها كل بلد من حيث القدرات

(٧١) تشتمل السياسات على الأطر والقوانين والاستراتيجيات وخطط العمل، فضلاً عن التعميم في السياسات والأطر وخطط العمل القائمة.

	المحلية؛ التي تمت المصادقة عليها/اعتمادها على الصعيد الإقليمي والوطني ودون الوطني؛ واستعراض التقارير والاستطلاعات والمقابلات	الأحفوري *(المستوى الثالث، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)* المؤشر ١٧-١٤-١: عدد البلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة. *(المستوى الثالث، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)* المؤشر ١٧-٩-١: القيمة الدولارية للمساعدة المالية والتقنية (بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي) المرصودة للبلدان النامية *(المستوى الأول، الوكالة الراعية: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)* مؤشرات نجاح إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة[٧٢]
’٢‘ عدد الحكومات المحلية والمدن التي تقيس تصنيفات مواردها وتُصدر التقارير بشأن الإدارة المستدامة للموارد بناء على الأطر العالمية، بدعم من برنامج البيئة **وحدة القياس:** (أ) عدد الحكومات المحلية والمدن التي تعتمد أنظمة لقياس الاستدامة استناداً إلى أطر المؤشرات العالمية، بدعم من برنامج البيئة (ب) عدد الحكومات المحلية والمدن التي تنشر تصنيفات الموارد الخاصة بها، بدعم من برنامج البيئة (ج) عدد الحكومات المحلية والمدن التي تربط التقدم المحلي بالمؤشرات العالمية من أجل	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): +١٨ (٢٣) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +٥ (٢٨) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +٥ (٣٣) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +٥ (٣٨) **مصادر المعلومات وخطة التحليل:** التقارير، ومنشورات/ تقارير مؤشر تنمية المدن، والاستطلاعات والمقابلات	المؤشر ١١-٦-١: نسبة النفايات الصلبة للمدن، التي تُجمع بانتظام ويجري تفريغها نهائياً على نحو كاف، من مجموع النفايات الصلبة للمدن، بحسب المدينة *(المستوى الثاني، الوكالات الراعية: موئل الأمم المتحدة، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة)* المؤشر ١١-أ-١: نسبة السكان الذين يعيشون في المدن التي تنفذ خططاً إنمائية مدنية وإقليمية، وتدمج التوقعات السكانية والاحتياجات من الموارد، بحسب حجم المدينة *(المستوى الثالث، الوكالة الراعية: موئل الأمم المتحدة)*

(٧٢) http://spaces.oneplanetnetwork.org/system/files/10yfp_indicators_of_success_2017_pdf.pdf.

		تحقيق هدف التنمية المستدامة ١١، بدعم من برنامج البيئة (د) عدد الحكومات المحلية والمدن التي تحدد وتضع وتنفذ إجراءات[٧٣] تسترشد بأدوات وملامح بحوث الكفاءة في استخدام الموارد، بدعم من برنامج البيئة	
(ب) اعتماد وتنفيذ القطاعات العامة والخاصة والقطاعات المالية على نحو متزايد لممارسات وأطر الإدارة المستدامة	'١' عدد الجهات المالية صاحبة المصلحة من القطاعين العام والخاص التي تعتمد الأطر والعمليات والمبادئ المالية المستدامة، بدعم من برنامج البيئة **وحدة القياس:** (أ) عدد المؤسسات المالية التي تطبق مبادئ وعمليات وأطر مستدامة، بدعم من برنامج البيئة[٧٤] (ب) عدد البلدان التي تعمم أطرها وعملياتها الوطنية التمويل المستدام، بدعم من برنامج البيئة (ج) عدد الحكومات المحلية التي تعمم التمويل المستدام في أطرها التخطيطية، بدعم من برنامج البيئة	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ٢٧٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): ٢٤ (٣٠١) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +٢٠ (٣٢١) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +١٠ (٣٣١) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +١٠ (٣٤١) **مصادر المعلومات وخطة التحليل:** سجلات العضوية في مبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والتقارير المتعلقة بالمبادرة، وتقارير أصحاب المصلحة والمقابلات والاستطلاعات	المؤشر ٩-٣-١: نسبة الصناعات الصغيرة الحجم من مجموع القيمة المضافة من الصناعات *(المستوى الثاني، الوكالة الراعية: صندوق الأمم المتحدة للأنشطة الإنتاجية)* المؤشر ٩-٣-٢: نسبة الصناعات الصغيرة الحجم التي لها قرض أو خط ائتمان *(المستوى الثاني، الوكالة الراعية: صندوق الأمم المتحدة للأنشطة الإنتاجية)* المؤشر ١٧-١٤-١: عدد البلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة. *(المستوى الثالث، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)*
	'٢' عدد الشركاء من القطاعين العام والخاص الذين ينفذون سياسات وممارسات	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ٢٧٢[٧٦] كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): +١٨٧ (٤٥٩)	المؤشر ٨-٩-١: الناتج المحلي الإجمالي للسياحة المباشرة كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي ومن معدل النمو *(المستوى الثاني، الوكالة الراعية: منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية)*

(٧٣) مثل خطط العمل والسياسات والعطاءات العامة.

(٧٤) مثل مبادئ التأمين المستدام، والبورصة المستدامة، والمنتجات والخدمات المالية الخضراء ومبادئ العمل المصرفي المستدام.

(٧٦) تم حساب هذا الرقم على أساس الإبلاغ عن المؤشر المقابل المتعلق ببرنامج العمل حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (٣١١) ناقص المساهمة في القطاع المالي (٣٩).

	الإدارة المستدامة، بدعم من برنامج البيئة[٧٥] **وحدة القياس:** (أ) عدد الشركاء من القطاع العام الذين يعتمدون ممارسات وسياسات الإدارة المستدامة، بدعم من برنامج البيئة (ب) عدد الشركاء من القطاع الخاص الذين يعتمدون ممارسات وسياسات الإدارة المستدامة، بدعم من برنامج البيئة	التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +٦٠ (٥١٩) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +١٥ (٥٣٤) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +٤٥ (٥٧٩) **مصادر المعلومات وخطة التحليل:** التقارير السنوية، وتقارير الاستدامة، وصحائف الوقائع التقنية، ودراسات الحالة، والاستطلاعات، وتقارير الشراكات والمبادرات التي يشارك فيها برنامج البيئة	المؤشر ٨-٩-٢: نسبة الوظائف في قطاعات السياحة المستدامة من مجموع الوظائف في قطاع السياحة *(المستوى الثالث، الوكالة الراعية: منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية)* المؤشر ١٢-١-١: عدد البلدان التي لديها خطط عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين أو التي أدمجت تلك الخطط في سياساتها الوطنية باعتبارها أولوية أو غاية *(المستوى الثاني، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)* المؤشر ١٢-٥-١: معدل إعادة التدوير على الصعيد الوطني، وعدد أطنان المواد المعاد تدويرها *(المستوى الثالث، الوكالات الراعية: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)* المؤشر ١٢-٦-١: عدد الشركات التي تنشر تقارير تتعلق بالاستدامة *(المستوى الثالث، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)* المؤشر ١٢-ب-١: عدد الاستراتيجيات أو السياسات وخطط العمل المنفذة في مجال السياحة المستدامة المتفق على أدوات رصدها وتقييمها *(المستوى الثالث، الوكالة الراعية: منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية)*
(ج) ازدياد الوعي لدى القطاعين العام	'١' عدد البلدان[٧٧] التي تنفذ[٧٨] سياسات المشتريات	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ٤	المؤشر ١٢-٧-١: عدد البلدان التي تنفذ السياسات وخطط العمل

(٧٥) مثل خطط العمل والسياسات والعطاءات العامة. يشمل ذلك مختلف القطاعات، مثل السياحة والمباني والبناء والصناعات التحويلية ونظم الأغذية. وستُعرض النتائج في مؤشر موحد واحد، مصحوباً بتصنيف حسب القطاع.

(٧٧) بما في ذلك الحكومات دون الوطنية والمؤسسات العامة.

(٧٨) سيتم تطبيق إطار القدرات التالي: (١) مرحلة التقييم، (٢) مرحلة تصميم السياسات، (٣) مرحلة اعتماد السياسات، (٤) مرحلة تنفيذ السياسات. ولن تحتسب في المؤشر سوى البلدان والمؤسسات العامة التي تبدأ التنفيذ الفعلي للسياسات (المرحلة ٤). ومن أجل أغراض الإبلاغ عن التقدم المحرز، ستقدم خرائط مصنفة تبين المرحلة التي وصل إليها كل بلد من حيث القدرات.

والخاص بأنماط المعيشة والاستهلاك المستدامة وازدياد اعتماد القطاعين لها	العامة المستدامة، بدعم من برنامج البيئة[٧٩] **وحدة القياس:** عدد البلدان التي تنفذ سياسات المشتريات العامة المستدامة، بدعم من برنامج البيئة	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): +١٢ (١٦) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +٤ (٢٠) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +٤ (٢٤) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +٤ (٢٨) **مصادر المعلومات وخطة التحليل:** التقارير، وخطط العمل المتعلقة بالمشتريات العامة المستدامة، والمبادئ التوجيهية للمنتجات/الخدمات ذات الأولوية للمشتريات العامة المستدامة، والوثائق المحدَّثة للعطاءات المتعلقة بالمنتجات/الخدمات ذات الأولوية، ومواد التدريب المحدَّثة المتعلقة بالمشتريات العامة المستدامة، وقائمة بالمدربين وأخصائيي المشتريات المدرَّبين في هذا المجال، وقائمة المناقصات العامة التي افتتحت ومنحت وكانت تتضمن معايير الاستدامة	المتعلقة بالشراء العمومي المستدام. *(المستوى الثالث، الوكالات الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)*
'٢' عدد الشركاء من القطاعين العام والخاص الذين ينفذون الحملات وأنشطة التوعية والدعوة والتعليم وأدوات إعلام المستهلكين التي تشجع والإنتاج والاستهلاك المستدامين وأنماط العيش المستدامة، بما في ذلك المساواة	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ١٢ (يتقرر لاحقاً) كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): +٤٥ (٥٧) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +١٥ (٧٢)	المؤشر ٤-٧-١: مدى تعميم '١' تعليم المواطنة العالمية و'٢' التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك على جميع الصعد في (أ) السياسات التعليمية على الصعيد الوطني؛ (ب) المناهج الدراسية؛ (ج) تدريب المعلمين؛ (د) تقييم الطلاب. *(المستوى الثالث، الوكالة الراعية: معهد اليونسكو للإحصاء)*

(٧٩) بما فيها الاستراتيجيات وخطط العمل.

بين الجنسين، بدعم من برنامج البيئة **وحدة القياس:** (أ) عدد الشركاء من القطاعين العام والخاص الذين ينفذون الحملات وأنشطة التوعية والدعوة والتعليم وأدوات إعلام المستهلكين التي تثبت منافع الإنتاج والاستهلاك المستدامين وأنماط العيش المستدامة، بدعم من برنامج البيئة (ب) عدد الشركاء من القطاعين العام والخاص الذين يبلغون عن إدماج مواضيع الاستهلاك والإنتاج المستدامين وأنماط العيش المستدامة في الجهود التعليمية الرسمية وغير الرسمية ذات الصلة، بدعم من برنامج البيئة	التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +١٥ (٨٧) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +١٥ (١٠٢) **مصادر المعلومات وخطة التحليل:** التقارير والاستطلاعات والالتحاق بالدورات والمناهج الدراسية والدورات الإلكترونية المفتوحة الحاشدة وتقارير الحملات، وما إلى ذلك	المؤشر ١٢-٨-١: مدى تعميم مراعاة '١' تعليم المواطنة العالمية و'٢' التعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك التثقيف بشأن تغير المناخ) في (أ) السياسات التربوية الوطنية، (ب) المناهج الدراسية (ج) تدريب المعلمين (د) تقييم الطلاب. *(المستوى الثالث، الوكالة الراعية: معهد اليونسكو للإحصاء)*
'٣' عدد البلدان التي تقيس نفايات الغذاء على الصعيد الوطني باستخدام المنهجيات المعترف بها دولياً، بدعم من برنامج البيئة **وحدة القياس:** عدد البلدان	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ٤ (يتقرر لاحقاً) كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): +١٥ (١٩) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +١٠ (٢٩) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +١٠ (٣٩) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +١٠ (٤٩) **مصادر المعلومات وخطة التحليل:** التقارير الوطنية المتعلقة بنفايات الغذاء والاستراتيجيات التي تعلنها الحكومة والجهات صاحبة المصلحة من القطاع الخاص، والتقارير الوطنية المتعلقة بمؤشر غاية التنمية المستدامة ١٢-٣-١	المؤشر ١٢-٣-١: مؤشر الخسائر الغذائية العالمية *(المستوى الثالث، الوكالات الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة)*

الاستراتيجية

١٧٥- يتمثل هدف هذا البرنامج الفرعي في دعم الانتقال إلى التنمية المستدامة بواسطة العديد من السبل، بما في ذلك الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع والتمويل الأخضر والتجارة المستدامة، واعتماد أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وينطوي هذا الانتقال على فصل النشاط الاقتصادي عن الاستخدام غير المستدام للموارد والآثار البيئية الضارة، مع تحسين رفاهية البشر. ومن الضروري إجراء تغيير نُظُمي من النموذج الاقتصادي الخطي السائد ''الحصول-الإنتاج-التخلص'' القائم على دفع الطلب الاستهلاكي والاستخدام غير المستدام للموارد. وبينما أدى النموذج الحالي إلى زيادة موارد الدخل في العديد من البلدان وساعد في الحد من الفقر العالمي، فإنه لا يزال يترك كثير من الناس متخلفين عن الركب مما يمكن أن يؤدي إلى تآكل الثروات الطبيعية والكلية، مما يعرض الأجيال الحالية والمستقبلية لمخاطر وآثار شديدة مثل تغير المناخ وتدهور النظم الإيكولوجية واستنفاد الموارد الطبيعية والتلوث واسع النطاق.

١٧٦- وتشجع الكفاءة في استخدام الموارد النماذج الاقتصادية الدائرية، حيث يتم الحفاظ على قيمة المنتجات والمواد لأطول فترة ممكنة، ويتم تقليل النفايات واستخدام الموارد إلى أدنى حد، والاحتفاظ بالموارد داخل الاقتصاد عندما يصل المنتج إلى نهاية عمره الافتراضي، وإعادة استخدامه مراراً وتكراراً لخلق مزيد من القيمة. ويعتبر مثل هذا النهج بالغ الأهمية في تقليل التلوث عن طريق تخفيض النفايات والاستخدام غير المستدام للموارد. ويمكن أن يسهم التحرك نحو اقتصاد أخضر دائري في زيادة موارد الدخل والثروة عن طريق إزالة الضرر البيئي الناتج عن التلوث والنفايات المتأصلة في اقتصاد بني خطي يدمر القيمة ويضر بصحة الإنسان ورفاهيته.

١٧٧- وتمثل الكفاءة في استخدام الموارد إحدى أكثر الاستراتيجيات فعالية للحد من النفايات، وتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ودفع هذا الانتقال. ففي نهاية المطاف، يرتكز الاقتصاد الأخضر على الكفاءة في استخدام الموارد (فصل الارتباط) التي تقلل الفاقد والتلوث (إزالة السموم) وانبعاثات الكربون (إزالة الكربون). ومن شأن تعبئة القادة والشركاء في مجالي الصناعة والتمويل والحكومة لاتخاذ إجراءات فردية وجماعية لتعزيز الكفاءة في استخدام الموارد والحد من التلوث أولوية رئيسية لهذا البرنامج الفرعي. وأهداف البرنامج الفرعي شاملة لعدة قطاعات لأنها تدعم أيضاً الأهداف العامة لبرامج فرعية أخرى، مثل الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتلوث. وسيدعم البرنامج الفرعي خطة التنفيذ المتعلقة بالتلوث لأنه يشجع التغييرات النُظُمية اللازمة لتصميم النظم التي تحد من كميات النفايات والتلوث التي تنتج أثناء الإنتاج والاستهلاك.

١٧٨- ويندرج العديد من أهداف التنمية المستدامة في صلب اقتصاد الغد، بما في ذلك هدفا التنمية المستدامة ٨ بشأن النمو المستدام والشامل للجميع و١٢ بشأن ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. ويوفر هذان الهدفان تركيزاً مشتركاً ومتماسكاً للبلدان والشركات والأفراد على السياسات والممارسات والتقنيات التي يتعين اعتمادها للحد من بصمتنا البيئية وتوفير أساس لتحقيق الرخاء والرفاهية المشتركين على المدى الطويل.

١٧٩- وتتواءم المنجزات والمؤشرات المتوقعة للبرنامج الفرعي تماماً مع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة وغاياتها ومؤشراتها، وتسهم بشكل مباشر في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وبينما يمثل هدفا التنمية المستدامة ٨ و١٢ تركيزاً رئيسياً لهذا البرنامج الفرعي، فإن جميع أهداف التنمية المستدامة تتصل اتصالاً قوياً بالتنمية الاقتصادية المستدامة والكفاءة في استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويؤدي برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه الراعي العالمي لمعظم مؤشرات هدفي التنمية المستدامة ٨ و١٢ ذات الصلة، دوراً رئيسياً في رصد التقدم المحرز والإبلاغ عن هذين الهدفين. وبالنظر إلى أن البرنامج الفرعي ينفذ أنشطة تتعلق مباشرة بمجموعة من المؤشرات،

فقد تم تعزيز مواءمته مع أهداف التنمية المستدامة بشكل أكبر، نزولاً إلى مستوى المؤشر، مقارنة بفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وبينما ظل الإطار الشامل للنتائج كما يُعبّر عنه من خلال المنجزات المتوقعة والمؤشرات المرتبطة دون تغيير إلى حد كبير، فقد أجريت تعديلات عديدة على المؤشرات ووحدات القياس لتعزيز النتائج العامة ورصد الأثر. ودُمج العديد من المؤشرات القطاعية في إطار الإنجاز المتوقع ب) من أجل ترشيد الإبلاغ. بيد أنه سيتم تتبع التقدم المحرز في مختلف القطاعات والإبلاغ عنه بشكل تفصيلي. وجرى تعديل العديد من وحدات القياس لتحسين التكامل بينها وبين مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

١٨٠- وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في موقف جيد يسمح له بدعم وتوسيع نطاق الانتقال إلى التنمية المستدامة من خلال قدرته على توليد المعارف ونشرها، وبفضل شبكاته الواسعة وشراكاته ومنصاته الخاصة بالتنفيذ. وبناءً على الخبرة الواسعة والمستندة إلى العلم والمستقلة والمعيارية الناشئة من الفريق الدولي المعني بالموارد ومبادرة دورة الحياة ومنبر المعرفة بشأن النمو الأخضر ومركز البيئة والتجارة، يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تعزيز وتوسيع قاعدة المعرفة التي تدعم الابتكار واتباع مسارات الاقتصاد الدائري والأخضر. وتُمكّن القوة المعيارية للبرنامج الفرعي مقترنة بالنُهُج والحلول المثبتة برنامج الأمم المتحدة للبيئة من توسيع نطاق الحلول، ولا سيما على المستوى القطري، من خلال الشراكات، بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص والجهات الفاعلة غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

١٨١- وتمثل المبادرات مثل إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة/شبكة كوكب واحد، ومبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر وبرامج الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر (SWITCH to Green programmes) آليات تنفيذ رئيسية لتوسيع نطاق الأثر. وسيقوم التحالف من أجل التنمية الخضراء على الحزام والطريق بتعبئة الخبرات الدولية وأفضل الممارسات لإرشاد الاستثمارات الكبيرة المتعلقة بالبنية التحتية بهدف تعزيز الضمانات البيئية ومواءمة الاستثمارات مع خطة التنمية المستدامة.

١٨٢- ومن خلال شبكة كوكب واحد وصندوقها الاستئماني المتعدد الشركاء المعني بهدف التنمية المستدامة ١٢، يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع أكثر من ٦٠٠ شريك عبر القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية من أجل توسيع نطاق العمل العالمي وتنفيذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويعزز إطار البرامج معلومات المستهلكين ويشجع النُهُج المستدامة للمشتريات العامة والسياحة ونظم الغذاء والمباني والتشييد. كما أنه يشجع أنماط الحياة وأنماط الاستهلاك المستدامة كمحرك رئيسي للطلب من أجل تحقيق الاستدامة. ويمثل البرنامج الفرعي آلية رئيسية لتنفيذ قرار جمعية البيئة ٨/٢ بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين و٩/٢ بشأن الأغذية المهدورة وخفض كمياتها وإعادة استخدامها.

١٨٣- وتعمل مبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مع أكثر من ٣٠٠ شريك في قطاعات المصارف والاستثمار والتأمين، عن طريق تقديم الدعم لهم من أجل اعتماد مبادئ التمويل المستدام. وتوفر المبادرة أدوات مبتكرة لتشجيع الاستثمارات في المشاريع القابلة للتمويل التي تدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. والشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر هي شراكة بين خمس وكالات تابعة للأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث) توفر مجموعة شاملة من الخدمات الاستشارية لمساعدة البلدان على تهيئة الظروف المواتية للانتقال إلى التنمية المستدامة. وتعد برامج الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في أفريقيا وآسيا والبحر المتوسط آليات

أخرى لمساعدة البلدان على توسيع نطاق التنفيذ في القطاعات الرئيسية مثل السياحة والزراعة والصناعات التحويلية، مع التركيز بشكل خاص على الشركات الصغيرة والمتوسطة.

١٨٤- ولتحقيق الأثر المتوقع في عام ٢٠٣٠، يدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة البلدان والحكومات دون الوطنية والمدن لدمج أطر القدرات والتنفيذ والسياسات وخطط العمل التي تمكّن الانتقال إلى التنمية المستدامة، من خلال مسارات متعددة وشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع القطاع الخاص عبر القطاعات وعلى امتداد سلاسل القيمة لاعتماد نُهُج دورة الحياة والابتكار الإيكولوجي وممارسات الإنتاج الأكثر نظافة وممارسات الإدارة المستدامة وزيادة الاستثمار في التقنيات الدائرية والخضراء. ويستخدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مركز الأنشطة الاستخراجية لتنسيق عمله بشأن تعزيز الممارسات المستدامة في الصناعة الاستخراجية.

١٨٥- ويتيح تشجيع المدن المستدامة التي تستخدم الموارد بكفاءة فرصاً كبيرة للحد من البصمة العالمية للموارد والبيئة، فضلاً عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وسيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة البلدان والمدن في انتقالها للتنمية الحضرية نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين، القدرة العالمية على الصمود والاستدامة البيئية بما يتماشى مع هدف التنمية المستدامة ١١ والخطة الحضرية الجديدة المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث). وسيتم تقديم هذا الدعم من خلال دعم تطوير السياسات وتنمية القدرات، وكذلك عن طريق تزويد المدن بالأدوات والمنهجيات ذات الصلة، في قطاعات البنية التحتية الحضرية الرئيسية وبطريقة متكاملة عبر القطاعات ومستويات الإدارة. وستتمكن المدن أيضاً من الاستفادة من الخبرات وقدرات التنفيذ التي لدى البرامج الفردية لشبكة كوكب واحد، مثل تلك المتعلقة بالغذاء والمشتريات العامة والمباني والتشييد وأنماط الحياة. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة، وخاصة موئل الأمم المتحدة من خلال الشراكة من أجل مدن أكثر اخضراراً، وكذلك مع شبكات المدن والشركاء من القطاع الخاص.

١٨٦- وسيعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنماط الحياة وأنماط الاستهلاك المستدامة بهدف التأثير على الطلب على المنتجات والخدمات المستدامة وزيادة الطلب عليها. وسينصب التركيز على صياغة رسائل سياساتية تسمح بالتفاعل مع العوامل المؤثرة على أنماط الحياة وعلى الحملات وأنشطة الدعوة والتوعية في قطاعات أنماط الحياة الرئيسية، مثل الغذاء والتنقل والإسكان والترفيه والأزياء والإلكترونيات. ويوفر العمل على جانب الطلب ودعم الانتقال إلى أنماط الحياة المستدامة مكملاً لا غنى عنه للمبادرات التي تركز على الإنتاج المستدام. وفيما يتعلق بالاستهلاك، سيكون النظر في الاعتبارات الجنسانية جزءاً من هذا الانتقال.

١٨٧- وسيستفيد برنامج البيئة من شبكته الواسعة من الشركاء في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك القطاع المالي، وكذلك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، وذلك من أجل التنفيذ وفقاً للإنجازات المتوقعة لهذا البرنامج الفرعي. وسيؤدي تعزيز المشاركة على الصعيدين الإقليمي والقطري دوراً هاماً، بتيسير من المكاتب الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وذلك لضمان أن البرنامج الفرعي يحصل على المصادقة بشكل جيد ويستجيب للأولويات الإقليمية والوطنية. وتتسم بأهمية أساسية في هذا الصدد مشاركة الأجهزة واللجان الاقتصادية ووكالات الأمم المتحدة وأفرقتها القطرية، بما في ذلك مشاركتها في صياغة وتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

١٨٨- وتشمل المنتجات والخدمات التي سينجزها برنامج البيئة من أجل تحقيق الإنجازات المتوقعة، إجراء التقييمات؛ والأبحاث والتحليلات في مجال الاقتصاد، والتجارة المستدامة والسياسة المالية؛ والمنهجيات، وأدوات السياسات والمنتجات المعرفية؛ والخدمات والدعم التقني في مجال تنمية القدرات. وتكتمل مجموعة المنتجات

والخدمات المقدمة في إطار البرنامج الفرعي بالدعم المقدم من أجل توفير خدمات الأمانة واستضافة المبادرات الخاصة، والتواصل، ومبادرات التوعية والاتصال.

١٨٩- وعلى الرغم من وجود القدرات والشراكات والشبكات وقواعد التنفيذ القوية إلا أن إنجاز برنامج العمل سيعتمد على تزايد الدعم من الدول الأعضاء والمانحين، بما في ذلك القطاع الخاص. وتمثل المشاركة الفعالة للقطاع الخاص أمراً هاماً في هذا الصدد، بالنظر إلى أن هناك حاجة إلى تمويل خطة التنمية المستدامة ككلٍ وتمويل الانتقال إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وبالتالي، فإن التمويل الأخضر يمثل أولوية في هذا البرنامج الفرعي، نظراً لأنه يهدف إلى دعم النظام المالي نفسه في المواءمة مع خطة التنمية المستدامة.

الشكل ٦

نظرية التغيير – الكفاءة في استخدام الموارد

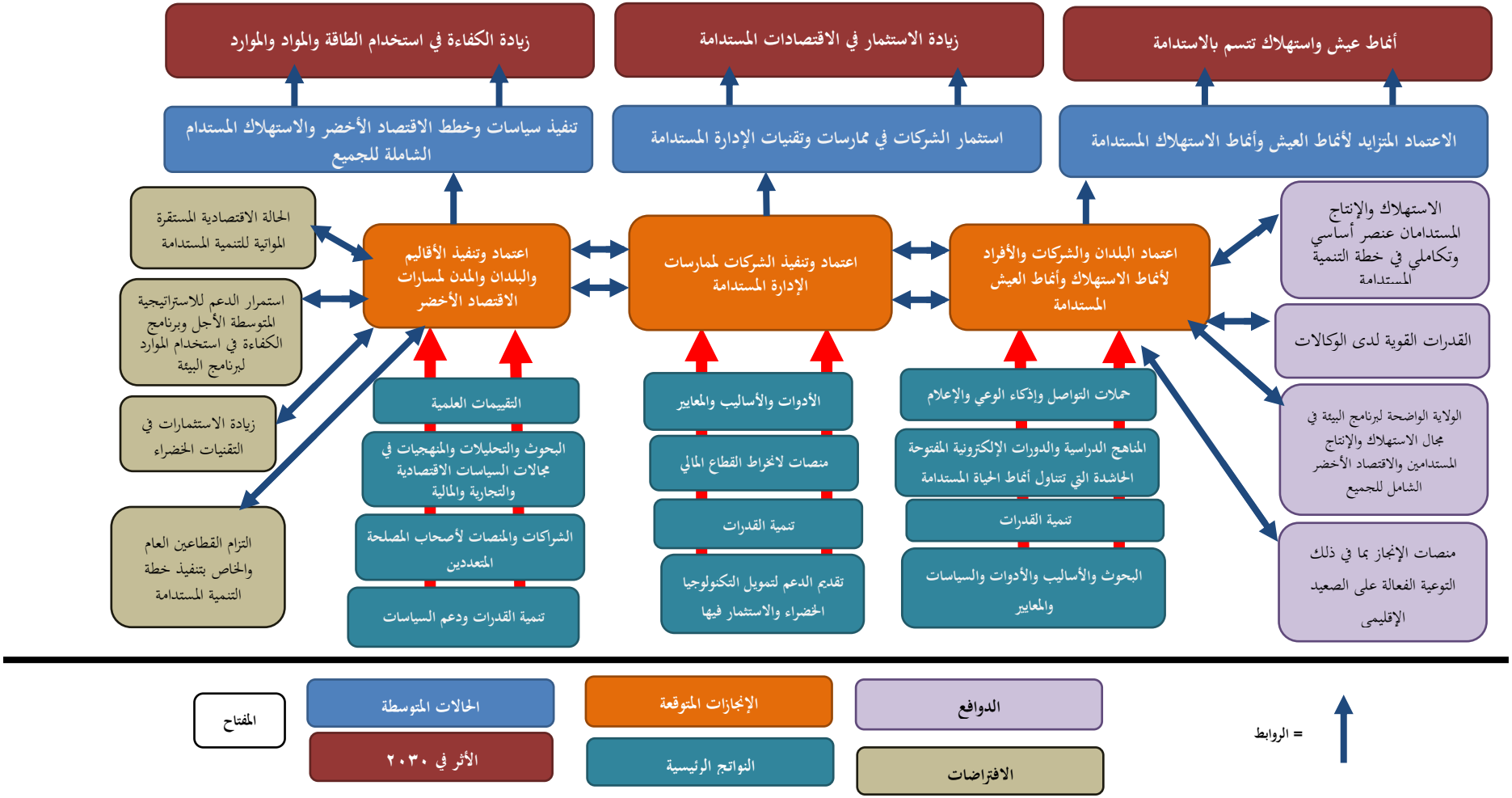

ملاحظة: تتعلق النواتج الرئيسية في نظرية التغيير إما بنتاج فردية أو بمجموعة من النتائج.

العوامل الخارجية والمخاطر

١٩٠- سيعتمد تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة على عمليات التغيير والتنفيذ الفعلية للسياسات على الصعد الإقليمية والوطنية ودون الوطنية. وتشمل المخاطر الآثار السلبية البيئية والاقتصادية المترتبة على تغير المناخ وتدهور النظم الإيكولوجية والتلوث واستنفاد الموارد التي قد تؤدي، إذا لم تُعالج بصورة استباقية، إلى ضياع المكاسب التنموية التي استغرق تحقيقها عقوداً، كما يحتمل أن تسبب إعاقة تحقيق أهداف وغايات البرنامج الفرعي. وقد تحول حالات الفقر والخسائر الاقتصادية التي تنجم عن تغير المناخ دون اعتماد الدول للأنماط المستدامة من الاستهلاك والإنتاج وتمنعها من الاستثمار في التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن هناك تصميماً عالمياً على التصدي لتحديات تغير المناخ وتحقيق خطة ٢٠٣٠، فإن التقدم والأثر اللذين تم تحقيقهما لم يصلا إلى الحجم المطلوب من أجل النجاح. كما يتطلب تحقيق الالتزامات الدولية تعبئة موارد كافية لوصول الحلول التي تم تحديدها إلى الحجم المطلوب.

الجدول ٢٣

النواتج المقررة لفترة السنتين: الكفاءة في استخدام الموارد

نواتج برنامج العمل	*الشعبة المسؤولة*	*الجهات المساهمة من الشعب والمكاتب الإقليمية*
النواتج المقررة لفترة السنتين في سياق السعي لتحقيق الإنجازات المتوقعة (أ): النهج القائمة على العلم التي تدعم الانتقال إلى التنمية المستدامة بواسطة مسارات متعددة تشمل الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع والتجارة المستدامة واعتماد أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على جميع المستويات		
١- تقييمات استخدام الموارد وما يتصل بها من الخيارات السياساتية التي توضع وتقدم للبلدان من أجل دعم عمليات التخطيط ووضع السياسات، بما في ذلك تقديم الدعم لتطبيق ورصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة	شعبة الاقتصاد	شعبة العلم، والمكاتب الإقليمية
٢- وضع المنتجات المتعلقة بالبحث والتحليل والمنهجيات والأدوات والمنتجات المعرفية في مجالات السياسات الاقتصادية والمالية ونشرها بغرض دعم الحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة فيما يتعلق بوضع وتنفيذ مسارات متعددة للتنمية المستدامة	شعبة الاقتصاد	شعبة العلم، وشعبة السياسات والبرامج، والمكاتب الإقليمية
٣- توفير خدمات بناء القدرات وإقامة الشبكات والآليات المالية وآليات تبادل المعلومات من أجل دعم تنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة/شبكة كوكب واحد	شعبة الاقتصاد	شعبة العلم، وشعبة الاتصالات، والمكاتب الإقليمية
٤- الأدوات الاقتصادية، والمساعدة التقنية، وتقييمات السياسات وتنمية القدرات المقدمة إلى البلدان والمناطق والأقاليم من أجل دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة بواسطة أشكال متعددة من المسارات والسياسات وخطط العمل	شعبة الاقتصاد	شعبة العلم، وشعبة القانون البيئي
٥- تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان لكي تكرر النهج التجريبية المتعددة التي حققت النجاح في مجال التنمية المستدامة وترتقي بها، وكذلك الأدوات المتعلقة بها من أجل تعميم مراعاة	شعبة الاقتصاد	المكاتب الإقليمية

نواتج برنامج العمل	*الشعبة المسؤولة*	*الجهات المساهمة من الشعب والمكاتب الإقليمية*
الكفاءة في استخدام الموارد والنُهُج الدائرية والاستهلاك والإنتاج المستدامين		
٦- توفير تنمية القدرات، والأدوات والتقييمات والمشورة المتعلقة بالسياسات والتدريب وإنشاء الشراكات والمبادرات من أجل تمكين البلدان من استخدام التجارة والاستثمار المستدامين كوسائل لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠	شعبة الاقتصاد	شعبة القانون البيئي، والمكاتب الإقليمية
٧- تقديم الدعم والأدوات والمنهجيات وتنمية القدرات المتعلقة بالسياسات والمساعدة التقنية للمدن والحكومات المحلية من أجل دعمها في انتقالها نحو سياسات وممارسات أكثر كفاءة في استخدام الموارد	شعبة الاقتصاد	المكاتب الإقليمية
النواتج المقررة لفترة السنتين في سياق السعي إلى تحقيق الإنجازات المتوقعة (ب): القطاعات العامة والخاصة والمالية تعتمد وتنفذ على نحو متزايد الأطر والممارسات المتعلقة بالإدارة المستدامة		
١- تقديم خدمات قواعد البيانات التي تعزز إتاحة البيانات المتعلقة بتقييم دورة الحياة وتيسر الوصول إليها عن طريق شبكة عالمية قابلة للتشغيل المتداخل، ووضع الأساليب التي تهدف إلى قياس المؤشرات البيئية والاجتماعية وتطبيقها في عمليات صنع القرار إلى جانب الأدوات العملية الرامية إلى تطبيق معلومات دورة الحياة في عمليات صنع القرار وتنمية القدرات	شعبة الاقتصاد	المكاتب الإقليمية
٢- تطوير التوجيهات والأدوات التقنية وأفضل الممارسات وتقديمها إلى الجهات صاحبة المصلحة في القطاع المالي من أجل تحسين إدماج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في ممارساتها في مجال تسيير الأعمال وتشجيع الاستثمار في تنفيذ خطة ٢٠٣٠	شعبة الاقتصاد	المكاتب الإقليمية
٣- تقديم التوجيه التقني والسياساتي إلى وكالات الأمم المتحدة والحكومات والجهات صاحبة المصلحة في مجال السياحة بهدف دعم وضع واعتماد وتنفيذ السياسات والمبادئ التوجيهية والمعايير المتعلقة بالممارسات السياحية الأكثر استدامة	شعبة الاقتصاد	المكاتب الإقليمية
٤- وضع الأدوات والمنهجيات وتطبيقها من جانب قطاع الأعمال بهدف تعزيز الكفاءة في استخدام الموارد والابتكار من أجل الاستدامة البيئية على امتداد سلاسل القيمة وتحسين ممارسات تقديم التقارير	شعبة الاقتصاد	المكاتب الإقليمية
٥- إجراء التحليلات لاتجاهات ندرة الموارد والأدوات وتطوير المنهجيات التي تعتمد على دورة الحياة وتقديمها إلى الشركات من أجل تعزيز الابتكار البيئي للتنمية المستدامة على امتداد سلاسل التوريد وتحسين قياس الأداء البيئي بسبل منها تقديم تقارير الاستدامة على المستوى المؤسسي	شعبة الاقتصاد	المكاتب الإقليمية
٦- تقديم المساعدة التقنية على الصعيدين الوطني ودون الوطني من أجل دعم تشجيع وتنفيذ أنواع التكنولوجيا والممارسات التي تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد وبالإنتاج	شعبة الاقتصاد	المكاتب الإقليمية

نواتج برنامج العمل	*الشعبة المسؤولة*	*الجهات المساهمة من الشعب والمكاتب الإقليمية*
الأنظف في الصناعات؛ بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم		
٧- تقديم التوجيه التقني والسياساتي والتحليل الاقتصادي إلى الجهات صاحبة المصلحة في قطاع البناء وإلى الحكومات من أجل دعم وضع واعتماد وتنفيذ سياسات ومعايير الكفاءة في استخدام الموارد في ممارسات البناء والتشييد والمواد ذات الصلة بذلك على امتداد سلاسل التوريد	شعبة الاقتصاد	المكاتب الإقليمية
٨- تطوير أطر السياسات الغذائية والزراعية المستدامة والتوجيه التقني والممارسات الإدارية المبتكرة والحوافز حتى يتمكن القطاع العام (متعدد التخصصات/الوزاري) والقطاع الخاص من إقامة نظم غذائية مستدامة على الصعيدين الوطني ودون الوطني بما في ذلك المناطق الحضرية	شعبة الاقتصاد	شعبة النظم الإيكولوجية، والمكاتب الإقليمية
النواتج المقررة في فترة السنتين سعياً إلى تحقيق الإنجازات المتوقعة (ج): ازدياد الوعي لدى القطاعين العام والخاص بأساليب العيش وأنماط الاستهلاك المستدامة وازدياد دعمهما لها		
١- تقديم الأدوات والدعم التقني والسياساتي إلى الحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة من أجل وضع وتنفيذ المشتريات العامة المستدامة	شعبة الاقتصاد	المكاتب الإقليمية
٢- تنفيذ حملات وأنشطة التوعية والاتصال لإذكاء وعي الجمهور بفوائد اعتماد ممارسات أكثر استدامة في الاستهلاك والإنتاج	شعبة الاتصالات	شعبة الاقتصاد، وشعبة النظم الإيكولوجية، والمكاتب الإقليمية
٣- تطوير التوجيهات والأدوات وأفضل الممارسات التقنية وتوفيرها للحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لدعم وضع وتحسين وتنفيذ الأدوات الإعلامية الخاصة بالمستهلكين	شعبة الاقتصاد	المكاتب الإقليمية
٤- وضع وتنفيذ أنماط العيش المستدامة والأدوات والأنشطة التعليمية من أجل التوعية والحث على التغيير لا سيما على مستوى المناطق الحضرية	شعبة الاتصالات، وشعبة الاقتصاد	شعبة النظم الإيكولوجية، والمكاتب الإقليمية
٥- تقديم التوجيهات والمنهجيات التقنية والسياساتية للجهات صاحبة المصلحة من القطاعين العام والخاص من أجل قياس النفايات الغذائية ومنع إنتاجها والتقليل منها، ووضع الاستراتيجيات والأنشطة المتعلقة بالنظم الغذائية المستدامة	شعبة الاقتصاد	شعبة النظم الإيكولوجية، وشعبة الاتصالات

الاحتياجات من الموارد: الكفاءة في استخدام الموارد

١٩١- تبلغ الموارد المالية والبشرية المخصصة لهذا البرنامج الفرعي في ميزانية الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ ما مجموعه ٩٥,٨ مليون دولار وتوفر ١١٤ وظيفة، مقابل ٨٦,٢ مليون دولار و١١٣ وظيفة في ميزانية الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وتأتي الزيادة الإجمالية في الموارد المالية من مساهمات الصناديق المخصصة المقدرة على أساس الاتجاهات التاريخية خلال فترة السنتين الماضية. ويقابل هذه الزيادة جزئياً انخفاض قدره ١١,٢ مليون دولار من صندوق البيئة تمشياً مع الانخفاض العام في مجموع الموارد. وفيما يتعلق بالموارد البشرية، يعزى الانخفاض في عدد الوظائف في إطار صندوق البيئة إلى مواءمة الوظائف الحالية الفعلية مع البرامج الفرعية التي تسهم فيها بشكل رئيسي فضلاً عن الانخفاض في عدد الوظائف الشاغرة المقررة من قبل في إطار ميزانية صندوق البيئة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وفي إطار الصناديق المخصصة، تتماشى الزيادة المتوقعة في عدد الوظائف مع الزيادة المتوقعة في الموارد المالية المرتبطة بها والتي ستؤدي إلى تنفيذ المزيد من المشاريع والأنشطة.

الجدول ٢٤ (أ)

الاحتياجات من الموارد المالية حسب فئة التمويل: الكفاءة في استخدام الموارد

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

الفئة	*الموارد المالية (بآلاف الدولارات الأمريكية)*		
	٢٠١٨ - ٢٠١٩	*التغيرات*	٢٠٢٠ - ٢٠٢١
ألف - صندوق البيئة			
للوظائف	١٨ ٤٠٠	(٣ ٢٠٠)	١٥ ٢٠٠
لغير الوظائف	٢١ ٢٠٠	(٨ ٠٠٠)	١٣ ٢٠٠
المجموع الفرعي ألف	٣٩ ٦٠٠	(١١ ٢٠٠)	٢٨ ٤٠٠
باء - صناديق الأموال المخصصة			
للوظائف			١٤ ٢٠٠
لغير الوظائف	٤١ ٠٠٠	٢٠ ١٠٠	٤٦ ٩٠٠
المجموع الفرعي باء	٤١ ٠٠٠	٢٠ ١٠٠	٦١ ١٠٠
جيم - الصناديق العالمية			
للوظائف	-	-	-
لغير الوظائف		-	-
المجموع الفرعي جيم	-	-	-
دال - تكاليف دعم البرامج			
للوظائف			٢ ٤٠٠
لغير الوظائف	٢ ٣٠٠	٧٠٠	٦٠٠
المجموع الفرعي دال	٢ ٣٠٠	٧٠٠	٣ ٠٠٠
هاء - الميزانية العادية			
للوظائف	٣ ٠٦٠	-	٣ ٠٦٠
لغير الوظائف	٢٩٧	-	٢٩٧
المجموع الفرعي هاء	٣ ٣٥٧	-	٣ ٣٥٧
المجموع (ألف + باء + جيم + دال + هاء)	**٨٦ ٢٥٧**	**٩ ٦٠٠**	**٩٥ ٨٥٧**

ملاحظة: قد تتباين الأرقام بشكل طفيف نظراً لتقريب الأعداد.

الجدول ٢٤ (ب)

الاحتياجات من الموارد البشرية حسب فئة التمويل: الكفاءة في استخدام الموارد

	الموارد من الموظفين (عدد الوظائف)		
الفئة	٢٠١٨ - ٢٠١٩	*التغيرات*	٢٠٢٠ - ٢٠٢١
ألف - صندوق البيئة	٦٠	(١٤)	٤٦
باء - صناديق الأموال المخصصة	٣٥	١٢	٤٧
جيم - الصناديق العالمية	-	-	-
دال - تكاليف دعم البرامج	٧	٣	١٠
هاء - الميزانية العادية	١١	-	١١
المجموع (ألف + باء+ جيم + دال + هاء)	**١١٣**	**١**	**١١٤**

البرنامج الفرعي ٧

إبقاء البيئة قيد الاستعراض

الجدول ٢٥

أهداف السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء: إبقاء البيئة قيد الاستعراض

هدف المنظمة: تمكين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين بواسطة تقييمات عالية الجودة وبفتح سبل الحصول على البيانات والمعلومات من أجل تحقيق البُعد البيئي للتنمية المستدامة			
مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة على مستوى الأثر	يُنظر إلى البرنامج الفرعي لإبقاء البيئة قيد الاستعراض على أنه عامل تمكيني لإدماج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بين أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين. والغرض من هذا البرنامج الفرعي هو توفير منهجيات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المستخدمة لتنسيق البيانات القطرية لأغراض المقارنة الدولية وإنتاج التقديرات من خلال آليات شفافة بشأن ٢٦ مؤشراً من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالبيئة وضمان جودة البيانات والتحليلات التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمتعلقة بالمؤشرات البيئية لقاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة والتقرير المرحلي للأمين العام بشأن أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال تنمية القدرات، يكون لدى البلدان القدرة على جمع بيانات عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لدعم خطط التنمية المستدامة الوطنية.		
قرارات جمعية البيئة ذات الصلة	قرار جمعية البيئة ٤/١ – الترابط بين العلوم والسياسات قرار جمعية البيئة ٥/٣ – الاستثمار في الحلول المبتكرة للتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة		
المنجزات المتوقعة من الأمانة	*مؤشرات الإنجاز*	*الغايات*	*مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية ذات الصلة*
استخدام الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين البيانات البيئية المفتوحة والتحليلات والعمليات التشاركية ذات الجودة العالية التي تعزز الترابط بين العلوم والسياسات، وذلك من أجل إنتاج التقييمات البيئية القائمة على الأدلة، وتحديد القضايا الناشئة وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالسياسات	’١‘ عدد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي يكون برنامج البيئة الوكالة الراعية لها، والتي يقدم بشأنها بيانات إلى قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة[٨٠] **وحدة القياس:** عدد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): +٥ (١٣) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +٣ (١٦)[٨١] التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +٣ (١٩) **مصادر المعلومات وخطة التحليل:** قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة[٨٢]	

(٨٠) https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/.

(٨١) يتم الإبلاغ سنوياً، وبالتالي لن يكون هناك مؤشر لحزيران/يونيه أو سيكون الهدف لحزيران/يونيه هو نفس الهدف لكانون الأول/ديسمبر.

(٨٢) https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/.

’٢‘ عدد البلدان التي تبلغ عن البُعد البيئي للتنمية المستدامة بواسطة نظم المعلومات البيئية المشتركة مع إتاحة بحث واستكشاف البيانات على المستوى القطري عن طريق برنامج الأمم المتحدة للبيئة	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): ٣٥ التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +٧ (٤٢) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +٨ (٥٠) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +٧ (٥٧)
وحدة القياس: عدد البلدان	**مصادر المعلومات وخطة التحليل:** نظم الإبلاغ الوطنية، الموقع التفاعلي لبرنامج البيئة (البيانات القطرية حيثما تكون متاحة)
’٣‘ قيام البلدان بسن سياسات وطنية استجابة لجوانب الترابط بين العلوم والسياسات في برنامج البيئة والتي تسهم في التنمية المستدامة والرفاهية[٨٣]	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): صفر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): ٣ التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: ٦ التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: ١٢
وحدة القياس: عدد البلدان التي تبلغ عن وضع و/أو تنفيذ الآليات والسياسات والمبادئ التوجيهية و/أو الأدوات التي تعزز جوانب الترابط بين العلوم والسياسات وتساهم في التنمية المستدامة والرفاه	**مصادر المعلومات وخطة التحليل:** تحليل التقارير القطرية في مؤتمرات شبكة المعلومات البيئية الإقليمية، وتقارير توقعات البيئة العالمية، وتقارير أهداف التنمية المستدامة، من أجل تحديد مستوى تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالسياسات
’٤‘ عدد المؤشرات التي تقيس البُعد البيئي من خلال الموقع التفاعلي لبرنامج البيئي المصنفة حسب الفئات الضعيفة، ولا سيما بحسب نوع الجنس والموقع الجغرافي والعمر	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): ١١ التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +٣ (١٤)

(٨٣) عدد السياسات و/أو المبادئ التوجيهية و/أو الأدوات التي تعزز جوانب الترابط بين العلوم والسياسات بما في ذلك آليات التنفيذ.

وحدة القياس: (أ) عدد المؤشرات البيئية المصنفة بحسب نوع الجنس (ب) عدد المؤشرات البيئية المصنفة بحسب العمر	التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +٢ (١٦) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +١ (١٧) **مصادر المعلومات وخطة التحليل:** قاعدة بيانات الموقع التفاعلي لبرنامج البيئة سيوفر رابط لكل مؤشر وقت الإبلاغ
'٥' المنتديات والمؤسسات العالمية والإقليمية والوطنية ذات الصلة التي تستخدم البيانات المتعلقة بالاتجاهات البيئية التي حددها برنامج البيئة لغرض إجراء التقييمات البيئية وللإنذار المبكر بصدد القضايا الناشئة و/أو لتيسير اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالسياسات **وحدة القياس:** عدد المنتديات والمؤسسات العالمية والإقليمية والوطنية	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ٣٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): ٧٥ التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +١٥ (٩٠) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +١٠ (١٠٠) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١:+١٥ (١١٥) **مصادر المعلومات وخطة التحليل:** وثائق السياسات، والقرارات، وتقارير الاجتماعات، والبحث الدلالي، والتقييمات
'٦' مستوى تيسر الوصول إلى المعلومات البيئية التي يوفرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وسهولة استعمال هذه المعلومات عن طريق المنصات المفتوحة مقاساً بالاستناد إلى المعايير المعترف بها دولياً لإتاحة الحصول على المعلومات **وحدة القياس:** النسبة المئوية لتحسين مستوى فرص الوصول والاستخدام	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ٨٠ في المائة كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): ٩٥ في المائة التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +١ (٩٦ في المائة) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +٢ (٩٨ في المائة) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +٢ (١٠٠ في المائة) **مصادر المعلومات وخطة التحليل:** يقاس باختبارات قابلية الاستخدام وإحصاءات شبكة الإنترنت، مستكملة باستطلاعات مستوى رضا المستخدمين عن المعلومات المتاحة على المنصة المفتوحة

الاستراتيجية

١٩٢- يتمثل الهدف العام للبرنامج الفرعي المتعلق بإبقاء البيئة قيد الاستعراض في تمكين الحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة من اتخاذ قرارات تستند إلى الأدلة عن طريق إجراء تقييمات بيئية عالمية (بما في ذلك تعزيز جوانب الترابط بين العلوم والسياسات، وإجراء التقييمات البيئية، وتحديد القضايا الناشئة وتعزيز إجراءات السياسات). ويسعى البرنامج الفرعي إلى إرشاد مقرري السياسات عن طريق التقييمات البيئية وفتح المجال للحصول على البيانات والمعلومات ذات الجودة العالية. وبالتالي، يهيئ البرنامج الفرعي الظروف المواتية للبلدان لإضفاء الطابع المؤسسي على وضع أسلوب أهداف التنمية المستدامة، ومعايرة البيانات والرصد والإبلاغ. ومن أجل سد الفجوة بين الأداء البيئي الحالي والأهداف، توفر منصة العلوم والسياسات لمقرري السياسات فرصاً لتحليل النتائج المختلفة في ضوء الوصفات السياساتية المتنوعة. ويوجه هذا النهج التفاعلي المبتكر الحكومات الجهات الأخرى صاحبة المصلحة إلى تحسين السياسات بشكل مستمر من أجل اكتساب الزخم في تعزيز البُعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة.

١٩٣- ولما كان البرنامج الفرعي المتعلق بإبقاء البيئة قيد الاستعراض عاملاً تمكينياً لبرامج فرعية أخرى، فمن الممكن تكييفه بطريقة تتيح دراسة التحديات البيئية التي تهم الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة وكذلك دراسة المجالات الاستراتيجية الناشئة ذات التركيز الإقليمي والعالمي.

١٩٤- وهناك ثلاثة جوانب للطابع التمكيني للبرنامج الفرعي المتعلق بإبقاء البيئة قيد الاستعراض:

(أ) توفير البيانات والإحصاءات المتعلقة بالجوانب البيئية لأهداف التنمية المستدامة، حيث توضع الطرائق ويتم التحقق من صحتها مع اللجان الاجتماعية للأمم المتحدة وتوافق عليها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. ويمكن بعد ذلك استخدام الناتج لتتبع أنماط الأداء البيئي والتقدم من خلال مؤشرات التنمية المستدامة الستة والعشرين المتعلقة بالبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف عبر البرامج الفرعية. كما يمكن استخدام البيانات لتحديد الاتجاهات والقضايا الناشئة وتعزيز إجراءات السياسات؛

(ب) تنمية قدرات الدول الأعضاء في مجالات إدارة المعلومات والمعارف البيئية، ورصد البيئة، والتنقيب عن البيانات وتجميعها وتقاسمها وتحليلها ومعايرتها، ووضع الطرائق المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وتقييم الفجوات ورصدها والإبلاغ عن الاتجاهات البيئية والقضايا الناشئة؛

(ج) التنقيب عن البيانات وتحليلها وتفسيرها من أجل صنع السياسات المستنيرة واتخاذ القرارات السليمة.

١٩٥- وعندما يتم تحديد حجم الأثر المشترك للجوانب الثلاثة، فإنه يُظهر أثر التقدم نحو تحقيق غايات التنمية المستدامة المتعلقة بالبيئة، وهو تقدم خاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبالأمم المتحدة عموماً.

١٩٦- ويتمثل الهدف النهائي من هذا البرنامج الفرعي في ضمان أن تصبح عملية وضع السياسات والإجراءات التي تتخذها الجهات صاحبة المصلحة موجهة بالبيانات والمعلومات البيئية وتدمج على نحو كامل البُعد البيئي المتعلق بالتنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠، الأمر الذي يفضي إلى استفادة الجميع من رخاء مشترك في نطاق الحدود الإيكولوجية لكوكب الأرض. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تستنير السياسات وإجراءات أصحاب المصلحة بالمعارف الدقيقة التي تقدم في أوانها وذات الصلة بالموضوع. وقد أصبح صنع القرار على أساس علمي هو الشعار الجديد في صنع السياسات: تتجه بلدان أكثر فأكثر نحو تبويب البيانات المتكاملة، ورصدها ومعايرتها، بما في ذلك

الرصد لتتبع التقدم في أطرها الخاصة بإنجاز أهداف التنمية المستدامة. وقد أصبحت تقييمات البيانات والتقييمات العلمية أساسية في صنع السياسات، بينما أصبح التقدم الكمي نحو أهداف التنمية المستدامة أكثر شمولاً وفائدة.

١٩٧- وبوصف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الوكالة الراعية لستة وعشرين مؤشراً من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، فإنه يشارك بنشاط في وضع وتنقيح منهجيات جمع البيانات، ولا سيما للمؤشرات التي لا تزال بدون منهجيات ومعايير محددة دولياً (المستويان الثاني والثالث). وفي إطار البرنامج الفرعي المتعلق بإبقاء البيئة قيد الاستعراض، يوفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة بناء القدرات للبلدان بشأن إدارة البيانات البيئية ورصد التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالتعاون مع اللجان الاقتصادية الإقليمية وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. وتجري تنمية القدرات من أجل تجميع إحصاءات البيئة على المستوى القطري على أساس الأولويات المحلية، المحددة باستخدام أداة التقييم الذاتي للإحصاءات البيئية (ESSAT). وتؤدي طلبات البلدان من خلال المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى إعداد مذكرات مفاهيم بالتشاور مع المكاتب الإقليمية لبرنامج للبيئة من أجل تحديد البلدان الإضافية التي تحتاج إلى بناء القدرات لإدارة البيانات البيئية.

١٩٨- ولهذه الغاية، سيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعزيز جوانب الترابط بين العلوم والسياسات عن طريق جملة أمور، منها خدمة البرامج الفرعية الأخرى في إجراء التقييمات والتحليلات ذات الصلة بالسياسات التي تسترشد بالأولويات الإقليمية؛ وإقامة الشراكات القوية مع شبكات الخبراء والأجهزة العلمية (بما في ذلك تحالف العلم والتكنولوجيا من أجل الاستدامة العالمية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية)؛ وتعزيز القدرات القطرية في مجالات إصدار التقارير واستعمال البيانات المتعلقة بالبيئة من أجل تقرير السياسات واتخاذ القرارات على نحو أكثر استنارة؛ وإجراء استعراضات منتظمة لإدماج البُعد البيئي في التنمية المستدامة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وأمانات الاتفاقات البيئية الدولية المعنية، وذلك بهدف إعلام جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرها من المنتديات السياسية الرفيعة المستوى. وسيستخدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة وسائل نشر مبتكرة ومستهدفة لكفالة وصول المعلومات والبيانات الواردة في مختلف التقارير إلى الجمهور المستهدف المقصود بطريقة فعالة.

١٩٩- ويقتضي نجاح تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، تمكين الحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة من تتبع التقدم المحرز بشأن البُعد البيئي للتنمية المستدامة. وبتعزيز جوانب الترابط بين العلوم والسياسات، سيساعد برنامج البيئة البلدان في استخدامها للوسائل ذات الجودة العالية من البيانات البيئية المفتوحة والعمليات التشاركية من أجل إعداد التقييمات البيئية القائمة على الأدلة، وتحديد المسائل الناشئة وإرشاد المقترحات المتعلقة بالسياسات والإجراءات الموصى بها.

٢٠٠- ويتطلب هذا تحقيق الإنجازات التالية خلال فترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ من أجل تعزيز المنصة العالمية للمعرفة القائمة على الإنترنت التي توفر بيانات ومعلومات ومعارف حديثة لإبقاء مسألة البيئة قيد الاستعراض (الموقع التفاعلي لبرنامج البيئة): التقييم البيئي المتكامل على المستويين العالمي والإقليمي (الشبكات الإقليمية لمعلومات البيئة وعملية التوقُّعات البيئية العالمية؛ والتقييمات البيئية المواضيعية وخدمات المعلومات والإنذار المبكر؛ وتحديد القضايا الناشئة المستمرة وتحليلها والإبلاغ عنها؛ وتنمية القدرات ودعم المؤشرات لمتابعة أهداف التنمية المستدامة واستعراضها، بما في ذلك المدخلات البيئية لتقارير الأمم المتحدة ومنتدياتها المعنية بالسياسات؛ ونظم الإبلاغ الوطنية والإقليمية القائمة على مبادئ نظم المعلومات البيئية المتقاسمة التي تولد النفاذ المفتوح للمعلومات. وستعمل هذه النواتج معاً على تعزيز استعمال المصادر المفتوحة المتاحة في المجال البيئي من البيانات والتحليلات

والعمليات التشاركية التي تعزز جوانب الترابط بين العلوم والسياسات من أجل إنتاج التقييمات المعتمدة على الأدلة في مجال البيئة، وتحديد القضايا الناشئة وإرشاد الإجراءات المتعلقة بالسياسات، بما في ذلك وضع السياسات والمبادئ التوجيهية والصكوك لتعزيز الاستدامة البيئية والرفاه.

٢٠١- وظل برنامج الأمم المتحدة للبيئة يسعى إلى تحقيق طلب الدول الأعضاء المتمثل في توفير النفاذ الشفاف والمفتوح إلى البيانات البيئية لإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلى وجه الخصوص، طُلب إلى المدير التنفيذي في قرار جمعية البيئة ٥/٢ أن يكفل تقديم الموقع التفاعلي، الذي يغطي بالفعل الأهداف البيئية المتفق عليها دولياً، لمعلومات موثوقة ومحدثة لدعم متابعة واستعراض التقدم المحرز في إنجاز أهداف التنمية المستدامة على جميع المستويات، من خلال وضع خطة طويلة الأجل لصيانة الموقع وكفالة جدوى محتوياته وإمكانية التتبع الجيد للبيانات والمعلومات المتاحة فيه. وتمثل غرفة عمليات حالة البيئة العالمية تطوراً تكنولوجياً وتنظيمياً طبيعياً من ''"البيانات المفتوحة'' التي عالجها الموقع التفاعلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى المتطلبات الجديدة ''للبيانات الضخمة'' والتقنيات الناشئة الأخرى مثل الذكاء الاصطناعي وتقنية سلسلة السجلات المغلقة. وتُدمج الغرفة مجموعة متنوعة من أنواع البيانات، من معلومات الرصد الجيوفيزيائي والأرضي في الوقت الفعلي، والرصد البيئي العالمي والإحصاءات والمؤشرات البيئية، وإدارة كميات كبيرة من المعلومات في شبكة موزعة من مراكز قواعد بيانات معلومات الموارد العالمية. ومن خلال التصدي لهذا التحدي، يستخدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة البيانات لدعم صنع القرارات، وإبقاء البيئة قيد الاستعراض وتوفير التقييم والإنذار المبكر والرؤى بشأن القضايا البيئية الناشئة. وستؤثر البيانات الضخمة المتعلقة بالبيئة على الناس والبلدان وكوكبنا، وتدعم التنمية المستدامة والعمل الإنساني. وبالتالي، فإن التطور سيجسد الاتجاه الاستراتيجي للأمين العام، الذي أكد في تقريره لعام ٢٠١٨ عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة أن توافر بيانات عالية الجودة وسهلة المنال والمفتوحة وحسنة التوقيت والمصنفة أمر حيوي لاتخاذ القرارات القائمة على الأدلة والتنفيذ الكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق طموحها بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

٢٠٢- وسيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعزيز المكاتب الإحصائية، والشبكات العلمية، والشراكات مع النظم العالمية المعنية في مجال رصد الأرض وسيشجع تصنيف البيانات حسب الفئات الضعيفة، ولا سيما حسب الموقع الجغرافي، والسن ونوع الجنس، ويستعرض على نحو دوري الصلات بين الاعتبارات الجنسانية والبيئة وأنشطة الدعوة من أجل توجيه الإجراءات السياساتية الرامية نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. وسيضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال هذا البرنامج الفرعي، أيضاً الاستراتيجيات والأدوات، والمنهجيات المتعلقة بالدعوة والمشاركة ويطور الدعم التقني المتعلق بذلك بحيث يستهدف الحكومات، والمنتديات والمؤسسات الإقليمية والقطرية، والمجموعات الرئيسية والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية، وذلك من أجل تعزيز الأخذ بالمعلومات ذات الصلة بالسياسات. وسيساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في النواتج المشتركة التي تنفذ بالتعاون مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة المعنية، على غرار الاستعراضات المواضيعية لإدماج البعد البيئي على النطاق الكامل للأهداف وإعداد تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، بهدف إعلام الحكومات والجهات صاحبة المصلحة بالأولويات البيئية والقضايا الرئيسية الناشئة، لكي يتسنى النظر فيها على نحو كامل وإدماجها في تقرير السياسات.

الشكل ٧

نظرية التغيير – إبقاء البيئة قيد الاستعراض

ملاحظة: تتعلق النواتج الرئيسية في نظرية التغيير إما بنتاج فردية أو بمجموعة من النتائج.

العوامل الخارجية والمخاطر

٢٠٣- تشمل المخاطر احتمال عدم تمكن الشركاء من توفير البيانات البيئية والاقتصادية والاجتماعية الأساسية ذات الصلة، وعدم وجود القدرة الكافية لدى البلدان من أجل إدارة إمكانية الوصول إلى هذه البيانات وإتاحتها. وسيعتمد نجاح هذا البرنامج الفرعي أيضاً على إمكانية تسخير القضايا البيئية في السياقات الاجتماعية–الاقتصادية ذات الصلة بالسياسات. وسيحتاج برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى ضمان أن تكون البيانات المتاحة ذات صلة بالسياسات وذات جودة عالية. وأخيراً، بالنظر إلى أن المسؤولية عن البيانات المتعلقة بالبيئة والإجراءات السياساتية مجزأة في الوقت الراهن، سيتعين على برنامج الأمم المتحدة للبيئة إشراك جميع الشركاء المعنيين ويسعى إلى تنفيذ استراتيجية قوية للتوعية وإشراك الجهات صاحبة المصلحة من أجل إيصال رسائل متسقة.

الجدول ٢٦

النواتج المقررة لفترة السنتين: إبقاء البيئة قيد الاستعراض

نواتج برنامج العمل	*الشعبة المسؤولة*	*الجهات المساهمة من الشعب والمكاتب الإقليمية*
النواتج المقررة لفترة السنتين في سياق السعي إلى تحقيق الإنجازات المتوقعة: تستخدم الحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة الموارد المفتوحة وعالية الجودة من البيانات والتحليلات البيئية والعمليات التشاركية التي تعزز جوانب الترابط بين العلوم والسياسات من أجل توليد التقييمات البيئية القائمة على الأدلة، وتحديد القضايا الناشئة ورعاية الإجراءات السياساتية		
١- إنشاء قاعدة معارف عالمية جديدة على شبكة الإنترنت تتيح أحدث البيانات والمعلومات والمعارف من أجل إبقاء البيئة قيد الاستعراض (الموقع التفاعلي لبرنامج البيئة)	شعبة العلم	شعبة القانون البيئي، وشعبة النظم الإيكولوجية، وشعبة الاقتصاد، وشعبة الاتصالات، والمكاتب الإقليمية
٢- التقييمات البيئية المتكاملة على المستويات العالمية والإقليمية (شبكات المعلومات البيئية الإقليمية وعملية توقعات البيئة العالمية)	شعبة العلم	شعبة القانون البيئي، وشعبة النظم الإيكولوجية، وشعبة الاقتصاد، وشعبة الاتصالات، والمكاتب الإقليمية
٣- التقييمات والمعلومات البيئية المواضيعية وخدمات الإنذار المبكر	شعبة العلم	شعبة القانون البيئي، وشعبة النظم الإيكولوجية، وشعبة الاقتصاد، وشعبة الاتصالات، والمكاتب الإقليمية
٤- التحديد المستمر للقضايا الناشئة وتحليلها وإعلام مقرري السياسات بها	شعبة العلم	شعبة القانون البيئي، وشعبة النظم الإيكولوجية، وشعبة الاقتصاد، وشعبة الاتصالات، والمكاتب الإقليمية
٥- تنمية القدرات ودعم المؤشرات المتعلقة بمتابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المدخلات البيئية في تقارير الأمم المتحدة والمنتديات السياساتية	شعبة العلم	شعبة القانون البيئي، وشعبة النظم الإيكولوجية، وشعبة الاقتصاد، وشعبة الاتصالات، والمكاتب الإقليمية
٦- نظم الإبلاغ الوطنية والإقليمية والعالمية القائمة على مبادئ نظم المعلومات البيئية المشتركة التي تتيح الحصول على المعلومات بشكل مفتوح	شعبة العلم	شعبة القانون البيئي، وشعبة النظم الإيكولوجية، وشعبة الاقتصاد، وشعبة الاتصالات، والمكاتب الإقليمية

الاحتياجات من الموارد: إبقاء البيئة قيد الاستعراض

٢٠٤- تبلغ الموارد المالية والبشرية المخصصة لهذا البرنامج الفرعي في ميزانية الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ ما مجموعه ٤٠ مليون دولار وتوفر ٦٧ وظيفة، مقابل ٥٢,٢ مليون دولار و٧٢ وظيفة في ميزانية الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وتأتي الزيادة الإجمالية في الموارد المالية من مساهمات الصناديق المخصصة والعالمية المقدرة على أساس الاتجاهات التاريخية خلال فترة السنتين الماضية. ومن أجل تخفيف أثر هذا الانخفاض، ستعطي ميزانية صندوق البيئة الأولوية لهذا البرنامج الفرعي بتطبيق نسبة أقل من التخفيض الكلي لصندوق البيئة، مقارنة بالبرامج الفرعية الأخرى. وفيما يتعلق بالموارد البشرية، يعزى الانخفاض في عدد الوظائف في إطار صندوق البيئة إلى الانخفاض في عدد الوظائف الشاغرة الواردة في ميزانية الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وفي إطار الصناديق المخصصة وتكاليف دعم البرامج، يتماشى الانخفاض المتوقع في عدد الوظائف مع الانخفاض المتوقع في الموارد المالية المرتبطة بها.

الجدول ٢٧ (أ)

الاحتياجات من الموارد المالية حسب فئة التمويل: إبقاء البيئة قيد الاستعراض

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

الفئة	*الموارد المالية (بآلاف الدولارات الأمريكية)*		
	٢٠١٨ - ٢٠١٩	*التغيرات*	٢٠٢٠ — ٢٠٢١
ألف - صندوق البيئة			
للوظائف	١٣ ٦٠٠	(٦٠٠)	١٣ ٠٠٠
لغير الوظائف	١٥ ٧٠٠	(٥ ٧٠٠)	١٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي ألف	٢٩ ٣٠٠	(٦ ٣٠٠)	٢٣ ٠٠٠
باء - صناديق الأموال المخصصة			
للوظائف			١ ٩٠٠
لغير الوظائف	١٤ ١٠٠	(٦ ٣٠٠)	٥ ٩٠٠
المجموع الفرعي باء	١٤ ١٠٠	(٦ ٣٠٠)	٧ ٨٠٠
جيم - الصناديق العالمية			
للوظائف			٢٠٠
لغير الوظائف	٢ ٣٠٠	١ ٠٠٠	٣ ١٠٠
المجموع الفرعي جيم	٢ ٣٠٠	١ ٠٠٠	٣ ٣٠٠
دال - تكاليف دعم البرامج			
للوظائف			٣٠٠
لغير الوظائف	١ ٠٠٠	(٦٠٠)	١٠٠
المجموع الفرعي دال	١ ٠٠٠	(٦٠٠)	٤٠٠
هاء - الميزانية العادية			
للوظائف	٤ ١٦٢	-	٤ ١٦٢
لغير الوظائف	١ ٣٦٢	-	١ ٣٦٢
المجموع الفرعي هاء	٥ ٥٢٣	-	٥ ٥٢٣
المجموع (ألف + باء + جيم + دال + هاء)	**٥٢ ٢٢٣**	**(١٢ ٢٠٠)**	**٤٠ ٠٢٣**

الجدول ٢٧ (ب)

الاحتياجات من الموارد البشرية حسب فئة التمويل: إبقاء البيئة قيد الاستعراض

الفئة	*الموارد من الموظفين (عدد الوظائف)*		
	٢٠١٨ - ٢٠١٩	*التغيرات*	٢٠٢٠ - ٢٠٢١
ألف - صندوق البيئة	٤٧	(٢)	٤٥
باء - صناديق الأموال المخصصة	٩	(١)	٨
جيم - الصناديق العالمية	١	-	١
دال - تكاليف دعم البرامج	٣	(٢)	١
هاء - الميزانية العادية	١٢	-	١٢
المجموع (ألف + باء+ جيم + دال + هاء)	**٧٢**	**(٥)**	**٦٧**

خامساً - إدارة ودعم البرامج

٢٠٥- تتألف إدارة البرنامج ودعمه من الخدمات مؤسسية التي تقدمها شعبة الخدمات المؤسسية التابعة لبرنامج البيئة. والهدف من هذه الخدمات هو ضمان تنفيذ الاستراتيجية متوسطة الأجل وبرنامج العمل على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة ويتوافق مع الإدارة القائمة على النتائج ومبادئ الميزنة، ويقع ضمن إطار المساءلة.

٢٠٦- ويتمثل الدور الرئيسي لشعبة العمليات المؤسسية في توفير بيئة تمكينية من أجل إنجاز نتائج عالية الجودة على نحو يتسم بالكفاءة عن طريق صياغة السياسات والاستراتيجيات والمعايير والأدوات وما يتصل بذلك من الدعم المقدم لبناء القدرات. وهي تخفف تعرض برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمخاطر وتصون مصالحه المؤسسية وتشرف على الإدارة الفعالة والكفؤة بما يتماشى مع متطلبات المساءلة في المنظمة والقواعد واللوائح والقيم الأساسية للأمم المتحدة. وتغطي الشعبة عناصر التنظيم الإداري في الموارد البشرية والمالية والميزانية وكذلك في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأدمجت وظائف دعم البرامج في مختلف العناصر الموضوعية، بما في ذلك في تخطيط البرامج/المشاريع والرصد والإبلاغ وتعبئة الموارد.

٢٠٧- وتقدم الشعبة الدعم أيضاً للجهود المبذولة على نطاق البرنامج والرامية إلى إقامة شراكات أقوى وأكثر تكاملاً داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك مع الصناديق العالمية (مثل مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ)، وذلك بهدف تحفيز العمل على زيادة التأثير والتقليل من التجزؤ. ويشمل ذلك أيضاً الدعم اللازم لضمان الامتثال للمعايير الائتمانية، مثل السياسات الجنسانية، والضمانات الاجتماعية والبيئية، والامتثال القانوني.

٢٠٨- ومن مسؤوليات وظيفة الخدمات المؤسسية أيضاً التواصل مع مقدمي الخدمات الإدارية ومراقبة أدائهم ومنهم على سبيل المثال مكتب الأمم المتحدة في نيروبي الذي يقدم خدمات الدعم إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجالات المحاسبة والمرتبات والمدفوعات، واستقدام الموظفين وتقديم الخدمات لهم، وإدارة النظم والمشتريات وحفظ الموجودات، والعلاقات مع البلد المضيف، وإدارة المباني، وإدارة المؤتمرات، والخدمات الطبية، والأمن والسلامة. ويبين الجدول ١٣ (أ) تغيرات ميزانية الخدمات المؤسسية مقارنة بميزانية الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وبوجه عام زادت الميزانية بمقدار ٢,٦٨ مليون دولار (٧,٣ في المائة) نتيجة الزيادة المتوقعة في الدعم المطلوب لمستوى أعلى من الأنشطة البرنامجية من الأموال المخصصة والأموال العالمية، والتي ستزيد بمقدار ١٨٧ مليون دولار أمريكي. وتجدر الإشارة إلى أن جزءاً كبيراً من تمويل دعم البرنامج سيواصل تغطية تكاليف مقدمي الخدمات، وخدمات مكتب

الأمم المتحدة في نيروبي ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، فضلاً عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وتكاليف تراخيص تكنولوجيا المعلومات مثل ترخيص برنامج Outlook 365 وتكاليف الدعم المركزي لنظام أوموجا.

٢٠٩- وكجزء من حملة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتحسين المستمر ولضمان تقديم المنظمة للقيمة مقابل المال، فإن خدمات دعم البرنامج تقدم المعلومات الآنية الدقيقة وذات الصلة عن الأداء والمخاطر من أجل اتخاذ القرارات في المنظمة. ويشمل ذلك معلومات الأداء المتعلقة بالنتائج التي تحققت استناداً إلى ما كان مقرراً في برنامج العمل ومعلومات الرقابة المتعلقة بالامتثال للقواعد والمعايير وتوصيات التقييم والرقابة. وعلاوة على ذلك، فإن معلومات الأداء والامتثال تتسم بالأهمية الأساسية في إبلاغ الدول الأعضاء والشركاء الآخرين بقيمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأهميته وشفافيته. وستستخدم وظيفة التحليل الذكي للأعمال التي يوفرها نظام أوموجا كأداة هامة لاتخاذ القرارات، وإدارة المخاطر وإعداد التقارير.

٢١٠- ويتوقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدء العمل بتوسيع الجيل التالي من نظام أوموجا (UE2)، الذي يشمل أدوات وعمليات جديدة تغطي الإدارة الاستراتيجية وإدارة المشاريع وإعداد الميزانية والشركاء المنفذين وجمع الأموال وسلاسل التوريد وإدارة المؤتمرات والأحداث. وستؤدي الوحدات الجديدة في نهاية المطاف إلى تعزيز كفاءة الإدارة وفعاليتها، وكذلك قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على إدارة المعلومات البرنامجية والمالية والإبلاغ عنها بطريقة متكاملة. ومن المتوقع أن يؤدي هذا التوسيع الجديد إلى تسريع عمليات اختيار الشركاء المنفذين وإدارة شؤونهم وتوفير سجل كامل للمراجعة وبالتالي تلبية معيار أعلى من الشفافية. وسيتبع بدء العمل بالوحدات دورات للتدريب وبناء القدرات من المتوقع أن تستمر حتى عام ٢٠٢٠.

٢١١- وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٦٦/٧٢ بشأن ''تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة''، استناداً إلى تقرير الأمين العام واستعراضه من جانب الهيئات ذات الصلة، بما في ذلك اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية[٨٤] واللجنة الخامسة[٨٥]. وفيما يتعلق بعملية التخطيط والميزنة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، فإن الهدف العام للإصلاح هو جعل الأمم المتحدة أكثر استجابة لمطالب عالم سريع التغير، وهو ما يشمل وجود عملية تخطيط وميزانية تتسم بالشفافية والحيوية، وتضمن أفضل تخصيص للموارد من أجل تنفيذ الولايات بفعالية وكفاءة. ولم يقم برنامج الأمم المتحدة للبيئة حتى الآن بتقييم الأثر الكامل للإصلاح نظراً لأن المبادئ التوجيهية لم ترد حتى الآن من إدارة الشؤون الإدارية؛ غير أن الأثر المباشر سيكون تحولاً من عملية ميزانية لفترة سنتين إلى عملية ميزانية سنوية.

(٨٤) A/72/7/Add.50.

(٨٥) A/72/682.

الجدول ٢٨

أهداف فترة السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز وتدابير الأداء: إدارة ودعم البرامج

هدف المنظمة: ضمان الكفاءة والمساءلة في إدارة الموارد المالية والبشرية وموارد تكنولوجيا المعلومات لتحقيق النتائج الواردة في برنامج العمل والاستراتيجية المتوسطة الأجل

الإنجازات المتوقعة من الأمانة	*مؤشرات الإنجاز*	الأهداف
(أ) قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة باتخاذ القرارات الإدارية بناء على المعلومات المتعلقة بالمخاطر	نسبة الزيادة في عدد المخاطر المؤسسية الكبيرة التي يحددها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ويتخذ الإجراءات الإدارية بصددها. **وحدة القياس:** نسبة المخاطر التي يتم تحديدها باعتبارها ''مخاطر كبيرة'' والتي تتخذ الإجراءات بصددها	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): يتقرر لاحقاً كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): يتقرر لاحقاً التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +٥٠ (٥٠ في المائة) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +١٠ (٦٠ في المائة) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +١٠ (٧٠ في المائة) **مصادر المعلومات وخطة التحليل:** سجل المخاطر المؤسسية ومحاضر اجتماعات الإدارة العليا التي تُعقد لاستعراض الإجراءات المتعلقة بالمخاطر وتتخذ القرارات بشأنها
(ب) السياسات والمعايير المعمول بها للرقابة والإدارة	'١' عدد المجالات الرئيسية التي توجد لها سياسات أو استراتيجيات أو خطط معتمدة لتوجيه العمليات عند حدوث تغيرات في العمليات **وحدة القياس:** عدد المجالات التشغيلية الرئيسية التي توجد لها سياسات واستراتيجيات وخطط حديثة لتوجيه العمليات[٨٦]	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ٣[٨٧] كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): +٣ (٦) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +١ (٧) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +١ (٨) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +١ (٩)

(٨٦) مجالات العمليات هي إدارة الموارد، وشراكات الجهات المانحة وتبرعاتها، وإدارة الموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاتفاقات القانونية، والضمانات البيئية والاجتماعية (بما في ذلك الشؤون الجنسانية) وضمان نوعية البرامج والمشاريع، وتنسيق مرفق البيئة العالمية وإدارته. ونتيجة لتطبيق نظام أوموجا، سوف يتطلب بعض هذه المجالات تحديث السياسات أو الاستراتيجيات.

(٨٧) يشمل خط الأساس السياسات المعتمدة مؤخراً فيما يتعلق بالضمانات البيئية والاجتماعية وسياسة المساواة بين الجنسين، والمبادئ التوجيهية لمرفق البيئة العالمية، وسياسة تعبئة الموارد الموافق عليها مؤخراً.

هدف المنظمة: ضمان الكفاءة والمساءلة في إدارة الموارد المالية والبشرية وموارد تكنولوجيا المعلومات لتحقيق النتائج الواردة في برنامج العمل والاستراتيجية المتوسطة الأجل

	مصادر المعلومات وخطة التحليل: السياسات والاستراتيجيات والخطط المؤسسية
'٢' عدد المجالات التشغيلية الرئيسية التي تحكمها المعايير والمبادئ التوجيهية وإجراءات التشغيل الموحدة الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة **وحدة القياس:** عدد المجالات التشغيلية الرئيسية التي تحكمها المعايير والمبادئ التوجيهية وإجراءات التشغيل الموحدة الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): ٣[٨٨] كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): +٣ (٦) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +١ (٧) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +١ (٨) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +١ (٩) **مصادر المعلومات وخطة التحليل:** المبادئ التوجيهية وإجراءات التشغيل الموحدة
'٣' مشاريع برنامج البيئة التي تبين إدماج الضمانات البيئية والاجتماعية في تنفيذ المشاريع **وحدة القياس:** النسبة المئوية للمشاريع التي نفذت أو تنفذ الإجراءات	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): صفر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): +٣٠ (٣٠ في المائة) التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +٢٠ (٥٠ في المائة) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +٥ (٥٥ في المائة) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +٥ (٦٠ في المائة) **مصادر المعلومات وخطة التحليل:** نظام إدارة معلومات البرامج والمشاريع التي تم تحليلها. ملاحظات الاستعراض البيئي والاجتماعي والاقتصادي التي تمت الموافقة عليها
'٤' مشاريع برنامج البيئة التي تبين إدماج الاعتبارات الجنسانية في تنفيذ المشاريع	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (خط الأساس): يتقرر لاحقاً كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (المتوقع): +٥٠ (٥٠ في المائة)

(٨٨) المساواة بين الجنسين والتنسيق والمشتريات لمرفق البيئة العالمية.

هدف المنظمة: ضمان الكفاءة والمساءلة في إدارة الموارد المالية والبشرية وموارد تكنولوجيا المعلومات لتحقيق النتائج الواردة في برنامج العمل والاستراتيجية المتوسطة الأجل	
	التقدم المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠: +١٠ (٦٠ في المائة) التقدم المتوقع بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢١: +٥ (٦٥ في المائة) كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١: +٥ (٧٠ في المائة)
وحدة القياس: النسبة المئوية للمشاريع التي نفذت أو تنفذ الإجراءات الجنسانية	**مصادر المعلومات وخطة التحليل:** نظام إدارة معلومات البرامج والمشاريع التي تم تحليلها. ملاحظات الاستعراض البيئي والاجتماعي والاقتصادي التي تمت الموافقة عليها

الجدول ٢٩ (أ)

الاحتياجات من الموارد المالية حسب فئة التمويل: إدارة ودعم البرامج

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

الفئة	*الموارد المالية (بآلاف الدولارات الأمريكية)*		
	٢٠١٨ – ٢٠١٩	*التغيرات*	٢٠٢٠ – ٢٠٢١
ألف – صندوق البيئة			
للوظائف	٥ ٦٠٠	٢ ٣٠٠	٧ ٩٠٠
لغير الوظائف	٩ ٢٠٠	(٥ ١٠٠)	٤ ١٠٠
المجموع الفرعي ألف	١٤ ٨٠٠	(٢ ٨٠٠)	١٢ ٠٠٠
باء – صناديق الأموال المخصصة			
للوظائف			١ ٩٠٠
لغير الوظائف	٩٠٠	١ ٠٠٠	–
المجموع الفرعي باء	٩٠٠	١ ٠٠٠	١ ٩٠٠
جيم – الصناديق العالمية			
للوظائف			٢ ٩٠٠
لغير الوظائف	٣ ٤٠٠	٨٠٠	١ ٣٠٠
المجموع الفرعي جيم	٣ ٤٠٠	٨٠٠	٤ ٢٠٠
دال – تكاليف دعم البرامج			
للوظائف			٩ ٩٠٠
لغير الوظائف	١٥ ٥٠٠	٣ ٦٨٠	٩ ٢٨٠
المجموع الفرعي دال	١٥ ٥٠٠	٣ ٦٨٠	١٩ ١٨٠
هاء – الميزانية العادية			
للوظائف	١ ٨٦٢	–	١ ٨٦٢
لغير الوظائف	٤٣	–	٤٣
المجموع الفرعي هاء	١ ٩٠٥	–	١ ٩٠٥
المجموع (ألف + باء + جيم + دال + هاء)	**٣٦ ٥٠٥**	**٢ ٦٨٠**	**٣٩ ١٨٥**

الجدول ٢٩ (ب)

الاحتياجات من الموارد البشرية حسب فئة التمويل: إدارة ودعم البرامج

الفئة	*الموارد من الموظفين (عدد الوظائف)*		
	٢٠١٨ - ٢٠١٩	*التغيرات*	٢٠٢٠ - ٢٠٢١
ألف - صندوق البيئة	٢٤	١٢	٣٦
باء - صناديق الأموال المخصصة	-	٧	١
جيم - الصناديق العالمية	١٠	-	١٠
دال - تكاليف دعم البرامج	٣٥	٧	٤٢
هاء - الميزانية العادية	٦	(١)	٥
المجموع (ألف + باء+ جيم + دال + هاء)	**٧٥**	**٢٥**	**١٠٠**

المرفق الأول

مستوى التأثير النسبي ذي الصلة لمؤشرات الغايات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

الغاية ١-٥: بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثّرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بحلول عام ٢٠٣٠. المؤشر ١-٥-٣: عدد البلدان التي تعتمد وتنفِّذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ (المستوى الثاني، الوكالة الراعية: مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث)

الغاية ١-ب: وضع أطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر المؤشر ١-ب-١: نسبة الإنفاق الحكومي الرأسمالي والمتكرر المخصص للقطاعات التي تفيد المرأة والفقراء والفئات الضعيفة بشكل غير متناسب (المستوى الثالث)

الغاية ٢-٤: ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديدة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسِّن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام ٢٠٣٠. المؤشر٢-٤-١: نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة (المستوى الثالث، الوكالة الراعية: منظمة الأغذية والزراعة)

الغاية ٢-٥: الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الداجنة والأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تُدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دولياً، بحلول عام ٢٠٢٠. المؤشر ٢-٥-١: عدد الموارد الجينية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة المودعة في مرافق للحفظ على المدى المتوسط أو الطويل (المستوى الأول، الوكالة الراعية: منظمة الأغذية والزراعة)؛ المؤشر ٢-٥-٢: نسبة السلالات المحلية التي تصنف على أنها معرضة للخطر، أو غير معرضة للخطر، أو تقف عند مستوى غير معروف لخطر انقراضها (المستوى الأول، الوكالة الراعية: منظمة الأغذية والزراعة)

الغاية ٣-٩: الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوُّث الهواء والماء والتربة بحلول عام ٢٠٣٠. المؤشر ٣-٩-١: معدل الوفيات المنسوب إلى تلوث الهواء المنزلي والمحيط (المستوى الأول، الوكالة الراعية: منظمة الصحة العالمية)؛ المؤشر ٣-٩-٢: معدل الوفيات المنسوب إلى المياه غير المأمونة، وخدمات الصرف الصحي غير المأمونة والافتقار إلى المرافق الصحية (المستوى الأول، الوكالة الراعية: منظمة الصحة العالمية)؛ المؤشر ٣-٩-٣: معدل الوفيات المنسوب إلى التسمم غير المتعمد (المستوى الأول، الوكالة الراعية: منظمة الصحة العالمية)

الغاية ٤-٧: ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠ المؤشر ٤-٧-١: مدى تعميم '١' تعليم المواطنة العالمية و'٢' التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك على جميع الصعد في: (أ) السياسات التعليمية على الصعيد الوطني، و(ب) المناهج الدراسية و(ج) تدريب المعلمين، و(د) تقييم الطلاب (المستوى الثالث، الوكالتان الراعيتان: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) – معهد الإحصاء)

الغاية ٥-أ: القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقاً للقوانين الوطنية المؤشر ٥-أ-٢: نسبة البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها (المستوى الثاني، الوكالة الراعية: منظمة الأغذية والزراعة)

الغاية ٦-٣: تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية والمواد الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام ٢٠٣٠. المؤشر ٦-٣-١: نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة (المستوى الثاني، الوكالات الراعية:

منظمة الصحة العالمية، وموئل الأمم المتحدة، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة)؛ المؤشر ٦-٣-٢: نسبة الكتل المائية الآتية من مياه محيطة ذات نوعية جيدة (المستوى الثاني، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)

الغاية ٦-٥: تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود، حسب الاقتضاء، بحلول عام ٢٠٣٠. المؤشر ٦-٥-١: درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية (صفر-١٠٠) (المستوى الثاني، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)؛ المؤشر ٦-٥-٢: نسبة مناطق أحواض المياه العابرة للحدود التي لها ترتيبات تنفيذية تتعلق بالتعاون في مجال المياه (المستوى الثاني، والوكالات الراعية: اليونسكو-البرنامج الهيدرولوجي الدولي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا)

الغاية ٦-٦: حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام ٢٠٢٠. المؤشر ٦-٦-١: نسبة التغير في نطاق النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه خلال فترة من الزمن (المستوى الثانى، الوكالات الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أمانة اتفاقية رامسار)

الغاية ٧-١: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام ٢٠٣٠. المؤشر ٧-١-١: نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء (المستوى الأول، الوكالة الراعية: البنك الدولي)؛ ٧-١-٢ نسبة السكان الذي يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين (المستوى الأول، الوكالة الراعية: منظمة الصحة العالمية)

الغاية ٧-٢: تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام ٢٠٣٠. المؤشر ٧-٢-١: حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة (المستوى الأول، الوكالات الراعية المحتملة: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، الوكالة الدولية للطاقة، الوكالة الدولية للطاقة المتجددة)

الغاية ٧-٣: مضاعفة المعدل العالمي للتحسُّن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠. المؤشر ٧-٣-١: كثافة الطاقة التي تقاس من حيث الطاقة الأولية والناتج المحلي الإجمالي (المستوى الأول، الوكالات الراعية: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، الوكالة الدولية للطاقة)

الغاية ٨-٩: وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام ٢٠٣٠. المؤشر ٨-٩-١: الناتج المحلي الإجمالي للسياحة المباشرة كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي ومن معدل النمو (المستوى الثاني، الوكالة الراعية: منظمة السياحة العالمية)؛ المؤشر ٨-٩-٢: نسبة الوظائف في قطاعات السياحة المستدامة من مجموع الوظائف في قطاع السياحة (المستوى الثالث، الوكالة الراعية: منظمة السياحة العالمية)

الغاية ٩-٣: زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات الميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق. المؤشر ٩-٣-١: نسبة الصناعات الصغيرة الحجم في مجموع القيمة المضافة من الصناعات (المستوى الثاني، الوكالة الراعية: صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية)؛ المؤشر ٩-٣-٢: نسبة الصناعات الصغيرة الحجم التي لها قرض أو خط ائتمان (المستوى الثاني، الوكالة الراعية: صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية)

الغاية ٩-٤: تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام ٢٠٣٠ من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد أنواع التكنولوجيا والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئياً، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقاً لقدراتها. المؤشر **٩-٤-١**: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة (المستوى الأول، الوكالات الراعية: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والوكالة الدولية للطاقة)

الغاية ١١-٤: تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي. المؤشر ١١-٤-١: نصيب الفرد من مجموع النفقات (في القطاعين العام والخاص) التي تُنفق لصون وحماية وحفظ جميع أصناف التراث الثقافي والطبيعي، بحسب نوع التراث (ثقافي وطبيعي ومختلط، وما يعتبره مركز التراث العالمي تراثاً) ومستوى الحكم (وطني وإقليمي، ومحلي/بلدي)، ونوع الإنفاق (إنفاق تشغيلي/استثمار) ونوع التمويل المقدم من القطاع الخاص (تبرعات عينية، وتمويل من القطاع الخاص غير الربحي وبرامج الرعاية)(المستوى الثالث، الوكالتان الراعيتان: اليونسكو-معهد اليونسكو للإحصاءات)

الغاية ١١-٥: التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠. المؤشر ١١-٥-١ (أيضاً المؤشر ١٣-١-١) عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تأثروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص من السكان (المستوى الثاني،

الوكالة الراعية: مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث)؛ المؤشر ١١-٥-٢: الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي والأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية الحيوية وعدد الأعطال التي لحقت بالخدمات الأساسية بسبب الكوارث (المستوى الثاني، الوكالة الراعية: مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث)

الغاية ١١-٦: الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام ٢٠٣٠. المؤشر ١١-٦-١: نسبة النفايات الصلبة للمدن، التي تُجمع بانتظام ويجري تفريغها نهائياً على نحو كاف، من مجموع النفايات الصلبة للمدن، بحسب المدينة (المستوى الثاني، الوكالة الراعية: موئل الأمم المتحدة، شعبة الإحصاءات للأمم المتحدة)؛ المؤشر ١١-٦-٢: المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات (على سبيل المثال الجسيمات من الفئة ٢,٥ والجسيمات من الفئة ١٠) في المدن (المرجَّح حسب السكان) (المستوى الأول، الوكالة الراعية: منظمة الصحة العالمية)

الغاية ١١-أ: دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية. المؤشر ١١-أ-١: نسبة السكان الذين يعيشون في المدن التي تنفذ خططاً إنمائية مدنية وإقليمية، وتدمج التوقعات السكانية والاحتياجات من الموارد، بحسب حجم المدينة (المستوى الثالث، الوكالة الراعية: موئل الأمم المتحدة)

الغاية ١١-ب: العمل بحلول عام ٢٠٢٠، على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططاً متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. المؤشر ١١-ب-١: عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ (المستوى الثاني، الوكالة الراعية: مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث)؛ المؤشر ١١-ب-٢: نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث (المستوى الثالث، الوكالة الراعية: مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث)

الغاية ١٢-١: تنفيذ الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات، وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها. المؤشر ١٢-١-١: عدد البلدان التي لديها خطط عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين أو التي أدمجت تلك الخطط في سياساتها الوطنية باعتبارها أولوية أو غاية (المستوى الثاني، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)

الغاية ١٢-٢: تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية بحلول عام ٢٠٣٠؛ الغاية ٨-٤: تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجياً، حتى عام ٢٠٣٠، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقاً للإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة. المؤشر ١٢-٢-١ (أيضاً ٨-٤-١): الأثر المادي ونصيب الفرد من الأثر المادي، ونصيب الناتج المحلي الإجمالي من الأثر المادي (المستوى الثالث، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)؛ المؤشر ١٢-٢-٢ (أيضاً ٨-٤-٢): الاستهلاك المادي المحلي ونصيب الفرد من الاستهلاك المادي المحلي ونسبة الاستهلاك المادي المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (المستوى الأول، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)

الغاية ١٢-٣: تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام ٢٠٣٠. المؤشر ١٢-٣-١: مؤشر الخسائر الغذائية العالمية (المستوى الثالث، الوكالتان الراعيتان: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة)

الغاية ١٢-٤: تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة عمرها، وفقاً للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام ٢٠٢٠. المؤشر ١٢-٤-١: عدد الأطراف في الاتفاقات البيئية الدولية المتعددة الأطراف المتعلقة بنفايات المواد الخطرة وغيرها من المواد الكيميائية، التي تفي بتعهداتها والتزاماتها في نقل المعلومات على النحو الذي يتطلبه كل اتفاق ذي صلة (المستوى الأول، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)؛ المؤشر ١٢-٤-٢: نصيب الفرد من توليد النفايات الخطرة ونسبة النفايات الخطرة المعالَجة، بحسب نوع المعالجة (المستوى الثالث، الوكالتان الراعيتان: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)

الغاية ١٢-٥: الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض، وإعادة التدوير وإعادة الاستخدام، بحلول العام

٢٠٣٠. المؤشر ١٢-٥-١: معدل إعادة التدوير عل الصعيد الوطني، وعدد أطنان المواد المعاد تدويرها (المستوى الثالث، الوكالتان الراعيتان: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)

الغاية ١٢-٦: تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة وعلى إدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها. المؤشر ١٢-٦-١: عدد الشركات التي تنشر تقارير تتعلق بالاستدامة (المستوى الثالث، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)

الغاية ١٢-٧: تعزيز ممارسات الشراء العمومي المستدامة، وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية. المؤشر ١٢-٧-١: عدد البلدان التي تنفذ السياسات وخطط العمل المتعلقة بالشراء العمومي المستدام (المستوى الثالث، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)

الغاية ١٢-٨: كفالة أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة، بحلول عام ٢٠٣٠. المؤشر ١٢-٨-١: مدى تعميم مراعاة: '١' تعليم المواطنة العالمية و'٢' التعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك التثقيف بشأن تغير المناخ) في (أ) السياسات التربوية الوطنية؛ و(ب) المناهج الدراسية؛ و(ج) تدريب المعلمين؛ و(د) تقييم الطلاب (المستوى الثالث، الوكالتان الراعيتان: اليونسكو- معهد اليونسكو للإحصاء)

الغاية ١٢-أ: دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدماً نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة. المؤشر ١٢-أ-١: كمية الدعم المقدم إلى البلدان النامية في مجالي البحث والتطوير من أجل إرساء أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة والتكنولوجيا السليمة بيئياً (المستوى الثالث، الوكالة الراعية: [تؤكد لاحقاً])

الغاية ١٢ (ب): وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات التنمية المستدامة على السياحة المستدامة التي توفر فرص عمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية. المؤشر ١٢-ب-١: عدد الاستراتيجيات والسياسات أو خطط العمل المنفذة في مجال السياحة المستدامة المتفق على أدوات رصدها وتقييمها (المستوى الثالث، الوكالة المنفذة: منظمة السياحة العالمية)

الغاية ١٢-ج: ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير المتسمة بالكفاءة والتي تشجع على الاستهلاك المسرف، عن طريق القضاء على تشوهات الأسواق، وفقاً للظروف الوطنية، بما في ذلك عن طريق إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، على أن تراعى في تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، ومع التقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار الضارة التي قد تنال من تنميتها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة. المؤشر **١٢-ج-١**: مقدار إعانات الوقود الأحفوري لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي (الإنتاج والاستهلاك) وكنسبة من مجموع النفقات الوطنية على الوقود الأحفوري (المستوى الثاني، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)

الغاية ١٣-١: تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف معها. المؤشر ١٣-١-١: عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تأثروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص من السكان (المستوى الثاني، الوكالة الراعية: مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث)

الغاية ١٣-٢: إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني. المؤشر ١٣-٢-١: عدد البلدان التي أبلغت عن وضع أو تفعيل سياسة/استراتيجية/خطة متكاملة تزيد قدراتها على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ وتعزز القدرة على التأقلم مع المناخ، والتنمية القائمة على انبعاثات غازات الدفيئة المنخفضة على نحو لا يهدد إنتاج الأغذية (بما في ذلك وضع خطط تكيُّف وطنية، وتقديم مساهمة محددة على الصعيد الوطني، وبلاغات وطنية، وتقرير عن المستجدات لفترة السنتين، أو غير ذلك) (المستوى الثالث، الوكالة الراعية: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ)

الغاية ١٣-٣: تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به. المؤشر ١٣-٣-١: عدد البلدان التي أدمجت التخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به في مناهج التعليم الابتدائي والثانوي والعالي (المستوى الثالث، الوكالات الراعية: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واليونسكو- معهد اليونسكو للإحصاءات)؛ المؤشر ١٣-٣-٢: عدد البلدان التي أبلغت عن تعزيز قدرتها المؤسسية والهيكلية والفردية على تنفيذ تدابير التكيف والتخفيف ونقل التكنولوجيا والتدابير الإنمائية (المستوى الثالث، الوكالات الراعية: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واليونسكو- معهد اليونسكو للإحصاءات)

الغاية ١٣-أ: تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره ١٠٠ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل بتزويده برأس المال في أقرب

وقت ممكن. المؤشر ١٣-أ-١: المبلغ الذي يجمع سنوياً مقيّماً بدولار الولايات المتحدة في الفترة بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٥ بهدف الوفاء بالتزام توفير ١٠٠ بليون دولار (المستوى الثالث، الوكالتان الراعيتان: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

الغاية ١٣-ب: تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة. المؤشر ١٣-ب-١: عدد أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتلقى دعماً متخصصاً ومقدار الدعم المقدم، بما في ذلك التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات، لآليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة (المستوى الثالث، الوكالات الراعية: مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، اللجان الإقليمية، تحالف الدول الجزرية الصغيرة، الدول الجزرية الصغيرة النامية، مسار ساموا)

الغاية ١٤-١: منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام ٢٠٢٥. المؤشر ١٤-١-١: مؤشر فرط المغذيات في المناطق الساحلية وكثافة المخلفات البلاستيكية الطافية (المستوى الثالث، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)

الغاية ١٤-٢: إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادتها إلى ما كانت عليه من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول عام ٢٠٢٠. المؤشر ١٤-٢-١ نسبة المناطق الاقتصادية الحصرية الوطنية التي تُدار باستخدام نُهج قائمة على النظم الإيكولوجية (المستوى الثالث، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)

الغاية ١٤-٣: تقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات. المؤشر ١٤-٣-١ قياس متوسط الحموضة البحرية في مجموعة متفق عليها من محطات تمثيلية لأخذ العينات (المستوى الثالث، الوكالة الراعية: اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات - اليونسكو)

الغاية ١٤-٥: حفظ ١٠ في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي، واستناداً إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام ٢٠٢٠. المؤشر ١٤-٥-١: نظاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية (المستوى الأول، الوكالتان الراعيتان: برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)

الغاية ١٤-٦: حظر بعض أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصائد الأسماك، بحلول عام ٢٠٢٠. المؤشر ١٤-٦-١ التقدم الذي تحرزه البلدان في مدى تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم (المستوى الثاني، الوكالة الراعية: منظمة الأغذية والزراعة)

الغاية ١٤-ج: تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها استخداماً مستداماً عن طريق تنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تضع الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، كما تشير إلى ذلك الفقرة ١٥٨ من وثيقة ''المستقبل الذي نصبو إليه''. المؤشر ١٤-ج-١: عدد البلدان التي تحرز تقدماً في التصديق على صكوك متعلقة بالمحيطات تنفذ القانون الدولي، وفي قبول تلك الصكوك وتنفيذها بموجب أطر قانونية وسياساتية ومؤسسية، على النحو الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، من أجل حفظ المحيطات ومواردها، واستخدامها على نحو مستدام. (المستوى الثالث، الوكالات الراعية: شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بالأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العمل الدولية، وشبكة الأمم المتحدة للمحيطات)

الغاية ١٥-١: ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وكفالة استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقاً للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية، بحلول عام ٢٠٢٠. المؤشر ١٥-١-١: مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة (المستوى الأول، الوكالة الراعية: منظمة الأغذية والزراعة)؛ المؤشر ١٥-١-٢: نسبة المواقع الهامة التي تجسد التنوع البيولوجي لليابسة والمياه العذبة والتي تشملها المناطق المحمية، بحسب نوع النظام الإيكولوجي (المستوى الأول، الوكالتان الراعيتان: المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة

للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)

الغاية ١٥-٢: تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي، بحلول عام ٢٠٢٠. المؤشر ١٥-٢-١: التقدم المحرز في إرساء الإدارة المستدامة للغابات (المستوى الثاني، الوكالة الراعية: منظمة الأغذية والزراعة)

الغاية ١٥-٣: مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالمٍ خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام ٢٠٣٠. المؤشر ١٥-٣-١: نسبة الأراضي المتدهورة نسبة إلى مجموع مساحة اليابسة (المستوى الثالث، الوكالة الراعية: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا)

الغاية ١٥-٤: ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠. المؤشر ١٥-٤-١: التغطية محسوبة بالمناطق المحمية من المواقع المهمة للتنوع البيولوجي الجبلي (المستوى الثاني، الوكالتان الراعيتان: المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)

الغاية ١٥-٥: اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام، بحلول عام ٢٠٢٠، بحماية الأنواع المهدَّدة ومنع انقراضها. المؤشر ١٥-٥-١: مؤشر القائمة الحمراء (المستوى الثاني، الوكالة الراعية: الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة)

الغاية ١٥-٦: تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتعزيز السبل المناسبة للوصول إلى تلك الموارد، على النحو المتفق عليه دولياً. المؤشر ١٥-٦-١: عدد البلدان التي اعتمدت أطرا تشريعية وإدارية وسياساتية لكفالة تقاسم المنافع على نحو عادل ومنصف (المستوى الثاني، الوكالة الراعية: أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي)

الغاية ١٥-٧: اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار بها، والتصدي لمنتجات الأحياء البرية غير المشروعة، على مستويي العرض والطلب على السواء. المؤشر ١٥-٧-١: نسبة الأحياء البرية المتاجر بها، التي جرى صيدها أو الاتجار بها على نحو غير قانوني (المستوى الثاني، الوكالتان الراعيتان: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض)

الغاية ١٥-٨: اتخاذ تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه وتقليل أثر ذلك إلى حد كبير، ومراقبة الأنواع ذات الأولوية أو القضاء عليها، بحلول عام ٢٠٢٠. المؤشر ١٥-٨-١: نسبة البلدان التي تعتمد تشريعات وطنية ذات صلة، وتخصص موارد كافية لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية أو مراقبتها (المستوى الثاني، الوكالة الراعية: الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة)

الغاية ١٥-٩: إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات، على الصعيدين الوطني والمحلي، بحلول عام ٢٠٢٠ المؤشر ١٥-٩-١: التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الوطنية المنشأة وفقاً للهدف ٢ من أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ (المستوى الثالث، الوكالتان الراعيتان: أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة)

الغاية ١٥-أ: حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً. المؤشر ١٥-أ-١ المساعدة الإنمائية الرسمية والنفقات العامة الموجهة لحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً (المستويان الأول والثالث، الوكالات الراعية: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي)

الغاية ١٦-١٠: كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية. المؤشر **١٦-١٠-١**: عدد ما تم التحقق منه من حالات القتل، والاختطاف، والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب للصحفيين والعاملين في الوسط الإعلامي المرتبطين بهم والنقابيين والمدافعين عن حقوق الإنسان خلال الاثني عشر شهراً الماضية (المستوى الثالث، الوكالة الراعية: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ الوكالتان الشريكتان: منظمة العمل الدولية واليونسكو)؛ المؤشر ١٦-١٠-٢: عدد البلدان التي تعتمد وتطبق ضمانات دستورية و/أو تشريعية و/أو سياساتية لإطلاع الجمهور على المعلومات (المستوى الثاني، الوكالة الراعية: اليونسكو- معهد اليونسكو للإحصاءات)

الغاية ١٦-ب: تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية وإنفاذُها لتحقيق التنمية المستدامة. المؤشر ١٦-ب-١: نسبة السكان الذين أبلغوا عن تعرضهم شخصياً لممارسات تمييزية أو تحرش خلال الاثني عشر شهراً السابقة لأسباب يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان التمييز على أساسها (المستوى الثالث، الوكالة الراعية: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان)

الغاية ١٧-٥: اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً، وتنفيذها. المؤشر ١٧-٥-١: عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ نظماً لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً (المستوى الثالث، الوكالة الراعية: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد))

الغاية ١٧-٩: تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. **المؤشر ١٧-٩-١:** القيمة الدولارية للمساعدة المالية والتقنية (بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي) المرصودة للبلدان النامية (المستوى الأول، الوكالة الراعية: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

الغاية ١٧-١٠: إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنظمة. المؤشر ١٧-١٠-١: المتوسط المرجح للتعريفات الجمركية في جميع أنحاء العالم: (المستوى الأول، الوكالات الراعية: منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية والأونكتاد)

الغاية ١٧-١٤: تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة. المؤشر ١٧-١٤-١: عدد البلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة (المستوى الثالث، الوكالة الراعية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة)

الغاية ١٧-١٥: احترام الهامش السياساتي والقيادة الخاصين بكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. المؤشر ١٧-١٥-١: مدى استخدام أطر النتائج وأدوات التخطيط المملوكة للبلدان من جانب مقدمي التعاون الإنمائي (المستوى الثاني، الوكالتان الراعيتان: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

الغاية ١٧-١٦: تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، وتكميلها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية. المؤشر ١٧-١٦-١: عدد البلدان التي أبلغت عن إحراز تقدم في ما يتعلق بأطر رصد فعالية التنمية لأصحاب المصلحة المتعددين التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة (المستوى الثاني، الوكالتان الراعيتان: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

الغاية ١٧-١٩: الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمِّل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بحلول عام ٢٠٣٠. المؤشر ١٧-١٩-١: القيمة الدولارية لجميع الموارد المتاحة لتعزيز القدرات الإحصائية في البلدان النامية (المستوى الأول، الوكالة الراعية: الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين)

المرفق الثاني

القرارات والمقررات الصادرة عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة

الدورة الأولى لجمعية الأمم المتحدة للبيئة

القرارات

١/١ الوثيقة الوزارية الختامية للدورة الأولى لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٢/١ تعديلات على النظام الداخلي

٣/١ الاتجار غير المشروع في الأحياء البحرية

٤/١ الروابط بين العلوم والسياسات

٥/١ المواد الكيميائية والنفايات

٦/١ الحطام البلاستيكي البحري والجسيمات البلاستيكية البحرية

٧/١ تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تحسين نوعية الهواء

٨/١ التكيف القائم على النظام البيئي

٩/١ النظام العالمي لرصد البيئة – برنامج المياه

١٠/١ الرؤى والنُهج والنماذج والأدوات المختلفة الرامية لتحقيق الاستدامة البيئية في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

١١/١ التنسيق عبر منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة بما في ذلك فريق الإدارة البيئية

١٢/١ العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف

١٣/١ تنفيذ المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية

١٤/١ برنامج العمل والميزانية المنقحان لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

١٥/١ برنامج العمل المقترح والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

١٦/١ إدارة الصناديق الاستئمانية والمساهمات المخصصة

١٧/١ تعديلات صك إنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد هيكلته

المقررات

١/١ تنفيذ الفقرة ٨٨ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

٢/١ جدول الأعمال المؤقت وتاريخ ومكان انعقاد الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة

الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة

القرارات

١/٢ تعديلات على النظام الداخلي

٢/٢ دور ووظائف المنتديات الإقليمية لوزراء البيئة والسلطات البيئية

٣/٢ الاستثمار في القدرات البشرية من أجل التنمية المستدامة عن طريق التثقيف والتدريب في المجال البيئي

٤/٢ دور تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمسار ساموا باعتباره وسيلة لتيسير تحقيق أهداف التنمية المستدامة والوظائف والطرائق المرتبطة بهذا التنفيذ

٥/٢ إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٦/٢ دعم اتفاق باريس

٧/٢ الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات

٨/٢ الاستهلاك والإنتاج المستدامان

٩/٢ منع الأغذية المهدورة وخفض كمياتها وإعادة استخدامها

١٠/٢ المحيطات والبحار

١١/٢ النفايات البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة

١٢/٢ الإدارة المستدامة للشعب المرجانية

١٣/٢ الإدارة المستدامة لرأس المال الطبيعي من أجل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

١٤/٢ التجارة غير القانونية في الأحياء البرية ومنتجات الحياة البرية

١٥/٢ حماية البيئة في المناطق المتضررة من النزاع المسلح

١٦/٢ تعميم مراعاة التنوع البيولوجي من أجل تحقيق الرفاه

١٧/٢ تعزيز أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة على صعيد تيسير التعاون والتآزر فيما بين الاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي

١٨/٢ العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يقدم لها خدمات الأمانة

١٩/٢ استعراض منتصف المدة للبرنامج الرابع لوضع القانون البيئي واستعراضه دورياً (برنامج مونتيفيديو الرابع)

٢٠/٢ الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ وبرنامج العمل والميزانية المقترحان للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

٢١/٢ العواصف الرملية والترابية

٢٢/٢ استعراض تواتر دورات جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٢٣/٢ إدارة الصناديق الاستئمانية والمساهمات المخصصة

٢٤/٢ مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتعزيز التنمية المستدامة للرعي والمراعي

٢٥/٢ تطبيق المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

الدورة الثالثة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة

القرارات

١/٣ التخفيف من حدة التلوث والسيطرة عليه في المناطق المتضررة من النزاع المسلح أو الإرهاب

٢/٣ تخفيف حدة التلوث من خلال تعميم مراعاة التنوع البيولوجي في القطاعات الرئيسية

٣/٣ إسهامات جمعية الأمم المتحدة للبيئة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

٤/٣ البيئة والصحة

٥/٣ الاستثمار في الحلول البيئية المبتكرة للتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

٦/٣ إدارة تلوث التربة لتحقيق التنمية المستدامة

٧/٣ القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة

٨/٣ منع وتخفيض تلوث الهواء من أجل تحسين نوعية الهواء على الصعيد العالمي

٩/٣ القضاء على التعرض للطلاء المحتوي على الرصاص وتعزيز الإدارة السليمة بيئياً لنفايات بطاريات الرصاص الحمضية

١٠/٣ معالجة تلوث المياه من أجل حماية وإصلاح النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه

١١/٣ تنفيذ الفقرة ٨٨ (أ) - (ح) من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''

المقررات

١/٣ تمديد موعد إصدار التقرير السادس عن توقعات البيئة العالمية

٢/٣ جدول الأعمال المؤقت وموعد ومكان انعقاد الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة

٣/٣ إدارة الصناديق الاستئمانية والمساهمات المخصصة

المرفق الثالث

توصيات مجلس مراجعي الحسابات[1]

البيانات المالية المراجعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

١- أعد مكتب الأمم المتحدة في نيروبي التقرير المالي والبيانات المالية بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وذلك استناداً إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ووفقاً للمادة ١٠٦-١ للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. واستعرض برنامج البيئة البيانات المالية، ووقعها المدير التنفيذي في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨. وقُدمت البيانات في ٣١ آذار/مارس عام ٢٠١٨ إلى مجلس مراجعي الحسابات وفقاً لأحكام القاعدة ٦-٢، التي تشترط أن تقدم البيانات المالية السنوية بعد اعتمادها إلى مجلس مراجعي الحسابات، في موعد أقصاه ثلاثة أشهر بعد انقضاء الفترة المالية المعنية. ويتألف مجلس مراجعي الحسابات في الوقت الحاضر من أعضاء من ألمانيا وشيلي والهند. وقام مكتب مراجعة الحسابات في جمهورية تنزانيا المتحدة بمراجعة حسابات برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢- وأصدر مجلس مراجعي الحسابات رأياً غير مشفوع بتحفظات بشأن البيانات المالية لبرنامج البيئة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، لم يجد مجلس مراجعي الحسابات أي أخطاء، أو إسقاطات أو بيانات خاطئة جسيمة من شأنها أن تؤثر على رأيه في البيانات المالية لبرنامج البيئة. ولكن مجلس مراجعي الحسابات حدد في تقريره نطاقاً للتحسينات الممكنة في عدد من المجالات التي تتطلب اتخاذ إجراءات من الإدارة، ويرد بيانها في الجدول ألف-ثالثا-١ أدناه.

٣- وخلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧، أصدر مجلس مراجعي الحسابات ٢٥ توصية على النحو المبين في الجدول (ألف) أدناه. وأصدر في مراجعته للحسابات للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ثماني توصيات، بما في ذلك التوصيات الرئيسية الأربع. وقبلت جميع التوصيات وهي الآن قيد التنفيذ، كما هو مبين في الجدول ألف-ثالثاً-٢.

الجدول ألف-ثالثاً-١

موجز حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات حتى نهاية السنة المالية ٢٠١٧

السنة المالية	نفذت	*قيد التنفيذ*	*تجاوزتها الأحداث*	*لم تنفَّذ*	***المجموع***
٢٠١٧	-	٨	-	-	٨
٢٠١٦	٥	٣	١	-	٩
٢٠١٥	٢	٣	-	-	٥
٢٠١٤	١	-	١	-	٢
٢٠١٣-٢٠١٠	١	-	-	-	١
المجموع	**٩**	**١٤**	**٢**	**-**	**٢٥**
النسبة المئوية	٣٦	٥٦	٨	-	**١٠٠**

(١) A/70/5/Add.7.

الجدول ألف–ثالثاً–٢

توصيات مجلس مراجعي الحسابات لإجراءات السنة المالية ٢٠١٧ والاستجابات المنفذة

الإجراء الذي أوصى به مجلس مراجعي الحسابات	الإجراء المتخذ استجابة للتوصية
١– لاحظ المجلس أن برنامج البيئة لم يحتفظ بقاعدة بيانات يمكن استخدامها في تحليل المبالغ المستحقة من التبرعات وفقاً للجداول الزمنية للسداد من أجل تيسير إقرار مواعيد استحقاق تلك المبالغ. وأوصى المجلس بأن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما يلي: (أ) إنشاء آلية تستخدم للتحديد المنتظم للمبالغ المستحقة من التبرعات وتحليلها حسب مواعيد استحقاقها؛ و (ب) إنشاء آلية تكفل التواصل والمتابعة المنتظمين للتعهدات المالية المتأخرة، على النحو المطلوب في الدليل البرنامجي لبرنامج البيئة (٢٠١٦).	**الوحدة المسؤولة: شعبة الخدمات المؤسسية:** **الحالة:** قيد التنفيذ **التاريخ المستهدف:** آذار/مارس ٢٠١٩
٢– ولاحظ المجلس قصور إجراءات الإدارة وآلياتها في التصدي للتحديات المتصلة بالمسائل الإدارية للمشاريع التي أبلغ عنها مديرو المشاريع في نظام معلومات إدارة المشاريع. ولم توضع خطة عمل لمعالجة الصعوبات المبلغ عنها، التي تشمل التأخير في تنفيذ المشاريع بسبب المسائل القانونية، والتأخيرات في استقدام الموارد البشرية وعمليات الشراء، وحالات تأخر الشركاء المنفذين بسبب عدم كفاية القدرات والافتقار إلى امتلاك زمام المبادرة في المشاريع. وأوصى المجلس برنامج البيئة بالتعجيل بإحداث آلية من شأنها أن تعكس، على النحو الملائم، في خطط عمل الإدارة وما تقوم به من متابعة، التحديات الإدارية للمشاريع وتحديات امتلاك زمام المبادرة فيها وذلك من أجل كفالة اتخاذ الإجراءات الإدارية الشاملة لمواجهة التحديات المحددة.	**الوحدة المسؤولة:** شعبة البرامج والسياسات **الحالة:** قيد التنفيذ **التاريخ المستهدف:** كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠
٣– وانطلاقاً من استعراض بيانات المشاريع في نظام أوموجا، ونظام معلومات إدارة المشاريع، لاحظ المجلس أن بعض السجلات المالية غير مكتمل ونجم هذا أساساً عن عدم كفاية الضوابط الداخلية. يوصي المجلس بأن يقوم برنامج البيئة بما يلي: (أ) استحداث آلية لفرض التسجيل الفوري لجميع المعلومات المالية للمشاريع في نظام أوموجا والتحديث المنتظم للبيانات المالية للمشاريع في النظام؛ (ب) العمل باستعراض منتظم لمعلومات المشاريع في نظام أوموجا من أجل التحقق من صحة واكتمال بيانات المشاريع؛ (ج) ضمان أن تكون جميع المعاملات في نظام أوموجا مرتبطة ارتباطاً صحيحاً بمشاريع معتمدة وسليمة لدعم برنامج العمل.	*الوحدة المسؤولة:* شعبة الخدمات المؤسسية **الحالة:** قيد التنفيذ **التاريخ المستهدف:** كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨
٤– ووجد المجلس نقصاً في تقييم الوكالات المنفذة للمشاريع، ورأى أنه لما كان الدليل البرنامجي لبرنامج البيئة لا ينص على إجراءات تقييم واختيار شريك منفذ، يتعين على برنامج البيئة أن ينظر في إمكانية وضع مبادئ توجيهية تساعد المكاتب الميدانية على تقييم واختيار الشركاء المنفذين، بما في ذلك من فئة الشركاء الذين لا يستهدفون الربح. وأوصى المجلس بأن يضع برنامج البيئة مبادئ توجيهية للمكاتب الميدانية بشأن كيفية تقييم واختيار الشركاء المنفذين الذين لا يستهدفون الربح من فئة منظمات القطاع العام.	**الوحدة المسؤولة:** شعبة الخدمات المؤسسية **الحالة:** قيد التنفيذ **التاريخ المستهدف:** كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠
٥– خلص المجلس، استناداً إلى استعراض قائمة جميع المستخدمين وأدوارهم في نظام أوموجا، إلى أن بعض المستخدمين منحوا أدواراً متعارضة مع دليل الأدوار في نظام أوموجا المركزي ومع أفضل الممارسات المتبعة في تطبيق مبادئ الفصل بين	**الوحدة المسؤولة:** شعبة الخدمات المؤسسية وشعبة الإدارة (الأمانة العامة للأمم المتحدة) **الحالة:** قيد التنفيذ

الإجراء الذي أوصى به مجلس مراجعي الحسابات	الإجراء المتخذ استجابة للتوصية
الواجبات. وأوصى المجلس بأن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما يلي: (أ) استعراض جميع الأدوار التي منحت في نظام أوموجا وإزالة جميع الأدوار المتعارضة الممنوحة للمستخدمين، وذلك بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي؛ و (ب) وضع إجراءات تضمن قيام مالكي العملية بالاستعراض المنتظم لجميع أدوار المستخدمين للتأكد من تناسبها مع المواصفات الوظيفية وعدم تضاربها.	**التاريخ المستهدف:** كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨
٦- ووجد المجلس تأخيرات في إنهاء دور المستخدم لدى الموظفين الذين انتهت خدمتهم وحسابات المستخدمين التي ظلت خاملة لفترة طويلة، الأمر الذي يعرض المنظمة لخطر الدخول غير المرخص به إلى النظام، وهذا بدوره قد يقوض سلامة البيانات. المجلس بأن يكفل برنامج البيئة بانتظام وفي الوقت المناسب تعطيل جميع حسابات المستخدمين الخاصة بالموظفين المنتهية خدمتهم، وتلك التي ظلت خاملة لمدة ثلاثة أشهر متتالية.	**الوحدة المسؤولة:** شعبة الخدمات المؤسسية وشعبة الإدارة (الأمانة العامة للأمم المتحدة) **الحالة:** قيد التنفيذ **التاريخ المستهدف:** كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨
٧- وأظهر استعراض التصرف في أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حالات تأخير في تحديث المعلومات عن الأصول في النظام وتأخيرات في التصرف في الأصول التي أخرجت من الاستخدام. وأوصى المجلس بأن يقوم برنامج البيئة بما يلي: (أ) تحديث المعلومات المتعلقة بالأصول في نظام أوموجا في الوقت المناسب؛ و (ب) القيام فوراً بتحديد الأصول غير الصالحة للاستعمال أو المتقادمة وشطبها من القوائم، والتصرف فيها.	**الوحدة المسؤولة:** شعبة الخدمات المؤسسية **الحالة:** قيد التنفيذ **التاريخ المستهدف:** آذار/مارس ٢٠١٩
٨- وخلص المجلس إلى عدم كفاية وعي الموظفين بإطار الأمانة العامة للأمم المتحدة لمكافحة الغش والفساد بسبب عدم إتمامهم للدورة التدريبية الإلكترونية الإلزامية ذات الصلة، الأمر الذي قد يكون له أثر سلبي على تحديد آثار ومخاطر الغش والكشف عنه. وأوصى المجلس بأن يصدر برنامج البيئة وثيقة للسياسة العامة تستند إلى إطار مكافحة الغش والفساد.	**الوحدة المسؤولة:** شعبة الخدمات المؤسسية **الحالة:** قيد التنفيذ **التاريخ المستهدف:** كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

المرفق الرابع

خطة التقييم للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١

١- يمثل النهج المعتمد على النتائج جانباً بارزاً في الاستراتيجية المتوسطة الأجل والبرامج التي تتألف منها. ويتجسد هذا النهج في نهج برنامج البيئة إزاء التقييم الذي يتسم بتركيز قوي على أداء المنظمة في تحقيق النتائج التي تتفق مع الأهداف والإنجازات المتوقعة من الاستراتيجية متوسطة الأجل وبرنامج العمل. وتقترح خطة التقييم مجموعة من التقييمات التكميلية تجرى على مختلف المستويات وتبحث الموضوعات المختلفة.

٢- وسينطوي نهج تقييم برنامج العمل في نطاق الاستراتيجية متوسطة الأجل على تقييم منهجي للمشاريع والبرامج الفرعية (انظر الشكل ألف-رابعاً-١). ولأن الإنجازات المتوقعة يتوخى تحقيقها عن طريق إحدى طرائق المشاريع، سيستمر تقييم المشاريع باستخدام الموارد المخصصة من ميزانيات المشاريع. وستجرى جميع أنواع التقييم وفقاً لمعايير التقييم في الأمم المتحدة لضمان الاتساق في نوعيتها، وللتمكين من استخدام النتائج في عمليات التقييم على مستوى البرامج الفرعية.

الشكل ألف-رابعاً-١

نهج تقييم برامج العمل في نطاق الاستراتيجية المتوسطة الأجل

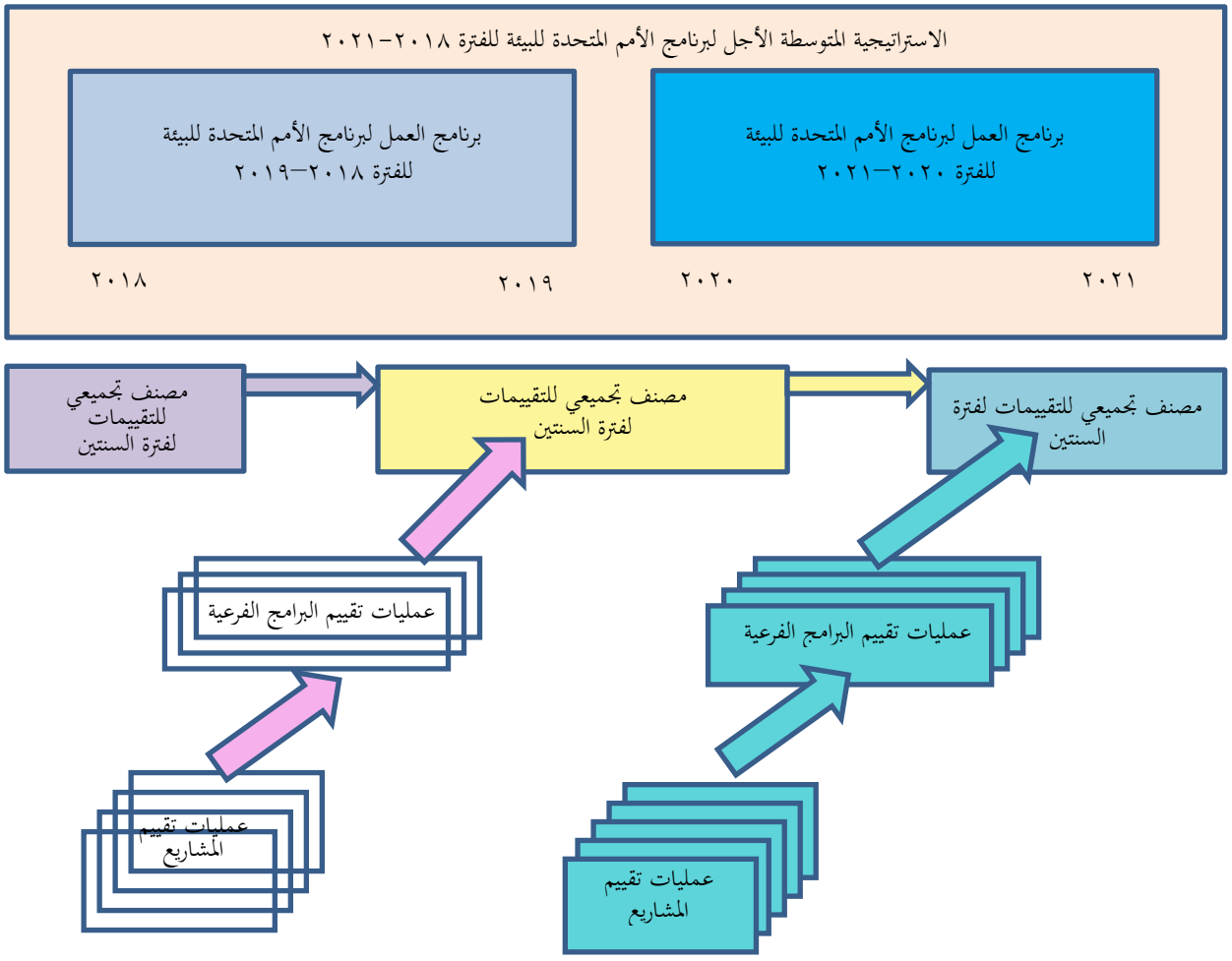

أولاً– تقييم الأداء

٣– تطبق مجموعة من المعايير الموحدة على تقييم الأداء وتساعد في تجميع نتائج الأداء في التدخلات المختلفة التي ينفذها برنامج البيئة والتي تسهم في الإنجازات المتوقعة لبرنامج العمل والاستراتيجية المتوسطة الأجل. وتستخدم معايير التقييم الموحدة هذه في تقييم كافة المشاريع والبرامج الفرعية وتتسق مع أفضل الممارسات الدولية ومعايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة. وتشمل المعايير ما يلي: تحقيق الأهداف والنتائج المخطط لها، واستدامة النتائج التي يحققها البرنامج وتكرارها وتوسيع نطاقها، وبلوغ النواتج والأنشطة، والفعالية من حيث التكلفة، ومدى امتلاك الدولة لزمام الأمور في المشاريع ومدى إشراك أصحاب المصلحة، والكفاءة في التخطيط المالي والإدارة والرصد والتقييم، والإدارة التكيفية.

ألف– النطاق والأهداف

٤– يتألف نطاق مهمة التقييم التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة من برامج ومشاريع صندوق البيئة وما يتصل بها من الصناديق الاستئمانية ومشاريع مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ التي ينفذها برنامج البيئة. وتتمثل أهداف هذه الخطة على وجه التحديد فيما يلي:

(أ) تقييم فعالية برامج برنامج الأمم المتحدة للبيئة وكفاءتها وجدواها وجودتها وفائدتها وآثارها؛

(ب) استخلاص وتقاسم الدروس المستفادة من تنفيذ أنشطة البرامج والمشاريع؛ و

(ج) ضمان تنفيذ توصيات التقييم الصادرة التي قبلتها إدارة البرامج ومديرو الشعب في برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

باء– الأنشطة المقررة والنواتج ذات الصلة بها

١– عمليات تقييم البرامج الفرعية

٥– سيستمر تسلسل تقييمات البرامج الفرعية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كما هو مبين في الشكل ألف–رابعاً–٢. ومثلما جرت العادة في السنوات الماضية، ستُعمَّم جميع تقارير تقييمات البرامج الفرعية والتوصيات الواردة فيها على فريق الإدارة العليا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كما ستقدم إلى لجنة الممثلين الدائمين. وستوضع خطة لتنفيذ توصيات التقييمات مع تحديد الشعب المعنية بها.

الشكل ألف –رابعاً –٢

الجدول الزمني المقترح لعمليات تقييم البرامج الفرعية

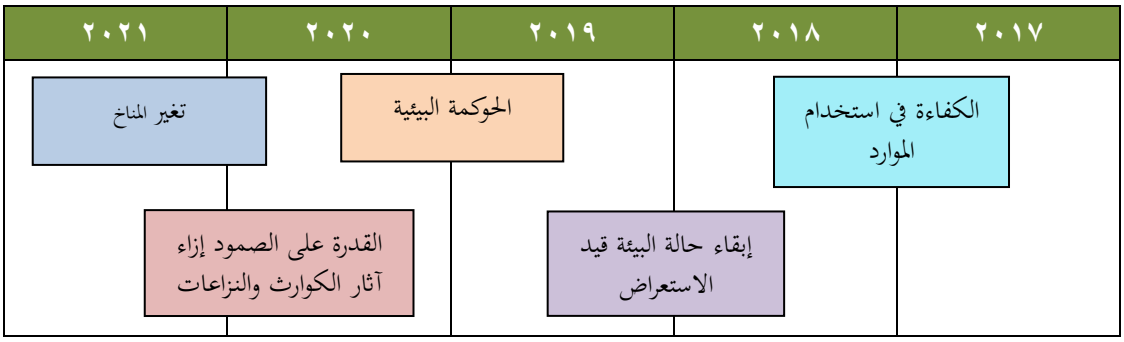

٢- عمليات تقييم المشاريع

٦- ستقيم المشاريع التي وصلت إلى مرحلة الإنجاز. ويقدر أنه سينجز نحو ٦٠ تقييماً للمشاريع خلال فترة برنامج العمل (٣٠ تقييماً في إطار صندوق البيئة والمساهمات المناظرة و٣٠ تقييماً في إطار مرفق البيئة العالمية). وتعد تقارير التقييم بالتعاون الوثيق مع إدارة البرنامج المعني، وتعمم على فريق الإدارة العليا وتنشر على الموقع الشبكي لمكتب التقييم. وسيواصل مكتب التقييم استخلاص الدروس من عمليات التقييم هذه وإصدار التوصيات التي يصاحبها تتبع رسمي للامتثال في التنفيذ.

٣- التقرير التجميعي للتقييمات

٧- سيعد مكتب التقييم في نهاية فترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ تقريراً تجميعياً للتقييمات يوجز أداء برنامج البيئة من خلال الاتجاهات والأنماط التي لوحظت خلال فترة السنتين في عمليات التقييم التي أجريت على جميع المستويات. وستستخدم الأنماط والاتجاهات في تحديد التوصيات والدروس التي ستعرض على منسقي البرامج الفرعية والإدارة العليا لبرنامج البيئة وتناقش معهم. وسيقدم التقرير إلى أعضاء لجنة الممثلين الدائمين وإلى جمعية البيئة ويوزع على الحكومات الوطنية وموظفي برنامج البيئة.

٤- الامتثال لتوصيات التقييم

٨- سيتابع مكتب التقييم تنفيذ التوصيات الناشئة عن التقييم، لضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين أداء البرنامج وإدارته في أوانها. وسيرفع مكتب التقييم كل ستة أشهر تقريراً إلى المدير التنفيذي عن حالة هذه التوصيات، وسينشر إحصائيات عن الامتثال لتوصيات التقييم في التقرير التجميعي للتقييم وعلى الموقع الشبكي لمكتب التقييم.